الجمـــــــهورية الجزائرية الديمقراطـــــية الشعبية

وزارة التعلـــــيم العالي والبحث العلمي

المـــــــــركزالجامعي لميـــــــــلة

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

الميدان :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

الشعبة : علوم اقتصادية.

التخصص: بنوك .

النظام المصرفي الجزائري وتحديات العولمة

من انجـــاز الطالبة

سويكي منيرة

تحت إشراف الأستاذة

علي موسى أمال

السنة الجامعية :2011/2010

قـــال اللـــه تعالـــى:

[وَقُـــلْ رَبِّـــي زِدْنـــي عِلْمـــًا]

صدق الله العظيم

قـــال رســـول اللـــه:

(اللهـــمّ انفعنـــي بما علّمتنـــي وعلّمني مـــا ينفعنـــي وزدني علماً)

صدق رسول الله

و قـــال علـــي بن أبـــي طالـــب:

«..محبـــة العلم ديـــن يُدان به، يُكسب الإنسان الطاعة فـــي حياتـــه وجميل الأحدوثة بعد وفاتـــه، والعلم حاكم والمال محكوم عليه...مات خُزّان المال وهم أحيـــاء، والعلمـــاء باقـــون ما بقـــي الدهر، أعيانهم مفقـــودة وأمثالهم فـــي القلوب موجـــودة..»

من وصية الإمام علي بن أبـــي طالب لكميل النخعي

الإهداء

تبارك الذي أهدانا نعمة العقل وأنار سبيلنا بنور العلم ومهد لنا طريق النجاح بكل تقدير وعرفان.

ومن منطلق الحب والوفاء أهدي الفرحة بإتمام عملي هذا إلى:

من وعيت على الدنيا وهي أمامي، من زرعت في قلبي بذور الحياة فكانت لي السند فيها، والنبراس لدربي ونور عيني، إلى من نطقت باسمها قبل كتابته، إلى أختي وصديقة دربي، إلى من سهرت الليالي وتعذبت من أجلي

إلى من أفنت حياتها وكل غايتها لسماع كلمة نجاحي.

إلى أعز الحبايب أمي الغالية أطال الله في عمرها.

أبي الغالي الذي علمني معاني الحياة، وغرس في أعماقي الإرادة، الصبر والمثابرة، مثلي الأعلى في الأصالة والثبات وأحسن من برهن أن الحياة تبنى بالخصال الطيبات هديتي إليك، حفظك الله.

إلى أختي الحبيبة : شيماء

إلى كل من جمعتني بهم مقاعد الدراسة ومجالس العلم: بسمة ، سارة ، إبتهال ، خديجة ، وسيلة

إلى كل طالب علم...أقول...ثابر وستنجح

إلى كل من جعل رسالته في الحياة المجد والعلى، منشدا نشيد العزة والكرامة.

واثقا بأن اليوم هو بداية الغد المشرق.

سويكي منيرة

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، على أن يسرت لنا إنجاز هذا العمل.

نحمد الله الذي وفقنا لهذا، حمدا يليق بجلاله وعظيم سلطانه

نحمد الله عزّ وجل الذي منَّ عليَّ بفضله وأعانني على إتمام هذا البحث وأسأله الهداية والتوفيق في أعمالي مستقبلا.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة: علي موسى آمال على رحابة صدرها، وعلى ما أولته لي من عناية ونصح وإرشاد وتقويم متواصل لهذا العمل.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني في إنجـــاز هذا البحث من قريب أو من بعيد، وأخص بالذكر زوجي العزيز فؤاد و زميلتي بو ناموس وسيلة.

و أسأل الله تعالى أن يجازي عني خيرا كل من قدم لي يد المساعدة لإنجاز هذا البحث

وشكراً جزيلاً

سويكي منيرة

الفهرس

الفهـــرس العـام

المقدمة .....أ-ج

الفصل الاول : عموميات حول النظام المصرفي

تمهيد.....**01**

المبحث الاول: ماهية الجهاز المصرفي.....**02**

المطلب الاول : ماهية الجهاز المصرفي 02

1-1/ اصل كلمة بنك.....02

1-2/ المفهوم العام للعمل المصرفي 02

1-3/ تعريف الجهاز المصرفي 03

المطلب الثاني: اهمية الجهاز المصرفي 03

المطلب الثالث : تطور ونشاة الجهاز المصرفي .....04.

المبحث الثاني : مكونات النظام المصرفي

المطلب الاول : البنك المركزي.....06

1-1/ مفهوم البنك المركزي 06

1-2/ خصائص البنك المركزي 07

1-3/ وظائف البنك المركزي 11

المطلب الثاني : البنوك التجارية.....12

2-1/ مفهومها 12

2-2/ خصائص البنوك التجارية 13

2-3/ اهداف البنوك التجارية 14

2-4/ انواع البنوك التجارية 14

المطلب الثالث : المؤسسات المالية الوسيطة 17

3-1/ المصارف الاستثمارية 17

3-2/ مصارف الادخار.....17

3-3/ منشات التامين 18

3-4/ منشات الوسائط 18

3-5/ النشات الدولية 18

3-6/ المصارف المتخصصة 19

3-7/ المصارف الاسلامية 20

الخلاصة 22

الفصل الثاني : تطور الجهاز المصرفي الجزائري

المبحث الاول مراحل تطورالنظام المصرفي الجزائري 25

المطلب الاول : المرحلة الاستعمارية.....25

المطلبالثاني : الفترة من 1962الى 1969 26

المطلب الثالث : الفترة من 1970الى 1978 28

المبحث الثاني : اصلاحات المنظومة المصرفية الجزائرية 31

المطلب الاول : الاصلاحات.....31

المطلب الثاني : اليات عمل النظام البنكي في ظل قانون النقد والقرض 36

المطلب الثالث عراقيل الاصلاح 40

الخلاصة 41

الفصل الثالث : الجهاز المصرفي الجزائري والعولمة .

المبحث الاول : نظرة عامة حول العولمة 44

المطلب الاول : ماهية ونشاة العولمة 41

المطلب الثاني : اثار العولمة على اقتصاد الدول النامية 53

المطلب الثالث : انعكاسات العولمة على الجهاز المصرفي 55

المبحث الثاني : العولمة الاقتصادية ،معالمها واثارها على الاقتصاد.....58

المبحث الثالث : تحديات البنوك العربية في ظل العولمة.....77

المبحث الرابع العولمة والنظام المصرفي الجزائري.....80

الخلاصة 83

الخاتمة 85

قائمة المراجع 89

الفهرس العام 93

المـــــــــقدمـــــــــــة:

عرف الاقتصاد العالمي خلال العقد الأخير من القرن العشرين موجة من التغيرات العـــالمية السريعـــة و المتلاحقة و العميقة في آثارها و توجهاتها المستقبلية،ومن بين هذه التغيرات نجد الثورة التي حدثت في مجال التكنولوجيا و المعلومات بكل أبعادها و الدخول إلى اقتصاد السوق و الخوصصة، بتطور الاتصالات و المعلومات و الابتكار التقني الذي أدى إلى تحول أسواق المال العالمية إلى سوق واحدة لا تعوقها الأبعاد الجغرافية ، فأصبحت حركة رؤوس الأموال أكثر تحررا. وظهرت نتيجة هذه التغيرات الشركات العابرة للقارات و المتعددة الجنسيات في كافة أنحاء العالم بالإضافة إلى التكتلات الاقتصادية العملاقة و المنظمات العالمية و هذا إن دل على شيء إنما يدل على إزالة الحواجز و القيود الدولية و الاقليمية بكل أشكالها.

نتج عن كل هذا الموافقة على أن النظام العالمي تطور لدرجة كبيرة صاحبته ظاهرة جديدة تعرف "بظاهرة العولمة" و التي تعني ذلك التعميم الواسع لما لدى النظام الرأسمالي من صيغ و أنماط بحيث يشمل المجتمع الدولي كله حيث تحول إلى قرية صغيرة متنافسة الاطـــراف.

و بناءا على ذلك فقد انتشرت و تعددت أنواع و مجالات تطبيق العولمة، و الانعكاسات الخاصة بها حيث أن لها تأثير واسع النطاق على الجهاز المصرفي في أي دولة من دول العالم و منها الجهاز المصرفي الجزائري، مع العلم بأن الآثار الاقتصادية للعولمة على الجهاز المصرفي قد تكون ايجابية و قد تكون سلبية، و تصبح المهمة الملقاة على عاتق القائمين على إدارة الجهاز المصرفي هي تعظيم الإيجابيات و التقليل من الآثار السلبية عند أدنى مستوى و تتمثل بعض تلك الآثار في إعادة إصلاح المنظومة المصرفية و تنويع النشاط المصرفي .

لقد شهد الجهاز المصرفي الجزائري تطورا هائلا إبتداءا من الإستقلال إلى غاية 1989 و الذي تعزز في السبعينات بإصلاحات مالية ، حيث إعتمد التمويل على الخزينة العمومية و إيرادات المحروقات ، و قد دعم هذا الإصلاح في الثمانينات من خلال إعادة هيكلة المؤسسات الإقتصادية و البنكية و تبعتها إصلاحات أخرى تمثلت في قانون 1986 و كذا قانون إستقلالية المؤسسات 1988 الذي شهدت مراحله تحولات متعددة لكنـــها لم تكن كافية خاصة

ان دخول الجزائر مع بداية التسعينات إلى إقتصاد السوق تطلب إكمال مسيرة الإصلاحات على مستوى البنوك وقد تجلى ذلك من خلال قانون القرض و النقد 90-10 والذي هيئ المصارف الوطنية لمتطلبات إقتصاد السوق والمنافسة العالمية والعولمة.

إن الإنتقال إلى إقتصاد السوق و الدخول في المنافسة المحتدة و مواجهة القوى العالمية أصبح أكبر تحد يواجه القطاع المصرفي الجزائري لأن هذا الإنتقال يتطلب قطاعا مصرفيا متطورا يتعامل على أساس علاقات جديدة مع باقي القطاعات الإقتصادية، كما يتطلب من البنوك إعداد إستراتيجية بالنسبة للمحيط الجديد، في ظل العولمة، و من أجل هذا فإن الجزائر تبدل جهودا معتبرة لإصلاح و تحيين جهازها المصرفي.

و قد تناولت هذه الدراسة الجهود الإصلاحية للدولة الجزائرية من أجل تهيئة مصارفها للتحديات التي تواجهها، من خلال استعراض تطوره التاريخي و هيكله الحالي و تحليل بعض المؤشرات وفقا للمعلومات المتاحة، وهذا إضـــافة إلى تقويم برامج الإصلاح المصـــــرفي التي أنتهجـــــــها بنك الجزائر المركزي.

كما وقفت الدراسة على مفهوم العولمة و العولمة الاقتصادية و انعكاساتها على الدول النامية و منها الجزائر .

طرح الإشكالية :

من خلال العرض المقدم في هذا المجال تتجلى معالم إشكالية البحث و التي يمكن بلورتها في التساؤل التالي :

كيف يمكن أن تقوم الجزائر بتأهيل جهازها المصرفي ليتماشى مع متطلبات التغيرات الراهنة و الحديثة في ظل إفرازات العولمة الإقتصادية ؟

من هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة التالية :

1- ما هو الجهاز المصرفي و ما هي مختلف أقسامه ؟

2- ماهي المحطات المصرفية التي مر بها إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية ؟

3- ما هي العولمة الإقتصادية، و إنعكاساتها على إقتصاديات الدول الناميـــــــــة ؟

4- هل يمكن للبنوك الجزائرية أن تستجيب لمتطـــــــــلبات العولـــــــــــمة ؟

فرضيات البحث :

كإجابات مؤقتة لهذه الأسئلة اعتمدنا بعض الفرضيات التي سنعمل من خلال هذا البحث على اختبار صحتها من عدمها وهي:

1- إن تحديث و تطوير النظام المصرفي يتطلب إصلاحات اقتصادية و ذلك لمواكبة التحولات العالمية.

2- إن إصلاح المنظومة البنكية جعل الحكومة الجزائرية تعمل على تشريع مجموعة من القوانين و ذلك بما يتماشى مع التوجهات الجديدة.

3- 4- إن الوصول إلى نظام مصرفي فعال يتطلب مواكبة التطورات العالمية ومواجهة تحدياتها.

أسباب اختيار موضوع البحث :

إن اختيار هذا الموضوع كان وراءه عدة مبررات و دوافع تتمثل فيما يلي :

1- الإهتمام الذاتي بالموضوع و إثراؤه.

2- الوقوف على أهم المراحل التي مر بها الجهاز المصرفي و إستخلاص النتائج من الإصلاحات الجديدة.

3- معرفة أهم السلبيات التي تخللت مسيرة الإصلاحات على مستوى الجهاز المصرفي.

4- موضوع العولمة الذي يعتبر من أكثر المواضيع التي لقيت إهتماما في ميدان الإقتصاد .

أهمية البحث :

تبرز أهمية البحث في المكانة التي يحتلها الجهاز المصرفي الجزائري في الاقتصاد الوطني و ما يواجهه من تحولات و تحديات في ظل التغيرات الطارئة، و هذا يفرض على المصارف الجزائرية التـــــطور و الدخول في المنافسة القوية وهذا البحث يعد محاولة لاثراء هذا الموضوع .

أهداف البحث :

الهدف من البحث يتمثل فيما يلي :

1- دراسة أهم التغيرات و التحولات الاقتصادية المعاصرة في العالم.

2- الوصول إلى مفهوم شامل و بسيط لظاهرة العولمة.

3- معرفة أبعاد و مراحل هذه الظاهرة.

4- إبراز إنعكاسات العولمة على النشاط المصرفي بشكل عام و على البنوك الجزائرية على وجه التحديد.

5- إبراز المتطلبات التي يجب الأخذ بها لتطوير الجهاز المصرفي الجزائري و الإرتقاء به و دعم قدراته التنافسية.

منهج البحث :

بالنسبة للمنهج المتبع فهو مزيج من المنهج التاريخي و المنهج الوصفي التحليلي حيث يتعلق الجانب التاريخي منه بعرض لمختلف مراحل نشأة الجهاز المصرفي و بنيت هياكله قبل إصلاحات 1990، أما المنهج الوصفي التحليلي فمن خلال تعرضنا لمختلف الإصلاحات التي شهدها الجهاز المصـــــفي و التي

أدت إلى التأقلم مع إقتصاد السوق، و لقد إتبعنا لتحليل موضوعنا، خطة تضمنت ثلاث فصول. الفصل الأول تناولنا فيه عموميات حول مفهوم النظام المصرفي، أما الفصل الثاني فتطرقنا فيه لتطور النظام المصرفي في ظل الإصلاحات، أما الفصل الثالث فقد تناولنا فيه الجهاز المصرفي الجزائري في مواجهة العولمة.

تمهـــــــــيد

لقد تطور النشاط الاقتصادي وتوسعت آفاقه فلم يعد التبادل يتم بين مجموعة من الأشخاص تعرف بعضها البعض أو بين المجموعات البشرية التي يسهل بينها التبادل، ومع اتساع النشاط الاقتصادي وتعدد أطرافه وجوانبه جاءت الوساطة المالية كحلقة ربط مهمتها الأساسية تدبير التمويل اللازم من خلال مؤسسات جديدة يتسم جهازها بالتطور العلمي للقيام بمهامه على أكمل وجه.

إن العمل المصرفي من المهن التي تكثر فيها المخاطر والصعوبات لذا نجد السلطات تعتمد على سياسة لمتابعة هذه الأنشطة وتواجهها بما هو مسموح لنجاح المهنة المصرفية.

وباعتبار النشاط المصرفي هام فإنه يعتبر الممول الرئيسي الذي يوجه الاقتصاد إلى الازدهار وذلك عن طريق منح القروض لمختلف القطاعات و شتى السبل من أجل الارتقاء أكثر .

في هذا الفصل سوف نتناول جوانب عامة حول الجهاز المصرفي حتى نتعرف أكثر على هذه المؤسسة الاقتصادية الضخمة التي تعتبر محور نمو الاقتصاد الوطني و اعتمدنا في هذا الفصل على مبحثين :

المبحث الأول: ماهية الجهاز المصرفي: من خلال تعريفه، نشأته و تطوره، شروط وأهمية هذا الجهاز.

المبحث الثاني: مكونات النظام المصرفي: من خلال تطرقنا إلى مختلف المؤسسات التي تمثل هذا الجهاز.

المبحث الأول: ماهية الجهاز المصرفي

المطلب الأول: تعريف الجهاز المصرفي

قبل ان نستعرض التعاريف المختلفة للجهاز المصرفي ، نحاول أن نشير إلى طبيعة كلمـــــــــة بنك و التعريف الشائع له ثم المفهوم العام للعمل المصرفي، لننتهي بمعرفة تعاريف مختلفة للجهاز المصرفي، و ذلك من خلال التحليل التالي:

1-1 - أصل كلمة بنك أو مصرف و التعريف الشائع له:

يرجع أصل كلمة بنك إلى كلمة بانكو (banko) بالإيطالية، وهي كلمة يقصد بها المائدة أو الطاولة التي كان يجلس عليها الصيارفة، في العصور الوسطى، و الذين كانوا يقبلون إيداعـــات كبار الأثرياء و التجار ليحتفظوا بها على سبيل الأمانة، على أن يقوموا بردها لهم عند طلبها، و كانوا يحصلون مقابل ذلك على عمولات و ذلك بغرض وقاية هذه الأموال من السرقة *[1]*

أما بالعربية فيقال : صرف و صارف و صرف الدنانير ، بدلها بدراهم أو دنانـــير سواها، والصرف و الصيرف و الصيرفي- وجمعها صيارفة- هو بياع النقود بنقود غيرها. و الصرافة أو الصيرفة هي حرفة الصراف و المصرف (هي كلمة محدثة) و جمعها مصارف، تعني المؤسسة المالية التي تتعاطى الإقتراض و الإقراض.

و يمكن تلخيص عمل البنك بصفة عامة في كونه" منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال أو الدولة لغرض إقراضها للآخرين، وفق أسس معينة، أو استثمارها في أوراق مالية محددة". *[2]*

1-2 -المفهوم العام للعمل المصرفي :

يتمثل العمل المصرفي بصفة عامة في تجميع المدخرات و تلقي الودائع من الأفراد و الشـــــــركات و العمل على إستخدامها في خدمة و دعم و تنمية الإقتصاد الوطني، ومن ثم يمكن القول بأن البنوك تختلف مع وحدات الإقتصاد الوطني الأخرى بإعتبار أن جوهر عملها يكمن في الإتجار في منفعة النقود، والبنوك بتجميعها للأموال أي على صورة تصبح مدينة بها إتجاه أصحابها، ثم تعود لتشغيلها في أوجه الإستثمار ومن أهمها منح الإئتمان فتصبح دائنة تجاه من قدمت لهم، و من ثم يرى البعض أنها مؤسسات تتجر في الديون (ديونها و ديون الغير)*[3]*

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود و البنوك، الاساسيات و المستحدثات، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الاسكندرية ، 2007 ،ص :117.

[2]- شاكر القزويني: محاضرات في إقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000 ،ص-ص : 24-25

[3]- عبد الرحمان توفيق: المناهج التدريبية المتكاملة، المفاهيم الحديثة لادارة البنوك، مركز الخبرات المهنية للإدارة، الطبعة الثالثة، مصر، 2004 ،ص:1 .

1-3- تعريف الجهاز المصرفي :

لقد شهد مفهوم الجهاز المصرفي تطورات عديدة عبر الأزمنة و ذلك للتغيرات الكثيرة التي شهدها العالم وقد اختلف الباحثون في وضع تعريف محدد حول الجهاز المصرفي :

فيعرفه الدكتور عبد الإله نعمة جعفر على أنه : "مجموعة البنوك العاملة في بلدها على إخلاف أنواعها و تعدد أنشطتها"*[1]*

ويعرفه الدكتور زياد سليم رمضان و محفوظ احمد جودة على أنه : " تلك المؤسسات و القوانين و الأنظمة التي تتألف منها و تعمل في ظلها المصارف في ذلك البلد بإعتبار أن المصرف هو المكان الذي يلتقي فيه عرض الأموال بالطلب عليها، أي أن المصارف تعمل كأوعية تتجمع فيها الأموال و المدخرات ليعاد إقتراضها إلى من يستطيع و يرغب في الإستفادة و إفادة المجتمع عن طريق استثمارها"*[2]*

يعرفه الدكتور عبد المطلب عبد الحميد بأنه : " ذلك النظام الذي يتكون من مجموعة من الوسطاء الماليين و الذي يتم من خلاله تدفق الأموال السائدة و المدخرات نحو القروض و الإستثمارات و التي تمثل الأساس الإئتماني للإقتصاد القومي، و يعمل في إطار عدد من السياسات و التوجهات التي يتولاها البنك المركزي و التنسيق مع السياسات الإقتصادية العامة في ظل مجموعة من القوانين الحاكمة"*[3]*

مما سبق يمكن أن نعرف الجهاز المصرفي بأنه : " مجموع المصارف العاملة في بلد ما فهو جزء من النظام المصرفي و المالي الذي يضم مجمل النشاطات التي تمارس بها عمليات مصرفية و خاصة تلك المتعلقة بمنح الإئتمان"

المطلب الثاني : شروط و أهمية الجهاز المصرفي

لوجود النظام المصرفي عدد يفترض وجود مجموعة من الشروط الهامة لعل من أهمها:

- 01/ وجود عدد من المودعين الذين يطرحون أموالهم المالية للتعامل في مجالات التوظيف المختلفة.

02/ وجود عدد من مستخدمي الأصول المالية سواء في مجالات الإقتراض أو الإستثمار.

03/ وجود مؤسسات مالية متخصصة يمكنها العمل على التوفيق بين جانبي العرض و الطلب .

---

[1] عبد الاله نعمة جعفر: محاسبة المنشآت المالية، دار حنين و مكتبة الفلاح للنشر و التوزيع، الاردن، 2006 ،ص:18 .

[2] زياد سليم رمضان و محفوظ أحمد : جودة، ادارة البنوك، دار المسيرة و دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، الاردن ، 2006 ،ص:3 .

[3] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود و البنوك، الاساسيات و المستحدثات، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الاسكندرية ، 2007 ، ص-ص : 19-20 .

- 04/ وجود المناخ الذي يمكن أطراف التعامل من إتمام عملياتهم بثقة و ذلك في إطار الإستقرار السياسي و الأمني و الإجتماعي، بالإضافة إلى إستقرار القوانين، فضلا عن حماية حرية الحركة للأفراد و المنشآت و المنظمات و المشروعات في تداول ما يملكون من أموال دون قيود، و ذلك كله في إطار إقتصادي ملائم و في إطار مصرفي منظم.*[1]*

يلعب الجهاز المصرفي دورا كبيرا في خدمة الاقتصاد الوطني بكافة قطاعاته الإنتاجية منها والمالية فهو بما يملكه من وسائل وإمكانيات تتيح له تجميع الأموال و الأصول النقدية من مصادرها المختلفة ليعيد استخدامها أو استثمارها في شتى مجالات الاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف عديدة منها زيادة النمو الاقتصادي وتشجيع عملية الادخار والاستثمار لدى المواطنين، وقد عبر العديد من الكتاب عن هذه الحقيقة بقولهم بأن "البنوك هي الوسيط بين رؤوس الأموال التي تبحث عن مجالات أو فرص الاستثمار وبين مجالات الاستثمار التي تسعى للحصول على الأموال."*[2] *

المطلب الثالث : نشأة و تطور الجهاز المصرفي :

يمتد تاريخ نشوء المصارف إلى العهد البابلي مند ان برزت مجموعة الصيارفة و كهنة المعابد و بدات عمليات التسليف و الايداع حيث كانت تنظم المعاملات المالية و المصرفية في المعابد و اهم هده المعابد هو معبد انو(ANOU) الدى يقع في مدينة ديلبت شمال الحلة في العراق و كان الكهنة يزاولون عملية التسليف الدي يستحق بعد شهر بكفالة من قبل عميلين للمعبد يتعهدون بضمان التسديد و معبد اوروك (OUROUK)اد يمارس في هدا المعبد تجارة الائتمان و الصيرفة.

و في الالف الاول قبل الميلاد و في العهد البابلي ايضا ظهرت صيغة المصارف، ومن اهمها مصرف موراشو(MOURACHOU) و من اهم اعماله :هو القيام بعمليات التمويل بواسطة اوامر مكتوبة على الالواح الطينية ،ومصرف ايناصر (ENASIR) الذي يقع في مدينة اور العراقية ، و من اهم العمليات الجارية هي، تجارة المعادن كالدهب و النحاس و العاج ، و كانت له شبه فروع خارج العراق لنقل المعادن مثل العاج و اتمام معاملات الائتمان و الحولات....الخ.

و شهدت المصارف تطورا آخر في زمن العهد اليوناني حيث اتسعت تلك الأبعاد من العمليات المالية و المصرفية الى العمليات الحسابية التي تختص بدفتر اليومية و دفتر الاستاد و تخصيص صفحات مستقلة لكل زبون يتعامل مصرفيا.

[1] - عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص:20 .
[2] - عبد الاله نعمة جعفر، مرجع سابق، ص-ص : 18-19 .

و تقدمت العمليات المصرفية في العهد الروماني ، حيث اصبحت الحسابات للودائع شبه مستمرة قابلة للاخذ باستمرار و هو ما يسمى ألان بالحسابات الجارية ، حيث تشمل صحيفة العميل على الجانب الدائن و الجانب المدين ، و تجري عليه المطابقة بشكل مستمر و دوري.

اتسع العمل المصرفي ابتداء من القرن الحادي عشر ميلادي ، حيث شمل تبديل النقود اضافة الى ايداعها و إقراضها ، وكانت هده المصارف معروفة من خلال اماكن تواجدها و الزمن الدى نشات فيه ، و كان الصيارفة يدونون كافة العمليات على الدفاتر و تجري يوميا اعمال المقاصة بين الحسابات المتبادلة و بحضور الاطراف دوي العلاقة و بشكل خاص في ايطاليا.

و قد شهدت هده المصارف في القرن الرابع عشر عمليات السحب على المكشوف، و بعد ان كانت عمليات السحب على و عمليات تمويل النقد تعتمد على الضمانات مقابل الإئتمان أصبحت بدون ضمان و يتم تبرأ المدين حال تسجيل القيد في سجل المصرف.

و في القرن الخامس عشر و السادس عشر شهد إتساعا واضحا للعمليات المصرفية في جميع أنحاء البلاد الأوروبية و من أهم هذه المصارف هي :

مصرف جنوا (GENES) ، و مصرف نابلي (NAPOLIE) ، وأهم العمليات التي كانت تمارس هي الودائع و الإئتمان ، و النقل المصرفي ، المقاصة بين الجانبين الدائن و المدين لحسابات العملاء واعتمد مصرف نابلي لأول مرة التعامل بالشيك أو أمر لنقل حاملة كنوع من الأوراق المالية و إستخدام مصرف البندقية الشيك أو أمر النقل و تسمى بالوقت الحاضر الكمبيالة.

و منذ بداية القرن الثامن عشر زاد عدد البنوك في أوروبا و كان أكثرها صغيرا و عائليا ، و كذلك لضمان حماية المودع ، بإعتبار أن ثروة العائلة تسند وديعة المودع تشكل ضمانا إضافيا.

وقد زادت وظائف البنوك ، بالإضافة إلى الخصم، وسعت في الإقراض و التسهيلات الإئتمانية و خلق النقود.

أخدت البنوك تتوسع في القرن التاسع عشر و تأخد شكل شركات مساهمة و ذلك بمجيء الثورة الصناعية و الدخول في عصر الإنتاج الكبير، واعتبارا من النصف الثاني من ذلك القرن إزداد عدد البنوك المتخصصة في الإقراض متوسط و طويل الأجل .

و في أواخر القرن التاسع عشر و مع بلوغ الرأس مالية الإحتكارية ، إزداد تدخل الدولة في تنظيم أعمال البنوك ، فقصرت حق إصدار الأوراق النقدية على بنوك معينة عرفت بالبنوك المركزية ، في حين ظلت البنوك التجارية متخصصة في تمويل العمليات التجارية و خاصة خلق نقود الودائـــــــع.

و البنوك المركزية تأخر ظهورها نسبيا ، وقد تضمن نشاطها في البداية إصدار النقود (إلى جانب بنوك أخرى) ، و تولي الأعمال المصرفية الحكومية جنبا إلى جنب مع الأعمال المصرفيـــــة العادية.

في القرن التاسع عشر انفردت وحدها البنوك المركزية بإصدار النقود (1832 في إنكلترا و 1848 في فرنسا) ، و بدأت تباشر وظيفتها في الرقابة على الإئتمان من حيث كميته و نوعه و سعره ، و في إستخدام سعر الخصم كأداة لتحديد حجم الإئتمان، وفي القرن العشرين استقرت وظيفتها كبنك البنوك أي المقرض الأخير لها .*[1]*

ومنذ هذا القرن قامت الكثير من البلدان بإنشاء بنوك الإصدار ، و السبب في منح الدولة حق إصدار الأوراق المالية إلى مصرف واحد هو سهولة إشراف الدولة عليه و إزالة حالة الإفراط في الإصداروكذلك إدراك الحكومات لخطورة احتكار حق إصدار العملة من قبل مؤسسات مصرفية خاصة في حين أن عملية إصدار النقد تمس المصلحة العامة ، لذلك اتجهت معظم الدول إلى تأميم تلك البنوك المركزية.

تم تأسيس نظام الصيرفة المركزية للولايات المتحدة الأمريكية في عام 1914م ، وجاء المؤتمر المالي الدولي الذي عقد في بروكسل سنة 1920 ، فأصدر توصية مفادها أن على كل البلدان التي لم تؤسس مصرفا مركزيا بعد أن تبدأ في إنشائه بالسرعة الممكنة من أجل مصلحة التعاون الدولي ، و منذ ذلك الوقت و إبتداءا من تأسيس بنك الإحتياط لجنوب إفريقيا عام 1921 م ، حدثت وتيرة عالية لتأسيس البنوك المركزية ، ليس فقط في البلدان المستقلة ، بل أيضا في العديد من الدول المستقلة حديثا و التي حصلت على إستقلالها في الخمسين سنة الأخيرة .*[2]*

المبحث الثاني : مكونات النظام المصرفي

المطلب الأول : البنك المركزي :

1-البنك المركـــــــزي:

1-1- مفهوم البنك المركزي :هي مؤسسة نقدية حكومية تهيمن على النّظام النّقدي والمصرفي في البلد،ويقع على عاتقها مسؤولية إصدار العملة ومراقبة النّظام المصرفي، وتوجيه الائتمان لزيادة النّمو الاقتصادي للمحافظة على الاستقرار النّقدي عن طريق توفير الكمّيات النقدية المناسبة داخل الاقتصاد وربطها بحاجات النّشاط الاقتصادي.*[3]*

---

[1] - شاكر القزويني، مرجع سابق، ص: 26-27-28 .

[2] - زكريا الدوري و يسرى السامرائي، البنوك المركزية و السياسات النقدية، دار اليازوري للنشر و التوزيع، عمان، 2006 ص-ص :17-18 .

[3]- هيثم صاحب عجام، علي محمد سعود، التمويل الدولي، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2002 ، ص:65

1 -2- خصائص البنوك المركزية:

يمكن تحديد أهمّ الخصائص التي تتميّز بها البنوك المركزية كما يأتي:

01 -تعتبر البنوك المركزية مؤسسات نقدية ذات ملكية عامّة، فالدّولة هي التي تتولّى إدارتها والإشراف عليها من خلال القوانين التي تقرّها، والتي تحدّد بموجبها أغراضها وواجباتها، لذلك يجب أن تكون قراراتها متناسقة مع السياسة الاقتصادية العامّة للبلد.

02 -يعدّ البنك المركزي ممثّلا للسلطة النّقدية التي تدير النّظام المصرفي النّقدي، وتشرف على سير العمل المصرفي والنّشاط الائتماني، والتّحكم في عرض النّقد المالي بما يحقق المحافظة على القيمة الدّاخلية الخارجية للنقد الوطني، وتعزيز الإنتاج، والاستخدام، وتحقيق التوازن في المدفوعات الخارجية للبلد، كما أنّه يمتلك من الأدوات التي تم ّ كنه من فرض سيطرته على المصارف التّجارية، وجعلها تستجيب للسياسة النّقدية التي ترغب في تنفيذها.

03- تعتبر البنوك المركزية مؤسّسات لا تعمل من أجل تعظيم الرّبح، وإنّما وجدت بهدف تحقيق الصّالح العام للدولة.

04 -تركز البنوك المركزية جلّ أعمالها مع مؤسسات الحكومة، والخزينة العامّة، والمؤسّسات المصرفية الأخرى.

05 - يمثل البنك المركزي المؤسسة الوحيدة في البلد التي تحتكر إصدار العملة.

06 - يوجد في كلّ بلد بنك مركزي واحد باستثناء الولايات المتّحدة الأمريكية، حيث يوجد فيها (12) مؤسّسة للإصدار النّقدي خاضعة لسلطة نقدية مركزية ممثّلة بمجلس الاحتياط الفدرالي الذي يحدّد السياسة النقدية للبلد،والتي تلتزم بتنفيذها جميع بنوك الإصدار.

1-3- وظائف البنك المركزي :

تنقسم وظائف البنك المركزي إلى أربع وظائف رئيسية وهي: [1]

-أ / وظيفة الإصدار النّقدي:

يعتبر البنك المركزي الجهة الوحيدة المخوّلة من قبل الحكومة بحق إصدار العملة الوطنية المتداولة، وهذه المهمة أو الوظيفة تقتصر عليه دون غيره من المؤسسات المالية والمصرفية الأخرى.

إنّ السلطات النّقدية المعاصرة تدرك تماما أهمّية الترابط القائم بين كمّية النّقود المتداولة من جهة، وكمّية الإنتاج من السّلع والخدمات من جهة أخرى، باعتبار أنّ العملة الوطنية تعطي لحاملها حقّا قانونيا أو عرفيا للحصول على ما يعادلها من السّلع والخدمات، لهذا فإنّ كمية الإصدار النّقدي ترتبط بمقدار الإنتاج الفعلي، لذا يمكن القول بأنّ الغطاء الفعلي للعملة الوطنية يتمثل حاليا في حجم الإنتاج الحقيقي للبلد، والذي يظهره ميزان المدفوعات، وذلك من أجل تحقيق قدر مناسب ومقبول من الاستقرار النّقدي والنّمو

[1] محمد الشمري، ناظم محمد نوري: النّقود والمصارف، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل العراق،ب ت ، ص:151

الاقتصادي، كأهداف أساسية تسعى إليها السياسة النّقدية، ممّا يعني في الوقت ذاته تجّنب الضّغوط التضّخمية من جهة، وتوفير قدر مناسب من الرّواج الاقتصادي من جهة أخرى.

ب/ **وظيفة مراقبة وتوجيه الائتمان المصرفي:**

إنّ وظيفة الرّقابة على الائتمان المصرفي تحقق من خلال استخدام البنك المركزي مجموعة من الأدوات والوسائل وهي في الوقت ذاته أدوات السياسة النقدية، بغرض التأثير في حجم واّتجاه الائتمان المقدّم إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة على أساس أنّ هذا التّأثير يترك أثره في عرض النّقد، خاصّة وأنّ المصارف التّجارية لها دور مهم في تكوين مقدار عرض النّقد، لما لها من قدرة على التّوسّع أو الانكماش في منع وقبول القروض الائتمانية، وهذا التأثير في مكونات وحجم عرض النّقد يترك آثاره في المستوى العامّ للأسعار، ثمّ في النّهاية يترك آثاره في قيمة العملة الوطنية التي يسعى البنك المركزي (السّلطة النّقدية) إلى تحقيق الاستقرار النّسبي في قيمتها ليسهم في الوقت ذاته في تحقيق معدّلات مناسبة من النّمو الاقتصادي ويمكن تقسيم الرّقابة المصرفية والائتمانية للبنك المركزي في ثلاث مجالات، وفقا للأساليب التي تستخدمها تبعا لطبيعة النظام الاقتصادي المتبع، ودرجة تطوره الاقتصادي وهذه المجالات هي كما يأتي :

* **المجال الأول :**الرّقابة الكمّية على الائتمان المصرفي :يقوم الحجم الكمّي للائتمان على عاملين هما:

* حجم الاحتياطات النّقدية المتوافرة لدى المصارف.

* نسبة الاحتياطي النّقدي القانوني تجاه الودائع التي تحتفظ بها المصارف، فإذا استطاع البنك المركزي من التّأثير في هذين الجانبين، فإنّه سيكون قادرا على فرض رقابته على نشاط المصارف التّجارية في تكوين الائتمان، ويمكن تناول أهمّ وسائل البنك المركزي في مجال الرّقابة الكمّية على الائتمان المصرفي في ثلاثة وسائل كمية هي:

01/ سياسة سعر الخصم :يعتبر سعر الخصم، أو كما يسمى سعر إعادة الخصم، بمثابة سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من المصارف التجارية مقابل إعادة خصمه لما يقدّم إليه من كمبيالات وأذونات الخزانة، كذلك يحصل البنك المركزي على سعر الخصم عند تقديمه قروضا وسلفا مضمونة بمثل هذه الأوراق إلى المصارف التّجارية.

وتسلك سياسة سعر الخصم الهادفة إلى التّأثير في إجمالي الاحتياطات النّقدية المتوافرة لدى النّظام المصرفي في اّتجاهين:

* تحديد الشروط الواجب توافرها في الأوراق التي يقبل البنك المركزي خصمها، أو يسمح بالإقراض بضمانها للمصارف التّجارية مع إمكانية تعديل هذه ال ّ شروط بين فترة وأخرى بحسب الأحوال المصرفية والائتمانية التي تقتضي ذلك.

* تعديل الكلفة أو النّفقة التي تتحمّلها المصارف عن طريق تغيير سعر الخصم.

كما أنّ سياسة سعر الخصم توجب وجود سوق نقدية متطورة يكون فيها التّعامل نشطا بالأوراق التّجارية وبقية أدوات الائتمان المصرفي قصير الأجل، ومثل هذه السّوق لا تتوّفر عادة في البلدان النّامية، لهذا فإنّ وسيلة سعر الخصم ذات أهمية متواضعة في البلدان النّامية.

02/ عمليات السّوق المفتوحة :ويقصد بعمليات السّوق المفتوحة قيام البنك المركزي ببيع، وشراء الأوراق التجارية الحكومية من تلقاء نفسه في السّوق المالية والنّقدية، لهذا يحتفظ البنك المركزي بمحفظة تضم السّندات الحكومية ذات الآجال المتفاوتة، وتسمّى عادة هذه المحفظة بالمحفظة الاستثمارية؛ ويعود سبب دخول البنك المركزي بائعا ومشتريات للسندات والأوراق المالية والنّقدية متوسطة وطويلة وقصيرة الأجل في السّوق المالية والسّوق النّقدية، إلى محاولته التّأثير في النّشاط الاقتصادي، من خلال التأثير في قدرة المصارف والأفراد في التّوسّع لحجم نشاطهم الائتماني والاستثماري أو التقليص منه.

إنّ سياسة عمليات السّوق المفتوحة تؤثر في أسعار الفائدة للسّندات التي يبيعها البنك المركزي أويشتريها من السّوق المالية، وهذا التّأثير يرتبط بعنصر التّوقعات في الاستثمار لهذا النّوع من الأوراق المالية وتتّسم فعّاليتها في البلدان النّامية بالمحدودية وضيق تداول الأوراق المالية لأنّها مازالت تفتقد إلى الأسواق المالية والنّقدية المتطوّرة.

03/ تعديل نسبة الاحتياطي النّقدي القانوني :تتأثر قدرة المصارف التجارية في منحها للائتمان بنسبة الاحتياطي النّقدي القانوني التي يقرّرها البنك المركزي، ويلزم بها المصارف التّجارية باستقطاع جزء من ودائعها كاحتياطات نقدية تودع لدى البنك المركزي، لذلك يمكن للبنك المركزي استخدام هذه الوسيلة للتأثير في حجم وكمية الائتمان المصرفي الذي تمنحه المصارف التّجارية، ويكون هذا التأثير بتوسيع أو تقييد حجم الائتمان المصرفي، وبحسب مقتضيات الوضع الاقتصادي السّائد (التضخم ، الكساد).

-المجال الثاني :الرّقابة النوعية على الائتمان المصرفي :يقصد بالرّقابة النوعية أو الكيفية أوجه استخدام الائتمان المصرفي بصرف النّظر عن كمّيته أو حجمه، إذ أنّ هذه الرّقابة تنصب على الاتجاهات والمسارات التي توزّع فيها المصارف التّجارية مواردها النّقدية بصيغة قروض، واستثمارات مصرفية مختلفة.

إنّ فعّالية الرّقابة النّوعية توفر الموارد اللازمة لتنشيط قطاع اقتصادي بقدر معيّن يفوق بقية القطاعات الأخرى عن طريق اتباع: *[1]*

* سياسة تمييزية بأسعار الفائدة من قبل البنك المركزي، والهدف من ذلك تقليص حجم القروض الموجّهة

[1] مدحت صادق، : النقود الدّولية وعمليات الصّرف الأجنبي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2007 ، ص:230

لبعض القطاعات، وخاصّة القطاعات غير الإنتاجية أو السّلعية، وبالمقابل تنشيط القطاعات الإنتاجية عن طريق القروض المقدّمة لها بكلفة أقلّ من غيرها.

* اشتراط موافقته على القروض التي تقدّمها المصارف التّجارية لبعض القطاعات والتي يتجاوز مبلغا مقدّرا معيّنا يحدّده البنك المركزي، أو يقدّر تجّنب الاستثمار في بعض المجالات، أو تعيين الحدّ الأقصى لبعض أنواع هذه القروض.

* كما يقوم بتحديد الحدّ الأعلى لأسعار الفائدة على الودائع التي لا يمكن بموجبها للمصارف التجارية تجاوزه، وهذا الإجراء مرتبط بطبيعة الوضع الاقتصادي السّائد.

-**المجال الثالث** :الرّقابة المباشرة على الائتمان :ويقصد بالّنوع الثالث من أنواع الرّقابة التي يقوم بها البنك المركزي المتمثلة في رقابته المباشرة هو فرض تأثيره الأدبي في النظام المصرفي بهدف تعزيز وسائل رقابته الكمية والنوعية كما يمكن أن تكون رقابته المباشرة بديلا لرقابته الكمّية والّنوعية، إذا تعذر عليه استخدام أدوات الرقابيتين الكمّية والّنوعية بصورة فعّالة، إذ يمكن أن يعمد إلى إصدار الّتعليمات والتشريعات القانونية التي تمكن من تنفيذ سياسته من خلال التزام المصارف التجارية بها، وتنفيذها، مثل تحديده نسبة الاحتياطي الّنقدي الإجمالي لرأس المال، وإجمالي الأصول للمصارف التجارية أو تحديده إلى الحدّ الأقصى لمعدّل الزّيادة في قروض المصارف التجارية، واستثماراتها في فترة زمنية معيّنة وفي ضوء ما تقدّم يتضح أنّ البنك المركزي يعمد إلى اتباع أكثر من وسيلة سواء أكانت كمّية أم نوعيةأو مباشرة بهدف تحقيق أغراض سياسته الّنقدية لتحديد الحجم الإجمالي للنقود المتداولة في الاقتصاد وتحديد مستوى الإنفاق التي تضعها الدّولة في حساباتها لتحسين وتطوير الوضع الاقتصادي ومعالجة مشكلات هذه المصارف وبدرجة أكبر للحدّ من احتمالات وقوع أزمات مستقبلية.

-ج/ وظيفة البنك المركزي بنك الحكومة ومستشارها المالي[1]:

يمكن تحديد المهام التي يتولاها البنك المركزي باعتباره بنك الحكومة ومستشارها المالي كما يأتي:

* توفير العملة بالكميات المناسبة للحكومة بهدف تمكينها من تمويل إنفاقاتها الجاريـــــــة والاستثمارية.

* منح القروض قصيرة الأجل للحكومة لتمكينها من مواجهة العجز في ميزانيتها خاصّة في الفترات التي تزداد فيها الّنفقات الحكومية مقابل تأخر جباية بعض الإيرادات الحكومية (الرسوم، الضّرائب)، على أن تعيد الحكومة هذه المبالغ المفترضة في آجالها المحدّدة.

* تقديم القروض متوسطة، وطويلة الأجل إلى الحكومة عن طريق إصدار السّندات الحكومية، وتولي مهمة إدارة هذه القروض من خلال قيام البنك المركزي كمستثمر في السّندات الحكومية، أي مشترٍ لها.

•منح القروض للمؤسّسات والهيئات الحكومية من أجل تمكينها من تمويل نفقاتها الإنتاجية وخاصّة في

[1] - شاكر القزوبني، مرجع سابق، ص: 33 .

فترات الأزمات الاقتصادية.

* إدارة الدّين الحكومي العامّ الدّاخلي والخارجي نيابة عن الحكومة، ويتمثّل الدّين الحكومي في حوالات الخزينة والسّندات الحكومية، وتتم هذه الخدمة من خلال قيام البنك المركزي ببيع هذه الأدوات في الأسواق النّقدية، والأسواق المالية ووفق ضوابط وشروط محدّدة تكون في مقدّمتها مدى استيعاب هذه الأسواق لحجم القروض الحكومية.

* إدارة الاحتياطات النقدية والمالية الحكومية إذ يتوّلى البنك المركزي إدارة ورقابة كافّة الموجودات الحكومية من ذهب وعملات دولية في تسوية المبادلات الخارجية على أساس أسعار الصّرف المحدّدة بين العملة الوطنية والعملات الدّولية.

* تقديم المشورة المالية والمصرفية للحكومة، وإبداء الرّأي حول الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل الحكومة في المجالات والسّياسات الاقتصادية المختلفة وفي مقدّمتها السياستان النّقدية والمالية.

-د/ وظيفة البنك المركزي بنك البنوك والملجأ للإقراض:

يتمّتع البنك المركزي بمنزلة بنك البنوك من خلال قيامه بتقديم القروض والتّسهيلات المصرفية لمؤسسات النّظام المصرفي وللحكومة أيضًا خاصّة أثناء الأزمات الاقتصادية، وعند اقتضاء الحاجة إلى مثل هذه القروض بصفته المقرض الأخير للنّظام المصرفي أو الائتماني.

كما أنّ الحكومة وبقية المصارف تعتمد عليه في الاحتفاظ بأرصدتها، واحتياطياتها النّقدية لديه، فضلا عن تكليفه بتسوية الحسابات المختلفة بين النّظام المصرفي عن طريق أسلوب المقاصة أو بعبارة أخرى أنه يلعب دورالوسيط لتسوية الدّيون والحقوق التي تنشأ عن تعدّد المعاملات بين البنوك والأشخاص المتعاملين في غرفة المقاصة وفيما يتعلق بكونه مجمعا لاحتياطات المصارف، يترتب على إيداع الاحتياطات النّقدية الفائضة عن حاجة المصارف لدى البنك المركزي تجميع هذه الأرصدة في مجمع واحد (البنك المركزي) ووضعها تحت تصرف المصارف بمجموعها بهدف سدّ حاجة كلّ واحد منها من الأرصدة النّقدية بحسب تقدير البنك المركزي لهذه الحاجة على أن لا تتعارض تلبية لهذه الحاجات مع أهداف وظيفته سابقة الذكر كرقيب على الائتمان المصرفي.

إنّ تجميع هذه الاحتياجات لدى البنك المركزي تؤمن سيولة النّظام المصرفي من خلال تحويل الفائض إلى وحدات العجز، ولقد تحوّل الأمر فيما بعد إلى قيام المصارف التجارية بحكم القانون أو الأعراف المصرفية السّائدة إلى إيداع نسبة من ودائعها لدى البنك المركزي والمعرفة بنسبة الاحتياطي النّقدي القانوني امّا عن مهمّته الأخرى كمقرض أخير للنظام المصرفي والائتماني، من خلال تقديمه للقروض والتسهيلات المصرفية التجارية التي تتطلب منه ذلك، سواءً كانت تلبية لحاجاتها عن طريق تقديم القروض المباشرة، أو غير المباشرة مثل إعادة خصم الأوراق المالية المقدّمة إليه من قبل هذه المصارف

أو قيامه بعملية السوق المفتوحة بهدف المحافظة على سيولة النّظام الائتماني أو النّظام المصرفي، كما قد يذهب البنك المركزي في تحقيق ذلك إلى التّعامل مباشرة مع الأفراد والمشروعات.

أمّا عن أسلوب (المقاصة) الذي يقوم البنك المركزي بها، فهي تعني تسوية حسابات المصارف بواسطة القيود الدّفترية، بعد تصفية الصّكوك المسحوبة على كلّ مصرف من هذه المصارف، مع قيمة الصّكوك الصّادرة لصالحه على المصارف الأخرى، بحيث يظهر في نهاية عملية المقاصة صافي رصيد كلّ مصرف بالمبالغ الدائن أو المدين إلى بقية المصارف الأخرى.

وإنّ إجراءات المقاصة التي تتم في داخل البنك المركزي تساعد على تسوية المدفوعات بين أطراف النّظام المصرفي دون الحاجة إلى استعمال النّقود لهذه الأغراض، ممّا قد يوّفر من العملة المتداولة لغرض تسوية العمليات المصرفية، لهذا فإنّ البنك المركزي يحتل مكانة بنك البنوك بحكم الخدمات والمسؤوليات التي يتولاها والتّسهيلات التي يقدّمها لبقية أطراف النّظام المصرفي.

ومن هنا يكون البنك المركزي مؤسسة مصرفية لا تضع الرّبح في اعتبارها بقدر ما تهدف لتدعيم النّظام النّقدي والمالي والاقتصادي للبلد.

2-البنوك التجـــــــارية:

2-1-مفهوم المصارف التجارية:

تعدّ المصارف إحدى أهمّ المؤسسات الوسطية وأقدمها والمحرّكة الأساسية للتنمية الاقتصادية، وظيفتها الأساسية قبول الودائع الجارية والتوفير ولأجل من الأفراد والمشروعات، والإدارات العامّة، وإعادة استخدامها لحسابها الخاصّ في منح الائتمان والخصم وبقية العمليات المالية للوحدات الاقتصادية غير المصرفية .

ويمكن أن نستخرج من التعريف السّابق للمصارف التّجارية ما يأتي:

-أنّ المصارف التّجارية تقبل جميع أنواع الودائع الادخارية، وبالتالي فهي تتيح للمدّخرين فرصا متنوعة لاستثمار مدخراتهم، فهناك الودائع الجارية، والتوفير، ولأجل، وشهادات الإيداع التي تمّثل فرصا استثمارية قصيرة الأجل.

01/ أنّ المصارف التّجارية تقوم بتقديم خدماتها المصرفية لجميع الزبائن، أي أنّها لا تقتصر على خدمة قطاع معيّن دون القطاعات الأخرى، ولا على فئة معيّنة من الأفراد دون الأخرى.

02/ تمنح المصارف التّجارية أنواعا مختلفة من القروض سواءً قصيرة، متوسّطة أم طويلة الأجل، وهو ما يتيح فرصا متنوعة للمقترضين.

03/ تتمتّع المصارف التّجارية بحرية في تمويل عدد متنوع من المشروعات الصناعية والتجارية والخدمية.

04/ يمكن للمصارف التّجارية التقليدية(قبول الإيداعات ومنح القروض) تقديم عدد آخر من الخدمات غير التقليدية مثل الخدمات الآلية، ودراسات الجدوى والاستثمارات المالية، والخدمات الشخصية للزبائن.

2-2/الخصائص التي تتميز بها المصارف التّجارية عن بقية المؤسسات المالية:

وهي كما يأتي:

* إنّ المصارف التجارية كبقية المؤسسات المالية الوسيطة تقوم بتجميع مدخرات الزبائن في صورة ودائع، أيًّا كان نوع الوديعة، فإنّ المودع (صاحب الوديعة) يعتبر دائنا والمصرف مدين، وهي الوحيدة التي تسمح لدائنيها بأن يحتفظوا بودائعهم بصورة ودائع جارية(تحت الطلب) التي تكون محلا للسحب بواسطة الصّكوك، كما يمكن تحويل ملكيتها إلى طرف ثالث بواسطة استخدام الصّكوك.

* تتميّز المصارف التجارية بخاصّية توليد ودائع جارية (تحت الطلب) جديدة، من خلال عمليات الإقراض والاستثمار في الأوراق المالية المختلفة، والودائع الجارية الجديدة (المشتقة) بشكل نقود لم تكن موجودة أصلا وتستمد صفة النّقود من كونها قابلة للسّحب بصكوك، وينجم عن ذلك أنّ جزءً مهما من ودائع المصارف التّجارية يتداول كنقود، وحيث أنّ الودائع الجارية هي جزء من عرض النّقود، فإنّ أيّة زيادة في الودائع الجارية تحدث إضافة إلى الكمّية الإجمالية المعروضة من النّقود، أمّا المؤسسات المالية الوسيطة الأخرى فإنّها وإن كانت تقبل الودائع وتمنح القروض شأنها في ذلك شأن المصارف التّجارية إلا أنّ القروض التي تمنحها لا يترتب عليها تأثيرات واضحة على عرض النّقد لأنّ الأموال التي تتعامل بها في مجال الائتمان لا تنشئها هذه المؤسسات المالية، وإنّما تأتي من اقتراضها لها .

* تشكيل الودائع الجارية لدى المصارف التّجارية مصدرا رئيسا من مصادر أموالها، وتتصف هذه الودائع بقابلية السّحب الفوري عليها دون إشعار مسبق، بينما في المؤسسات المالية الأخرى، الجزء الأكبر من مصادر أموالها لا يأخذ شكل ودائع ملزمة الدفع حين الـ ّ طلب، ويترتب على ذلك أن تصبح المصارف التّجارية أكثر عرضة إلى المخاطر في عملياتها من المؤسسات الأخرى، مما يفرض عليها التّحفظ في أدائها، والحرص على التوفيق بين متطلبات السّيولة لموجداتها (أي قدرتها على الإيفاء فورا بمختلف التزاماتها) والرّبحية (أي تعظيم إيراداتها الصّافية)

2-3-أهداف المصارف التّجارية:

تسعى المصارف إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي:

-أ/ الربحية :إنّ الوظيفة الرئيسية لإدارة المصرف التّجاري هي تحقيق الأرباح، وحتّى يتمكن المصرف تحقيق الأرباح ينبغي أن تكون إيراداته أكبر من تكاليفه، وتشمل إيرادات المصرف البنود الآتية:

* الفوائد الدّائنة على التّسهيلات الائتمانية.
* العمولات الدّائنة التي تتقاضاها المصارف نظير خدماتها التي تقدّمها للآخرين.
* أتعاب الخدمات التي تقدّمها المصارف وغير المتعلّقة بطبيعة العمل المصرفي كقيامها بتقديم استشارات اقتصادية ومالية وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.
* فروقات العملة الأجنبية أي الأرباح المحقّقة من شراء العملات الأجنبية وبيعها.
* إيرادات أخرى كعوائد الاستثمار في الأوراق المالية، والعوائد المحقّقة من خصم الكمبيالات، وأي أرباح رأسمالية ناتجة عن بيع المصرف لأصل من أصوله بسعر أعلى من قيمته الدّفترية.

ب/ السّيولة :تعني قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المتمثّلة في القدرة على مجابهة طلبات سحب المودعين، ومقابلة طلبات الائتمان، فالمصارف التجارية لا تستطيع كبقية منشآت الأعمال الأخرى تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فإنّ مجرّد إشاعة عن عدم توفير سيولة كافية لدى المصرف كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين ويدفعهم فجأة إلى سحب ودائعهم مما يعرّض المصرف إلى الإفلاس.

ج/ الأمان :تسعى المصارف التجارية بشدّة إلى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين من خـــــلال تجنب المشروعات ذات الدّرجة العالية من المخاطرة، وإلى تعدّد المناطق الجغرافية التي يغطيها المصرف، لأنّ الفروع تسهم في تنويع ودائع المصرف والقروض التي يقدّمها، وهو ما يقلّل من احتمالات حدوث مسحوبات ضخمة مفاجئة، تعرّض المصرف لمخاطر العسر المالي.

ويبقى الهدف الأساسي الذي يسعى إليه المصرف التجاري هو تعظيم الرّبح، وهو ما يستهدفه أصحاب المصرف بالدّرجة الأولى، أمّ السّيولة والأمان فيستهدفهما المودعون، ويتحقّقان من خلال التّشريعات، وتوجيهات البنك المركزي التي تقلل احتمالات تعرّض المصرف التجاري للعسر المالي، وتزيد من حالة الأمان.

2-4-أنواع المصارف التجارية:

يمكن تقسيم أنواع المصارف التجارية إلى سبعة أنواع وهي كما يأتي:

01/ **المصارف الفردية**:وهي مصارف صغيرة الحجم نسبيا، يملكها أفراد، أو شركات أشخاص، ويقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة، وعادة ما تستثمر مواردها في أصول عالية السّيولة مثل الأوراق المالية، والأوراق التّجارية المخصومة، والأصول القابلة للتّحويل إلى نقود خلال فترة زمنية قصيرة دون خسائر أو بخسائر قليلة.

02/ **المصارف ذات الفروع** :وهي تلك المصارف التي تمتلك عددًا من الفروع المنتشرة في مناطق جغرافية

متفرّقة، وتدار من خلال مركز رئيس، بواسطة مجلس إدارة واحد، ويدير لكلّ فرع من فروع المصرف مدير يعمل بموجب الصّلاحيات المخوّلة له من المركز؛ومن أهمّ المزايا التي تتمّتع بها المصارف ذات الفروع موازنً ة بالمصارف الفردية ما يأتي:

- يتمكن من تجميع المصادر المالية، وخاصّة الودائع المختلفة وتوجيهها وفق الغرض الاقتصادي ممّا يساعد في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة أو متوازنة جغرافيا.
- يؤدّي التّوزيع الجغرافي للقروض والاستثمارات، وكذلك توزيعها حسب منشآت القطاعات الاقتصادية إلى توزيع مخاطر الائتمان، ممّا يؤدّي إلى تقليل مجمل المخاطر.
- تحقيق وفورات كبيرة في إدارة الاحتياطات الأوّلية، بحيث تستطيع فروع المصرف الواحد الرّكون إلى بعضها في حالة المسحوبات الاستثنائية ممّا يشجّعها على الاقتصاد في الاحتياطات الفائضة.
- يساعد رأس المال الممتلك الأكبر في المصرف ذي الفروع في زيادة الحدّ الأعلى للقرض الممكن منحه لأيّ شخص مقترض طبيعيا كان أم معنويا.
- يعتبر كلّ فرع من الفروع مجالا خصبا لتنمية الإداريين الذين يتلقون تدريبهم في مجالات محدودة أوّلا على نطاق الفرع الواحد، ثمّ يتدرّجون في المسؤولية حتّى يتمّ كنوا من العمل في المركز الرّئيس.
- يؤدّي كبر حجم المصارف، والإمكانات الواسعة في المصرف ذي الفروع إلى الاستفادة من المتخصّصين في تحسين أداء العمليات المصرفية المختلفة وزيادة الكفاءة الإدارية.

03/ مصارف المجموعة :تشتمل على عدد من المصارف الممتلكة من قبل شركة قابضة، وقد تكون هذه المصارف فردية أو ذات فروع، ويحتفظ كلّ مصرف برغم وجود الشركة القابضة بمجلس إدارته ومديره العام ومن أهمّ المزايا التي تتمّتع بها مصارف المجموعة موازنة بالمصارف الفردية كما يأتي:

- تماثل الخدمات المصرفية في المناطق الجغرافية المختلفة أي تقليل الفوارق في نوعية وكفاية الخدمات المصرفية المقدّمة.
- توسيع الحدّ الأعلى للقروض التي يمكن منحها، وذلك بسبب كبر حجم رأس المال.
- توسيع قاعدة ملكية أسهم مجموعة المصارف قياسا بضيق قاعدة ملكية أسهم المصرف الصّغير
- تنسيق القيام بحملات الدّعاية اللازمة لجذب الودائع والمقترضين.
- تحقيق الوفورات في مشتريات المعدّات، الآلات، الحاسبات .... الخ
- تحقيق مرونة في انتقال الأموال من منطقة لأخرى.

أمّا أهمّ مساوئ مصارف المجموعة فهي كما يأتي:

•فقدان السّيطرة المحّلية على المصارف، ونتيجة لذلك فإّنها لا تهتم باحتياجات المجتمعات المحّلية قياسا بالمصارف الفردية.

•مصارف المجموعة تؤدّي إلى احتكار الصّيرفة الّتجارية على غرار المصارف ذات الفروع.

04/ مصارف السّلاسل :وهي تستمد نشاطاتها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع، وهي عبارة عن مصارف منفصلة عن بعضها إداريا ولكن يشرف عليها مركز رئيس يتوّلى رسم السّياسات العامّة لها، وتنسيقالأعمال بينها، وتعود ملكية هذه المصارف إلى شخص طبيعي واحد أو عدّة أشخاص طبيعيين وليس لشركة قابضة وتحقق مصارف السّلاسل الكثير من المزايا التي تتمتع بها مصارف المجموعة، كما تعاني من مساوئها.

05/ المصارف المراسلة :ظهرت الحاجة إلى المصارف المراسلة نتيجة لرغبة المصارف لإيجاد نظام لتحصيل الصّكوك المسحوبة من قبل الزّبائن على مصارف في مناطق أخرى؛ كما تطوّرت علاقات المصارف المراسلة في الكثير من بلدان العالم، فعبرت الحدود السّياسية وصار لكلّ مصرف محّلي عدد من المصارف المراسلة في البلدان الأخرى، يتعاون معها في عمليات الاستيراد والتصدير، ومختلف تحويل المبالغ المصرفية.

06/المصارف الإليكترونية :يطلق على المصارف الإليكترونية مصارف القرن الواحد والعشرين، بحيث تقوم بتقديم الخدمات المصرفية من خلال استخدام الحاسبات الآلية، وتعرف بأّنها منافذ إليكترونية تقدّم خدمات صرفية متنوعة دون توّقف ودون عمالة بشرية1 ، أو منافذ لتسليم الخدمات المصرفية، قائمة على الحاسابات الآلية، ذات مدى متّسع زمنيا، أي تقدّم خدماتها على مدار (24) ساعة، وإلى مناطق جغرافية متسعة.ويمكن أن يعتبر الإنسان أنّ هذه الوسائل الإليكترونية تماثل الشيكات إلى حدّ بعيد، الا أنّ لديها ميزتين :

•الميزة الأولى :إنّ الأجانب لا يقبلون دائما الشيكات لكنهم سيقبلون المدفوعات الإليكترونية.

•الميزة الثانية :إنّ نفقة مقاصة المدفوعات الإليكترونية تقلّ كثيرا عن نفقة تقاص الشيكات، إذن إن نُقــل الأوراق يكون أكثر كلفة.

07/ المصارف المنزلية :يعتمد نظام المصارف المنزلية على ما يعرف بعملية تحويل وإعادة تحول البيانات حيث يتمّ ربط الحاسب الآلي بالمصرف وبالحاسب الـ ّ شخصي الموجود بمنازل الزبائن من خلال وسائط الاّتصال(كشبكة الخطوط الهاتفية مثلا)، حيث يعمل الحاسب الـ ّ شخصي كمحطة طرفية لاستقبال الخدمات المصرفية كعرض أرصدة الزّبون، وطباعة كشوف الحركة، وبيان بالصّكوك المحصّلة وتحت الّتحصيل، كما يمكن في المقابل إرسال الّتعليمات الصّادرة من العميل للمصرف مثل تجديد الودائع، وربط وديعة جديدة، وكسر وديعة قائمة، وتحويل مبلغ من حساب الزّبون إلى حساب آخر

وطلب دفتر صكوك جديد، ويتمّ تداول تلك البيانات(من حاسب المصرف إلى حاسب الزّبون وبالعكس)عن طريق تحويلها من الشكل أو الإشارات الرّقمية داخل الحاسب الآلي الخاصّ بالمصرف إلى موجات أو إشارات صوتية (تناظرية) بواسطة أجهزة الّتحويل الخاصّ بالحاسب(Modems).

3- المؤسسات المالية والمصرفية الوسيطة:

وتشتمل على المصارف المتخصّصة (الزراعة، الصناعة والعقارية) ومنشآت الاستثمار، ومنشآت الّتوفير، والمنشآت الدّولية المالية، والمصارف الإسلامية، ويمكن تعريفها بأّنها :مؤسّسات تتعامل بأدوات الائتمان المختلفة قصيرة الأجل، ومتوسّطة الأجل، وطويلة الأجل (في كلّ من سوقي الّنقد والمال وأسواقها الّثانوية) ، وإّنها تؤدّي مهمّة الوساطة بين المقرضين والمقترضين بهدف تحقيق الرّبح .وهي :

3-1- المصارف الاستثمارية:

وهي مؤسسات مالية تهتم بالدّرجة الأولى بالأنشطة، والفعاليات الاستثمارية،وفي مجالات مختلفة، بحيث تقوم المصارف الاستثمارية بدراسة فرص الاستثمار المتاحة وتقويمها، واختيار المشاريع، والّترويج لها ثمّ تهيئة المناخ الاستثماري المناسب لها، وكذلك تقوم المصارف الاستثمارية بتدبير الموارد المالية التي تسمح بتقديم القروض متوسطة الأجل لمختلف المشروعات الاستثمارية، كما تقوم بمتابعة المشروعات التي تتبناها، ومتابعة تنفيذ اّتفاقيات القروض التي عقدتها مع المشروعات المقترضة وغيرها من الأعمال المتعدّدة التي تعتمدها المصارف الاستثمارية كشراء أو إصدار الأوراق المالية، فهي تضطلع بمهمة الوساطة حيث تقوم بشراء الأوراق المالية الجديدة بالجملة وبيعها بالّتجزئة أو يكون سمسارا يحصّل على عمولة من بيع الأوراق المالية المتوّفرة في السّوق وشرائها، والغرض من هذه المصارف هو معاونة رجال الأعمال والشركات الصناعية التي تحتاج إلى أموال نقدية لزيادة قدرتها الإنتاجية، وموجهة لمن يريد تكوين أو تجديد رأس مال ثابت (مصانع، مباني، أراضي... الخ).

3-2- مصـــــــــارف الادّخار:

تعمل هذه المصارف على أساس تشجيع المواطنين على وضع مدّخراتهم في حسابات ادّخار خاصّة، وهي بهذا تستقطب فئات من ذوي الدّخل المحدود، وبعض هذه المصارف لا يستهدف الربح بصورة خاصّة، وإّنما يستهدف استقطاب المدّخرات، وتشغيلها، أي استثمارها في مجالات محدودة،تحدّدها القوانين والّتشريعات الّنافذة، وتلقى هذه المصارف دعما من شرائح المجتمع ومن السّلطات الحكومية،لعدّ أسباب في مقدمتها:

-إّنها تشجّع وتنمّي وعي الادّخار لدى المواطنين.

-إّنها ترى صغار المدّخرين، حيث أنّ المصارف الأخرى غير قادرة، أو راغبة في تقديم خدمات كهذه.

-إّنها تستثمر الجزء الأكبر من إيراداتها في المنطقة التي تقع فيها عمولتها الادّخارية والمالية.

-إّنها تميل إلى الانتشار الكبير، وهي قريبة من أماكن وجود المدّخرين ممّا يعزّز ثقة الجمهور بها.

ونجد أنّ مصارف الادّخار والّتوفير ذات انتشار عالمي واسع الّنطاق لكون عملياتها غير محفوفة بالمخاطر،وتأخذ شكر دفتري.

إنّ المصارف الادّخارية، عكس المصارف الّتجارية، لا تسعى أساسا إلى تحقيق الرّبح، وهي لا تستطيع توليد الودائع، وبالتالي لا تستطيع توليد الّنقود، إذ أنّ أيّ قرض يمنحه مصرف الادّخار يجب أن تقابله ودائع موجودة فعلا لدى المصرف، كما أنّ مصرف الادّخار يمنح فوائد على الودائع تحت الطلب، بينما المصرف الّتجاري قدلا يفعل ذلك على الودائع الجارية.

3-3- منشآت الّتأمين ضد الحوادث:

وهي منشآت تختص بالدّرجة الأساسية بالتأمين ضد المخاطر التي يتعرّض لها المواطنون، أو البضائع أو المنشآت على اختلاف أنشطتها وفعّالياتها، ومن هذه المخاطر حوادث السّيّارات، الحريق، السّرقة، أو الغرق ...الخ، وذلك عن طريق استيفاء أقساط الّتأمين من المؤمن له، ومن ثمّ تغطية الخسائر عند وقوعها فعلا.

3-4- منشآت الوسائط المالية:

وهي منشآت الوسطاء الماليين في السّوق الّنقدية (سوق الأوراق المالية قصيرة الأجل) والسّوق المالية (سوق الأوراق المالية متوسطة وطويلة الأجل) وتسمّى الأسواق المالية أيضا البورصات.،والبورصة هي المكان الذي يتمّ الّتعامل فيه بالأوراق المالية طويلة ومتوسطة الأجل (الأسهم والسّندات) عن طريق وسطاء مؤهّلين ومختصّين وفي أوقات محدّدة، والبورصة بحكم طبيعتها الاقتصادية تعتبر حلقة وصل بين مشروعات التنمية وادّخار الأفراد، فهي من جهة تعتبر السّوق الطبيعية التي تروّج فيها مصلحة المستثمرين الذين يسعون وراء رأس المال لتطوير مشروعاتهم، وتنميتها وهي من جهة ثانية تعتبر المكان الملائم لادخار الأفراد بهدف جني الفائدة وتنمية رأس المال.

وقد تنامت عمليات هذه المنشآت ونشاطاتها خلال العقود الأخيرة، وذلك لازدياد حجم الشركات المدرجة في الأسواق المالية، فضلا عن زيادة حجم الّتداول بالأوراق المالية.

3-5- المنشآت المالية الدّولية:

وهي منشآت ذات فعّاليات وأنشطة مالية عالمية تتجاوز حدود البلد الواحد، حيث تعمل على صعيد دولي أو إقليمي، وهذه المنشآت تتولى تجميع الادخار من هذه الدّول، ومن ثمّ إعادة إقراضها، أو استثمارها في دول أخرى، وقد تطوّر عمل هذه المنشآت بشكل كبير خلال العقدين الأخيرين، وذلك بحكم تطوّر تكنولوجيا المعلومات، وتوفير وسائل وأساليب الاّتصالات المختلفة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد أدّى ظهور الأنشطة الدّولية المختلفة على الصّعيد الاقتصادي وظهور الّتكتلات الاقتصادية إلى تداخل العلاقات بين المصارف المختلفة عبر العالم .

3-6- المصارف المتخصّصة:

وهي تلك المصارف التي تقوم بالعمليات المصرفية التي تخدم نوعا محدّدا من النّشاط الاقتصادي، مثل النّشاط الزراعي أو الصّناعي أو العقاري وذلك، وفقا للقرارات الصّادرة بتأسيسها، والتي لا يكون قبول الودائع تحت الطلب من بين أوجه نشاطاتها الرئيسية ويرجع السّبب في هذا التّخصّص إلى ما تقتضيه ظروف تمويل المشروعات ذات ال ّ طبيعة المتباينة ، وتتصف المصارف المتخصصة بالخصائص التالية:

-إنّها تعتبر مؤسسات غير ودائعية، أي أنّها تعتمد على رأس مالها وما تصدره من سندات.

-ارتباط نشاطها برأس مالها، فهي لا تستطيع التّوسّع في أنشطتها المختلفة إ ّ لا في حـــــــدود مواردها.

-معظم القروض التي تمنحها تكون بآجال طويلة نسبيا، أي تقوم بتوظيف مواردها في قروض طويلة الأجل.

-التّخصّص في تمويل نشاط اقتصادي معيّن، حيث نجد المصارف الصّناعية تتولّى مهمة تمويل القطاع الصّناعي، والمصارف الزراعية تتخصّص في تمويل القطاع الزّراعي، والمصارف العقارية تتخصّص في تمويل قطاع البناء والإسكان والمرافق المساهمة فيها، وفيما يأتي مختصر لأنواع تلك المصـــــارف المتخصّصة:

أ-المصارف الصّناعية:تقوم المصارف الصّناعية بتوفير الموارد المالية اللازمة لدعم المشروعات الصّناعية وتنميتها على اختلاف أحجامها (الكبيرة، المتوسّطة والصغيرة) وكذلك المشاركة في رؤوس أموال بعض المشروعات الصناعية المختلفة، ونجد أنّ موارد المصرف الصّناعي تتمثّل في حقوق الملكية من رأس المال،والاحتياطات والمبالغ المقترضة من البنك المركزي، وودائع وقروض من مؤسّسات دولية، وتحكم هذه المصارف مجموعة من القوانين والتّعليمات، وأنّ أهمّ ما تقوم به ما يأتي:

-منح القروض والتّسهيلات الائتمانية للمشروعات الصّناعية بآجال قصيرة ومتوسّطة وطويلة، ولأغراض مختلفة كالتّوسّعات في مشروعات قائمة أو تمويل مشروعات جديدة.

-المشاركة المباشرة في رؤوس أموال المشروعات الصّناعية.

-تقويم المشروعات الصّناعية، وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لصالح الزّبائن.

-فتح الاعتمادات المستندية لعمليات الاستيراد والتّصدير.

-إصدار خطابات الضّمان بأنواعها المختلفة.

ب-المصارف الزراعية: تضطلع بتقديم كافّة الخدمات المصرفية ذات الصّلة بالنّشاط الزراعي، مثل القروض التي تمنحها للمزارعين لشراء الآلات الزراعية، واستصلاح الأراضي، وتمويل نفقات الزراعة والحصاد، فضلا عن إقراض الجمعيات التعاونية الزراعية لمباشرة الأغراض الإنتاجية، وقبول ودائع

ومدّخرات المزارعين، والجمعيات الّتعاونية، ومن الملاحظ أنّ تقديم الائتمان الزّراعي يكتنفه في الواقع قدرا أكبرمن المخاطر، التي من الممكن أن تتعرّض لها المصارف الزراعية ويعود أهمّها إلى ما يأتي:

– الطول الّنسبي لدورة الإنتاج الزراعي، وهو ما يتيح للمزارعين مساحة زمنية أكبر لإنفاق الأموال المقترضة،واستخدامها في مجالات أخرى، ومن ثمّ تعريض المصرف الزراعي لمصاعب عند قيامه بالّتحصيل من الزّبائن.

-انخفاض عائد الائتمان الزّراعي، قد لا يكفي في بعض الأحيان لتغطية الّنفقات التي يتحمّلها المصرف.

-الّتأثير السّلبي للظروف الجوية وال ّ طبيعية في المحاصيل الزراعية يحمل في طيّاته عجز المزارعين عن الوفاء بالتزاماتهم المالية نحو المصرف.

ج–المصارف العقارية:تتمثل المصارف العقارية بتلك المصارف التي تتخصّص بتقديم الخدمات الائتمانية العقارية، وما يّتصل بها من تمويل لمشروعات الإسكان والبناء، كمنح السّلف بضمان الأراضي أو العقارات المشيّدة، أو تقديم القروض للجمعيات الّتعاونية الإسكانية، كما تسهم في تأسيس شركات لبناء المساكن، والعمارات، والمباني على اختلاف أنواعها، كما يشمل نشاطها إحكام الرّقابة الكاملة على الإنفاق، وربطه بعمليات الإنجاز، كما أنّ بعضها تقوم بدراسات الجدوى الاقتصادية لمشروعاتها، وتقديم المشورة لأجهزة الّتعمير والإسكان الرّسمية في البلد المعني، كما تستثمر أموالها في مشروعات مختلفة.

3–7– المصارف الإسلامية:

تعرف المصارف الإسلامية بأّنها مؤسّسات مالية عقائدية تعتمد عملها على العقيدة الاسلامية وتسعى إلى تحقيق المصالح المادّية المقبولة شرعا، عن طريق تجميع الأموال وتوجيهها نحوالاستثمار الأمثل وتعرف كذلك بأّنها مؤسّسات مالية تباشر الأعمال المصرفية مع التزامها باجتناب الّتعامل بالصّيرفة الرّبوية بوصفها تعاملا محرّما شرعا، ولذلك تعرف بأّنها مصارف لا ربوية، أي أّنها لا تتعامل بالفائدة، فهي لا تتلقى الودائع بالفائدة، بل تتلقاها لقاء حصّة من الأرباح تحدّد نسبتها لا مبلغها مقدّما، ولا تمنح الّتمويل بالفائدة، وإّنما تمنحه حصّة من الأرباح تحدّد نسبتها بال ّ طريقة نفسها، ويتبيّن ممّا تقدّم أنّ المصارف الإسلامية تختلف عن المصارف الّتجارية من حيث إطارها وآلية عملها، وذلك على الّنحو الآتي:

-أنّ المصارف الإسلامية تزاول نشاطها في إطارا لشريعة الإسلامية، وفي ظلّ العدالة الاجتماعية والاقتصادية،أي أّنها تعمل بآّتجاه تحقيق القيم الروحية التي ترى في الإنسان جوهر الّتقـــــــّم والرّفاهية.

-أنّ المصارف الإسلامية ترى في التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلاص الإنسان من حالات الضّيق والعوز والجهل، لذا فإنّ التنمية من وجهة نظرها ليست مادية فحسب، وإّنما روحية وأخلاقية، تنمية شاملة.

-أنّ المصارف الإسلامية ترى في المال أّنه ملك لله عز وجلّ، وأنّ البشر مستخلفون فيه.

-أنّ المال في الإسلام يجب أن يوجّه ويحرّك من أجل الاستثمار الفاعل لخدمة المجتمع، ولا يوجّه لغرض الاكتناز.

-ترى أنّ الضّرورات الإنسانية تملي عليها أن تركز نشاطها على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهي عندما تستثمر الأموال في مؤسّسات الأعمال، إّنما ينبغي بلوغ هذه الأهداف النبيلة حصرا، ولهذا فإنّ أموال المصرف الإسلامي هي بمثابة (أمانات) تستثمر على أساس مبادئ المشاركة والمضاربة الشرعية، ودون ضمان أيّ عائد مسبقا ثابت لأصحاب هذه الأموال.

-تعتمد على الحوافز غير سعر الفائدة، لاستقطاب المدّخرات، هذه الحوافز هي حوافز روحية واجتماعية وعقائدية، ويرى المستثمرون أنّ مثل هذه الحوافز تفوق في أهمّيتها الحوافز المادّية، فالإسلام يوّفق بين الرّوح والمادّة، لهذا فمهمّتها تذهب إلى تحقيق هذه المعادلة.

-أنّ المصارف الإسلامية هي في واقعها مصرف استثمار، ذلك أنّ الاستثمار هو ال ّ شريان الحيوي بالّنسبة لها،وأنّ نجاحها وبقاءها يعتمد بالدّرجة الأساسية على كفايتها الاستثمارية، ولذلك فهي تعتمد على البحث عن فرص.التنمية (باعتبارها مصارف استثمارية أو تمويل بالمشاركة) وتدعو المجتمع للمشاركة في نشاطها الإنساني والتنموي للصالح العام.

-وبحكم تمسّكها بالشريعة الإسلامية وقواعدها فهي تهدف إلى تحقيق أعلى درجات الّتكافل الاجتماعي من خلال مبدأ العدالة والمساواة في توزيع الثروة وبالتالي هي مصارف اجتماعية و انسانية.

خلاصة:

من خلال ما سبق تمكنا من معرفة ماهية الجهاز المصرفي ، شروطه و أهميته إضافة إلى ذلك تطرقنا إلى معرفة مكونات النظام المصرفي و المؤسسات التي تمثله،و خصائص و وظائف كل مؤسسة.

وعموما يمكن أن نستخلص من هذا الفصل ما يلي :

الجهاز المصرفي يعتبر الدعامة أو الركيزة الأساسية لإقتصاد أي بلد وهذا لما يحققه من تنمية في شتى المجالات ، أي تحقيق تنمية شاملـــة .

إضافة إلى ذلك يعتبر البنك المركزي بنك الدرجة الأولى حيث يتصدر الجهاز المصرفي في الإقتصاديات، ويبقى أن نؤكد على ضرورة تقوية المصارف، و هذا ما تسعى إليه الجزائر من خلال المحاولات الدائمة و المستمرة لإصلاح القطاع المصرفي الجزائري، و تهيئته لمواجهة عصر الكيانات المصرفية العملاقة.

تمهيـــــــد:

أصبح في وقتنا الحاضر نجاح النظام الاقتصادي متعلقا و مرهونا بمدى فعالية و نجاح الجهاز المصرفي للدولة و على مدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية ، و قدرته على تجميع فوائض دخول مختلف القطاعات إضافة للقدرة على المنافسة و إرضاء الزبائن.

و إذا علمنا أن معظم الدول المتخلفة تعاني من تخلف و ضعف مردودية و محدودية نطاق أجهزتها المصرفية ، و بإعتبار الجزائر واحدة من بين هده الدول المتخلفة تعاني في جهازها المصرفي نفس النقائص و المشاكل ، و بحكم أهمية إصلاح النظام المصرفي و الدور الذي يمكن أن يلعبه في الإنتقال من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق ، كذلك القدرة على المنافسة بعد الإنظمام المرتقب للجزائر في المنظمة العالمية للتجارة (OMC) ، أظف إلى ذلك حتمية الإصلاح لمواجهة تحديات العولمة الإقتصادية و المالية و قد حاولنا في هذا الفصل.

التعرض للنقاط التالية الملخصة في مبحثين :

الأول : تطرقنا من خلاله إلى مراحل تطور الجهاز المصرفي الجزائري منذ الإستقلال إل غاية منتصف الثمانينات.

الثاني : محاولة الإصلاح إبتداءا من قانون (86/12) إلى غاية الأمر .(03/11/)

المبحث الاول: مراحل تطور النظام المصرفي الجزائري

إن الجهاز المصرفي الجزائري مر بعدة مراحل وتطورات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ، وسنحاول في هذا المبحث أن نتعرض إلى أهم المحطات التي مر بها ، و إلى أهم القوانين التي سنت في هذا الشان والمتعلقة بالبنوك.

المطلب الاول: لمحة تاريخية عن النظام المصرفي خلال الاستعمار:

عند الاحتلال الفرنسي عام 1830 كانت الجزائر تتميز بقلة دور النقود في المبادلات ، و كانت هناك دار واحدة لصك النقود ، وأول مؤسسة بنكية عرفتها الجزائر تأسست في 19 جويلية 1843 وقد بدأ هذا الفرع فعلا بإصدار النقود مع بداية سنة 1848 ولكن سرعان ما توقف بسبب ثورة 28 فيفري 1848 في فرنسا و التي نتج عنها إقصاء الملك لويس فيليب من العرش*[1] *

و ثاني مؤسسة بنكية في الصرافة الوطنية للخصم ، حيث اقتصرت مهمتها على خلق الإئتمان و ليس إصدار النقود ، و لم تنجح هذه المؤسسة بسبب قلة الودائع *[2]*

أما المؤسسة الثالثة فهي بنك الجزائر التي تأسست في 14 أوت 1851 ، برأس مال قدر بثلاثة ملايين فرنك فرنسي ، قسم إلى 6000 سهم و قد إهتمت به السلطات الفرنسية و منحته إعتمادا بنصف رأس المال المدفوع لمزاولة نشاطه تحت عدة إجراءات فرضت عليه من أجل تسييره و الحصول على الفوائد ، تميز أيضا بخاصيتي الإصدار و الإئتمان في آن واحد ، إلا أن التقلص و فقدان الميزة الثانية (الإئتمان) ، لهذا البنك و كان مرتبط بتمويل جزء هام من القطاع الزراعي الذي عاش كوارث طبيعية عديدة هذا ما أدى إلى مرور البنك بأزمة شديدة في الفترة 1880 – 1900 كنتيجة لإسرافه في منح القروض الزراعية و العقارية بضغط من المعمرين ما دفع السلطة الفرنسية عام 1900 إلى إتخاد إجراءات جذرية بشأنه و هي : نقل مقره إلى باريس و تغيير إسمه إلى "بنك الجزائر و تونس" ، و تغير أسس الإصدار و التغطية و تخصيص 3 ملايين فرنك تكرس للتمويل الزراعي ، و تعيين محافظ و نائبه من 15 عضو و في 1958/09/19 فقد البنك حق الإصدار بالنسبة لتونس بعد إستقلالها و عاد إسمه مجددا "بنك الجزائر" ، وقد ظل يعمل إلى تاريخ 1962/12/31 ، حيث ورثه إبتداءا من اليوم الموالي البنك المركزي الجزائري.

إذا بصفة عامة نرى أن النظام البنكي الجزائري في الفترة الإستعمارية كان مفرنسا و ذو خصائص إستعمارية بحتة ، فكما لاحظنا كانت البنوك الفرنسية القاعدة الأساسية فيه ، فحتى "بنك الجزائر" كان

[1] - حمو ليلى محمد ، و بافكر عبد الله ، و حمداوي حسان ، الجهاز المصرفي الجزائري ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدراسات التطبيقية ، فرع قانون الأعمال ، جامعة التكوين المتواصل ، مركز أدرار دفعة 2000-2001 ، ص : 19.

[2] شاكر القزويني ، مرجع سابق ، ص : 34.

مفروض عليه إتباع السياسة الفرنسية و صقلها بأهداف و غايات فرنسية *[1]*

المطلب الثاني : النظام المصـــــــــرفي الجزائري خلال الفترة 1962-1969

1-الهيئات المالية و المصرفية التي تم إنشاؤها و تأميمها بعد الإستقلال :

بعد الإستقلال إنتهجت الجزائر النموذج المخطط للتنمية الإقتصادية لدى كانت هذه المرحلة مرحلة تأميم المؤسسات المالية و النقدية الأجنبية الموجودة في الجزائر: *[2]*

1-1-البنك المركزي الجزائري : تم إنشاء البنك المركزي الجزائري بمقتضى القانون رقم 44/62 الصادر بتاريخ 1962/12/13 ، الأمر الذي مكن المؤسسات الجزائرية من تجاوز العقبات المالية التي واجهتها بعد الإستقلال مباشرة ، وقد أنشىء وفق هيكل يؤمن التعاون الفعال بين السلطات العمومية و البنك المركزي ، و كذا أصبحت إدارة البنك المركزي مؤمنة من طرف محافظ معين بمرسوم من رئيس الدولة ، و بإقتراح من وزير الإقتصاد يساعده في ذلك مدير عام معين أيضا بمرسوم من رئيس الدولة بإقتراح من المحافظ ذاته و بموافقة وزير المالية ، أما عن الهيكلة الإدارية للبنك المركزي فتضم تشكيلة عريضة فهي تشمل بالإضافة إلى المحافظ و المدير العام ما يلي :

-14 مستشارا ، يتم اختيارهم نظرا للمهام التي يمارسونها سواء في الإدارات الماليـــة أو الاقتصادية و الهيئات العمومية و شبه العمومية المختصة في مجال النقد و المال ، و المساهمة في التنمية الإقتصادية للبلاد بشكل عام

-2 إلى 5 مستشارين يتم إختيارهم بناءا على خبرتهم المهنية الميدانية لا سيما في مجالات الفلاحة الصناعة ، التجارة.

- 2 إلى 3 مستشارين يمثلون الهيئات العمالية ، يتم إختيار أحدهم من بين مستخدمي البنك المركزي

1-2-الصندوق الوطني للتنمية : تأسس عام 1963 لمد المؤسسات الإقتصادية الجزائرية بما تحتاج إليه من تمويلات لأنشطتها المختلفة ، و يتلخص نشاط هذا الصندوق في حشد الموارد ذات المصادر المحلية (خزينة الدولة) ، و تلك المصادر الخارجية الخاصة من فرنسا في المرحلة الأولى من جـــــهة و توجيه تلك الموارد إلى تمويل الإستثمارات طويلة المدى بشكل خاص .

1-3- الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط : تأسس عام 1963 لحصر عملية الإستيراد و العمل على مراقبة الصرف الأجنبي ، و كل ذلك بهدف التحكم في الموارد المالية للدولة و العمل على تعبئة و تخصيص تلك الموارد بشكل رشيد ، كما قد دعم هذا الصندوق شركة التأمين و إعادة التأمين و كذا الشركة الجزائرية للتأمين .

---

[1] زهواني ناهد إيمان و جنيدي إيمان ، مرجع سابق ، ص-ص : 05-06.

[2]- بخزاز يعدل فريدة : تقنيات و سياسات التسيير المصرفي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية بن عكنون ، الجزائر ، طبعة 2000 ، ص : 70.

1-4-الصندوق الجزائري للتنمية CAD : تم تأسيسه في 1963/05/07 ، و قد تم تحويل إسمه سنة 1972 إلى البنك الجزائري للتنمية فهو بنك الأعمال الذي يقوم بتهيئة الإدخارات المتوسطة و الطويلة الأجل كما يمنح القروض المتوسطة و الطويلة الأجل ، قد إزدادت هذه الأهمية بصفة خاصة بعد الشروع في تنفيذ المخططات التنموية لتمويل الإستثمارات الإنتاجية لتحقيق الأهداف التنموية الإقتصادية. *[1]*

1-5-البنك الجزائري BNA : أنشىء في 1966/06/13 ، و هو يعتبر أول البنوك التجارية التي تم تأسيسها في الجزائر المستقلة و قد عوض تأسيسه البنوك الأجنبية التالية : القرض العقاري الجزائر و تونس ، البنك الوطني للتجارة و الصناعة في إفريقيا و بنك باريس هلندا ، و أخيرا مكتب معسكر للخصم ، و تجدر الإشارة أن إندماج هذه البنوك في البنك الوطني الجزائري قد تم في تواريخ مختلفة و بإعتباره بنكا تجاريا فإن البنك الوطني الجزائري يقوم بجمع الودائع و منح القروض قصيرة الأجل و تبعا لمبدأ التخصيص في النظام البنكي الجزائري فقد تكفل البنك الوطني الجزائري بمنح القروض للقطاع الفلاحي و التجمعات المهنية للإستيراد RPI و المؤسسات العمومية و القطاع الخاص. *[2]*

1-6-القرض الشعبي الجزائري SPA : تأسس عام 1966 ليخلف المصارف الشعبية التي كانت تنشط في الجزائر منذ الإستعمار ، و التي يمكن بيانها فيما يلي : البنك الشعبي التجاري و الصناعي الوهراني ، البنك التجاري و الصناعي للجزائر ، البنك الجهوي التجاري و الصناعي لعنابة ، البنك الجهوي للقرض الشعبي الجزائري ، حيث دمجت هذه المصارف و تم إنشاء على أنقاضها القرض الشعبي الجزائري ، وقد تم تدعيمه بضم البنك المصري في جانفي 1968 ، و كذا الشركة المارسيلية للبنوك بتاريخ 1968/06/30 و أخيرا ضم الشركة الفرنسية للتسليف و البنك في عام 1971 .

1-**7-البنك الخارجي الجزائري BEA** : تأسس البنك الجزائري الخارجي في 1967/10/01 بموجب الأمر 204/67 و بهذا فهو ثالث و آخر بنك تجاري ، يتم تأسيسه تبعا لقرارت تأميم القطاع البنكي و قد تم إنشاؤه على أنقاض خمس بنوك أجنبية هي : القرض الليوني و الشركة العامة ، وبنك باركليز الفرنسي ، البنك الصناعي الجزائري ، بنك البحر الأبيض المتوسط و بنك تسليف الشمال ، لقد تخصص هذا البنك عند إنشائه في تمويل عمليات مع الخارج بالإضافة إلى العمليات المصرفية التقليدية*[3] *

[1] - زرقاني سمية و مولاي مصطفى نصيرة ، النظام المصرفي في ظل العولمة ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس تخصص محاسبة ، المركز الجامعي : يحي فارس بالمدية ، دفعة 2004-2005 ، ص : 87.

[2] - الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، طبعة 2003 ، ص : 188-189.

[3] - الطاهر لطرش : المرجع السابق ، ص : 190.

2-عراقيل عمل الجهاز المصرفي بعد الإستقلال : سجل في هذه المرحلة تدخل الخزينة العموميـــــة و حتى البنك المركزي في عملية تمويل القطاع الفلاحي ، ووجدت المصارف الجزائرية نفسها تابعة لوزارة المالية لا تمارس عملها كمؤسسة إقتصادية مما أدى إلى فقدان البنك المركزي سلطته كبنك للبنوك ، وواضع للسياسة النقدية ، إضافة إلى ذلك عدم إحترام المصارف التجارية مبدأ التخصيص في العمليات المصرفية ، مثلا نجد البنك الوطني الجزائري تخصص في عمليات التمويل المحلي .

و في ظل العجز الكبير الذي حققته المؤسسات العمومية و التي كانت تعاني من الإختلالات في بنيتها منذ البداية أمام شح الموارد المالية من جهة و عدم قيام القطاع المصرفي بدوره من جهة ثانية و من أجل خلق شروط تحقيق قطاع مالي مرتبط بإختيارات السياسة المنتهجة في الجزائر و المعتمدة أساسا على تسيير المخطط المركزي و من أجل مراقبة أكثر صرامة للتدفقات النقدية قررت السلطة الجزائرية إجراء إصلاحات إبتداءا من عام 1970 *[1] *

المطلب الثالث: المنظومة المصرفية خلال الفترة 1970 الى 1978 :

ابتداءا من الاصلاح المالي لسنة 1971 اصبح القطاع المالي الجزائري يتميز ب: *[2]*

- التمركز
- هيمنة دور الخزينة
- التخصص الوهمي للبنوك التجارية.

ففي بداية سنة 1970 و مع بداية المخطط الوطني الاول للتنمية ، أجبرت الخزينة على التدخل في تمويل الاستثمارات العمومية بفضل سلفيات من البنك المركزي الجزائري الذي كان يمنح قروضا للقطاع الفلاحي المسير ذاتيا ، و في نفس السنة أجبرت كل المؤسسات العمومية علـــــى فتح حسابات و تقوم بالعمليات المصرفية على مستوى مصرف واحد ، هذا الاجراء يغير بطريقة غير مباشرة دور البنوك التجارية فتعطي لها امكانية تسيير كل حسابات المؤسسات العمومية

كما قد حدد الاصلاح ايضا طرق تمويل الاستثمارات العمومية المخططة و هذه الطرق هي :

- قروض مصرفية متوسطة الاجل تتم بواسطة اصدار سندات قابلة لاعادة الخصم لدى البنك المركزي.
- قروض طويلة الاجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة مثل البنك الجزائري للتنمية الذي برمج لتمويل مشاريع تنموية ، و تتمثل مصادر القروض في الايرادات الجبائية ، و موارد الادخارات المعبأة من طرف الخزينة و التي منح أمر تسييرها الى المؤسسات المتخصصة.

[1] جليد كريمة ، خليفة حكيمة ، تطور الخدمة المصرفية في الجهاز المصرفي الجزائري ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس ، تخصص نقود و مالية وبنوك ، قسم العلوم الإقتصادية ، المركز الجامعي يحي فارس بالمدية 2006-2007 ، ص : 17.

[2] مامي مريم و الوصيف سمرة ، النظام البنكي و السياسة النقدية في الجزائر ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس ، فرع محاسبة ، المركز الجامعي بحي فارس بالمدية ، دفعة 2006-2007 ، ص : 76.

- التمويل عن طريق القروض الخارجية المكتتبة من طرف الخزينة و المصارف الاولية و المؤسسات.

1- **الهيئات التي انبثقت عن الاصلاح :**انبثق عن الاصلاح هيئتان هما :

1-1- المجلس الوطني للقرض (CNP) : يعمل تحت وصاية وزارة المالية ، يرأسه عادة محافظ البنك المركزي الجزائري ، و يضم 22 عضوا ماعدا رئيس المجلس.

أما دور المجلس فيكمن في تقديم الآراء ، و إعطاء التوصيات و الملاحظات ، و إجراء الدراسات المرتبطة بمسائل النقد و القرض و المشاكل التمويلية الحساسة لتحقيق الأهداف المالية و الإقتصادية المسطرة.و قد بدأ المجلس أعماله في 06 اوت 1971 ، و يقوم المجلس بتحديد السياسة العامة للقرض التي توضع بالنظر إلى احتياجات الاقتصاد الوطني و تمويل برامج و مخططات التنمية الاقتصادية ، و الوضعية النقدية للبلاد ، إلا أن المجلس عجز في التأثير على السياسة المالية بصفة عامة لذلك أعيد تنشيطه عام 1985 و حددت ادواره فيما يلي : .*[1]*

- معالجة المشاكل المتعلقة بطبيعة و حجم و تكلفة القرض في إطار مخططات و برامج التنمية الاقتصادية.
- تقديم التقارير الدورية بمسائل النقد و القرض إلى وزارة المالية مع التوصـــــــــــات و الاقتراحات

1-2- اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية (FTIC) : تقع تحت سلطة وزير المالية و تقوم هذه اللجنة بما يلي:

تسهيل و تنسيق النشاط الذي تمارسه المؤسسات المالية.

* تقترح التدابير العملية الواجب تطبيقها لضمان تعجيل تنفيذ المخططات التنموية للانتاج.
* تحقيق المراقبة على عمليات المؤسسة و مالياتها.
* توجيه الموارد المتوفرة تبعا لتوازن النظام المالي و نظام المؤسسات التابعة لها.
* تقوم بالبحث عن الوسائل الكفيلة لتسيير المؤسسات المالية[2].

2- مراجعة المخططات التنموية للفترة 1970-1978 :

في عامي 1978 و 1979 تقرر مراجعة المخططات التنموية للفترة السابقة مما انبثق عن ذلك فكرة إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الوطنية بهدف إعطائها نوعا من الاختصاص في نشاطهاو انبثق عن ذلك مايلي : *[3]*

[1] زرقاني سمية و مولاي مصطفى نصيرة ، مرجع سابق ، ص : 89.
[2] شاكر القزويني ، مرجع سابق ، ص : 63.
[3] زهواني ناهد إيمان و جنيندي إيمان ، مرجع سابق ، ص : 21.

2-1 بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) : *[1]*

تم تأسيس بنك الفلاحة و التنمية الريفية في 13 مارس 1982 بمقتضى المرسوم رقم 206/82 و في الحقيقة كان تأسيسه تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري و هذا البنك تجاري حيث يمكنه جمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل ، و يمثل أيضا بنك التنمية بإعتباره يستطيع أن يقوم بمنح قروض متوسطة و طويلة الاجل هدفها تكوين رأس المال.

و فيما يخص الجانب الإقراضي لهذا البنك فهو يعتبر بنكا متخصصا في القطاع الفلاحي ، و في هذا المجال يمكن ان يمنح قروضا لتمويل القطاع الفلاحي و ترقية النشاطات الفلاحية، و كذلك تمويل أنشطة الصناعة الغذائية و الانشطة المختلفة في الريف ، وقد ورثت بإنشائه تمويل القطاع الفلاحي عن البنك الوطني الجزائري .

2-2- بنك التنمية المحلية (BDL) : *[2]*

انبثق عن القرض الشعبي الجزائري CPA ، وقد تأسس البنك بمرسوم رقم 86/85 في 30 أفريل 1985 برأسمال قدره نصف مليار دينار و مقره الرئيسي ولاية تيبازة (هذه الخاصية ينفرد بها من دون كل البنوك الجزائرية الاخرى) و هو بنك ودائع مملوك للدولة ، و خاضع للقانون التجاري ويتولى كل العمليات المألوفة لبنوك الودائع (حسابات جارية و توفير ، إقراض ضمانات و خدمات متفرقة) لكنه يخدم بالدرجة الاولى فعاليات الهيئات العامة المحلية ، و ذلك بتقييم قروض قصيرة و متوسطة و طويلة الأجل و تمويل عمليات الاستيراد و التصدير ، إضافة لخدمة القطاع الخاص (قروض قصيرة و متوسطة فقط) ، ويحتوي مقره العام على تسعة مديريات متخصصة ، أما فروع البنك فقد امتدت خلال سنة و نصف من تأسيسه على مجمل التراب الوطني.

[1] - طاهر لطرش ، مرجع سابق ، ص –ص : 190 – 191.
[2]- شاكر القزويني مرجع سابق ، ص : 63.

المبحث الثاني :أهم الإصلاحات التي عرفتها المنظومة المصرفية الجزائرية :

شهدت هذه المرحلة تعاقب إصدار قوانين و إجراءات لتنظيم عمل الجهاز المصرفي حيث صدر سنة 1986 القانون المتعلق بنظام البنوك و القرض و القوانين المتعلقة بالاستقلالية الصادرة في جانفي 1988، و أخيراً القانون المتعلق بالنقد و القرض الصادر في أفريل 1990 ثم اثر هذا القانون على الجهاز المصرفي الجزائري. وهذه التطورات سنتعرض لها تباعاً فيما يلي :

المطلب الأول : إصلاحات النظام المصرفي منذ 1986 :

يمكن إعتبار سنة 1986 بداية الإصلاحات الإقتصادية و ذلك لصدور ثلاثة نصوص أساسية تمهد وتقود التحول إلى إقتصاد السوق هي :

- قانون 86-12 المؤرخ في 19-08-1986 المتعلق بنظام القروض والبنوك .
- قانون 88-16 المؤرخ في 12-01-1988 المتعلق بإستقلالية المؤسسات .
- قانون 90-10 المؤرخ في 14-04-1990 المتعلق بالنقد والقرض .
- أمر رقم 03-11 متعلق بالنقد والقرض.

1-قانون القرض و البنك :

يمكن أن نصف هذه المرحلة بالمحاولات الأولى للامركزية، و يتعلق الأمر بإعطاء مرونة أكبر للنظام المصرفي و منح استقلالية نسبية له، و يعتبر القانون المتعلق بنظام البنوك و القرض الصادر فـــي 19 أوت 1986 الأول منذ الاستقلال الذي وضع حداً للنصوص التنظيمية المبعثرة و الغامضة التي كانت تسير النشاط المصرفي في السابق، و ترجم إصدار هذا القانون رغبة الدولة في الخروج بقانون خاص للنظام المصرفي و الاستقلالية الضرورية لتنظيم الاقتصاد .

إن فحص هذا القانون يبرز بالمقابل أحكام متناقضة بين التخطيط و الاستقلالية في النظام المالي ، فهذا القانون مصمم في نظام مازال يتميز بالتخطيط المركزي و يظهر هذا في أحكام المادة 10 حيث اعتبرت المنظومة المصرفية أداة تطبيق للسياسة التي تقررها الحكومة في مجال جمع الموارد و ترقية الادخار في إطار المخطط الوطني للتنمية ،أما المواد الأخرى من نفس القانون فتستجيب لمتطلبات طرق التسيير المصرفي و خاصة استقلالية المؤسسات المصرفية و يميز القانون ثلاثة أصناف منها هي : البنك المركزي ، البنوك ، و مؤسسات القرض المتخصصة ، و تمثلت هذه الإجراءات في توضيح امتياز الإصدار ، شكل المنظومة المصرفية ، المخطط الوطني للقرض ، تحديد العلاقات بالمؤسسات الدولية ، نظام القرض الذي يحلل عمليات القرض و علاقات البنوك مع العمـــــــــــلاء و المؤسسات العمومية، و الوسائل المحاسبية و أخيراً الضمانات و الامتيازات.

أعطى هذا القانون دوراً نشيطاً للبنك المركزي حيث نص في المادة 19 على أن تكليف البنك المركزي بإعداد و تنفيذ المخطط الوطني للقرض و تنظيم و مراقبة نشاط امتياز الإصدار، وفي هذا

الإطار يتولى على الخصوص تسيير أدوات السياسة التنفيذية و تحديد الحدود القصوى لعمليات إعادة الخصم المخصصة لمؤسسات القرض.

و في هذا نلاحظ أن هناك عودة الوظائف الأصلية للبنك المركزي، بالإضافة إلى امتياز الإصدار مثل وظيفة بنك البنوك ، بنك الحكومة ، و تنظيم و مراقبة الائتمان ،أما وظيفة مؤسسات القرض (البنوك) التي تتمثل في جمع الموارد و توزيع القروض فيجب أن تتم في ظل أهداف المخطط الوطني للقرض الذي يكون منسجماً مع أهداف المخطط الوطني للتنمية ، كما يمكن لمؤسسات القرض إصدار سندات قروض متوسطة و طويلة الأجل على المستوى الوطني للاكتتاب فيها لدى الأفراد ، و كان أول بنك أصدر مثل هذه السندات هو بنك الفلاحة و التنمية الريفية على شكل السندات الذهبية و سندات القمح الذهبي .

2-قانون استقلالية البنوك:

انسحبت الخزينة من إجراء تمويل الاستثمارات و المؤسسات العمومية، و يشكل هذا القرار خطوة هامة في إعادة التأهيل للوظائف الأساسية للنظام المصرفي، وكما استفادت المؤسسات بالاستقلالية المالية و تخصيص مواردها بحرية إلى أنشطتها، و هذه اللامركزية تسمح للبنك و المؤسسات طالبة القرض بالتفاوض مباشرة، إلا أن المديونية المتبقية على المؤسسات تجاه البنوك ، و كذلك ارتباط البنوك الكبير بإعادة التمويل المباشر من البنك المركزي جمد تطبيق كل مبادرة تشجع الاستقلالية الحقيقية للتسيير، و حتى استقلالية سلطات القرار في مجال الاستثمار و الإنتاج لم يكن لها أثراً على حركية النمو بسبب كتلة الديون غير المنتجة و هروب السيولات خارج الدائرة المصرفية ، و هذا التغيير لم يكن عميقاً، و لم يأتي بجديد و لا مؤثراً في اتجاه تطور المؤشرات الرئيسية الاقتصادية آنذاك .كما أن القانون المصرفي الصادر في 19 أوت 1986 يعمل إلا على تأكيد المهام التقليدية التي تضطلع بها مؤسسة الإصدار (البنك المركزي) مثل :

- احتكار امتياز الإصدار النقدي للبنك المركزي .
- تنظيم التداول النقدي.
- مراقبة توزيع القروض للاقتصاد.
- تسيير احتياطات الصرف .

يمنح البنك المركزي الخزينة العمومية ديونا في حساب جار يقرر المخطط الوطني للقرض مبلغها الأقصى ثم صدر قانون رقم : 88-01 الصادر في 12 جانفي 1988 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية ، وفي هذا الإطار جاء هذا القانون المعدل والمتمم للقانون (86-12) ليعطي استقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد، وبموجب هذا القانون يمنح البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الاستقلالية المالية والتوازن المحاسبي أي يخضع لقواعد التجارة ويعمل

على تحقيق مبدأ الربحية والسيولة و يدعم هذا القانون أكثر دور البنك المركزي خاصة في إدارة أدوات السياسة النقدية .

3- قانون النقد والقرض 90-10 :

يعتبر القانون رقم 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض نصا تشريعيا يعكس بحق إعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي ويعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات وبالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانون 1986 و1988 ، فقد حمل أفكارا جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه ، كما أن المبادئ التي يقوم عليها ، وميكانيزمات العمل التي يعتمدها تترجم إلى حد كبير الصورة التي سوف يكون عليها هذا النظام في المستقبل ، ولأهمية هذه المبادئ التي يقوم عليها ، نحاول أن نتعرض إليها فيما يلي بنوع من الإختصار :

1-الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية : في النظام السابق ، الذي كان يتبنى التخطيط المركزي للإقتصاد ، كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية ، أي تلك القرارات التي تتخذ على أساس كمي حقيقي في هيئة التخطيط ، وتبعا لذلك لـــم تكن هناك أهداف نقدية بحتة ، بل أن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج المخططة .

وقد تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقية والنقدية ويعني ذلك أن القرارات النقدية لم تعد تتخذ تبعا للقرارات المتخذة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط ، ولكن مثل هذه القرارات (النقدية) تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية ، وبناء على الوضع النقدي السائد والذي يتم تقديره من طرف هذه السلطة ذاتها ، إن تبني مثل هذا المبدأ في قانون النقد والقرض يسمح بتحقيق مجموعة من الأهداف نلخص أهمها فيما يلي :*[1]*

* إستعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد إستعمالاته داخليا بين المؤسسات العمومية والعائلات والمؤسسات الخاصة .

* إستعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي والمسؤول الأول عن تسيير السياسة النقدية .

* تحريك السوق النقدية وتنشيطها وإحتلال السياسة النقدية لمكانها كوسيلة من وسائل الضبط الإقتصادي .

*خلق وضع لمنح القروض يقوم على شروط غير تمييزية على حسب المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة .

*إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك وجعله يلعب دورا مهما في إتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض .

[1]- الطاهر لطرش ، مرجع سابق ، ص : 196.

2-الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة : كانت الخزينة في النظام السابق تلعب دورا أساسيا في تدبير التمويل اللازم على نحو ما رأينا ، وذلك على الخصوص باللجوء إلى عملية القرض أي اللجوء إلى الموارد المتأتية عن طريق الإصدارالنقدي الجديد، وقد سمحت لها فيزيولوجية النظام السابق اللجوء وبسهولة نسبية إلىهذه الموارد لتمويل عجزالخزينة ، وقــد خلق هذا الأمر تداخــلا بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية ، وخلق أيضا تداخلا بين أهدافهما التي لا تكون دوما متجانسة .

إعتمد قانون النقد والقرض أيضا مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة فالخزينة لم تعد حرة في اللجوء إلى عملة القرض ، وتمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي ، لم يعد يتميز بتلك التلقائية ، ولم يعد أيضا يتم بلا حدود ، بل أصبح يخضع إلى بعض القواعد ويسمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية :

- إستقلال البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة .
- تقليص ديون الخزينة إتجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها .
- تهيئة الظروف الملائمة كي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال .
- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية .

3-الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض : كما أن الخزينة في النظام السابق كانت تلعب الدور الأساسي في تمويل إستثمارات المؤسسات العمومية ، حيث همش النظام البنكي وكان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلــى المؤسسات ،وخلق مثل هذا الأمر غموضا كبيرا على مستوى نظام التمويل ، وتفطن قانون النقد والقرض لهذه المشكلة حيث أبعد الخزينة عن منح القرض للإقتصاد ليبقى دورها يقتصر على تمويل الإستثمارات الإستراتيجية المخططة من طرف الدولة ، وإبتداءا من هذه اللحظة أصبح النظام البنكي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية ويسمح الفصل بين هاتين الدائرتين ببلوغ الأهداف التالية :

- تناقص إلتزامات الخزينة فــي تمويل الإقتصاد .
- إستعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية وخاصة تلك المتمثلة في منح القروض.
- أصبح توزيع القرض لا يخضع إلى قواعد إدارية ، وإنما يرتكز أساسا على مفهوم الجدوى الإقتصادية للمشاريع .

4-إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة :كانت السلطة النقدية سابقا في مستويات عديدة فوزارة المالية كانت تترك على أساس أنها السلطة النقدية، والخزينة كانت تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها، وكانت تتصرف كما لو كانت هي السلطة النقدية ، والبنك المركزي كان يمثل بطبيعة الحال السلطة النقدية لإحتكاره إمتياز إصدار النقود ، ولذلك جاء قانون النقد والقرض ليلغي هذا التعدد

في مراكز السلطة النقدية، وكان ذلك بأنه أنشأ سلطة نقدية وحيدة و مستقلة عن أي جهة كانت ، وقد وضع هذه السلطة النقدية في الدائرة النقدية ، وبالذات في هيئة جديدة أسماها مجلس النقد والقرض وجعل قانون النقد والقرض هذه السلطة نقدية :

– وحيدة، ليضمن إنسجام السياسة النقدية .

– مستقلة، ليضمن تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية .

– موجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسير النقد ويتفادى التعارض بين الأهداف النقدية.

5–وضع نظام بنكي على مستويين : كما كان قانون النقد والقرض قد كرس مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين ويعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض ، وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنكا للبنوك ، يراقب نشاطها ويتابع عملياتها ، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على السياسات الإقراضية للبنوك وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي وبموجب ترأسه للنظام النقدي وتواجده فوق كل البنوك ، بإمكانه أن يحدد القواعد العامة للنشاط البنكي ومعايير تقييم هذا النشاط في إتجاه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية ، وقد ألغى قانون النقد والقرض كل القوانين والأحكام التي تتعارض مع الأحكام الواردة فيه ، وألغى صراحة الأحكام الواردة في قانون أوت 1986 وجانفي 1988 اللذان كانا يمثلان قانون مرحلة معينة وبإعتباره القانون الوحيد الذي ينظم الوظيفة البنكية ويضبط قواعد العمل البنكي صدوره في أفريل 1990 ، لذلك فإن دراسة هيكل النظام البنكي وآليات عمله سوف تتم في إطار أحكامـــه .

4–أمر رقم 03–11 متعلق بالنقد والقرض :

قام مجلس الوزراء يوم 24 أوت 2003 بالمصادقة على مشروع أمر رئاسي يعدل قانون النقد والقرض الصادر سنة 1990 وقد أوضح بيان لرئاسة الجمهورية إن هذه التعديلات تهدف إلى :

* تمكين الجزائر أي بنك الجزائر من ممارسة صلاحياته بشكل أفضل من خلال الفصل داخل بنك الجزائر بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض وتوسيع صلاحيات المجلس الذي يخول له إختصاصات في مجال السياســـة النقدية وسياسة الصرف والتنظيم والإشـــراف.

* تعزيز التشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي ، وهذا عن طريق الإعلام بمختلف المؤسسات الدولية بتقارير دورية ، وإنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لإدارة الأرصدة الخارجية والمديونية الخارجية .

* تهيئة الظروف من أجل حماية أفضل للبنوك ولإدخار الموظفين ولكن مضمون هذا القرار يعد حسب مجموعة من الخبراء بمثابة إنتهاك خطير للمنظومة المالية وإضعاف أكبر للسلطة المالية ، وذكر محافظ بنك الجزائر السيد محمد لكطاسي في رده على تساؤلات نواب المجلس الشعبي الوطنـــي أن شركـــــة ضمـــان الودائـــــع المصرفية قامت سنة 2003 بتعويض 45 ألف مواطن ، وأكد أن

التمويل المالي لصندوق ضمان الودائع المصرفية ينحصر في المنح التي تدفعها مجمل البنوك سنويا إلى شركة ضمان الودائع منذ صدور الأمر رقم 03-11 في 26 أوت 2003 .

المطلب الثاني: آليات عمل النظام البنكي في إطار قانون النقد والقرض :

سنحاول في هذا المطلب معرفة كيفية عمل هذا النظام وذلك في ضوء القواعد والآليات التي أتاحها قانون النقد والقرض .

1- مهام بنك الجزائر : *[1]*

إستعاد بنك الجزائر في إطار إصلاح النظام النقدي مكانته كمركز لهذا النظام ، ودوره في مراقبة عمل نظام التمويل ، وإلى جانب الوظائف التقليدية التي يؤديها البنك المركزي كمعهد للإصدار بإحتكاره حق إصدار النقود ، وكبنك للبنوك من خلال علاقته التقليدية مع البنوك التجارية وكبنك الحكومة من خلال علاقته مع الخزينة ، أصبح يلعب دورا أساسيا في الدفاع عن القدرة الشرائية للعملة الوطنية داخليا وخارجيا ، وذلك بالعمل على إستقرار الأسعار الداخلية وإستقرار سعر الصرف خارجيا ، وفي هذا الإطار بالذات يتحدد المفهوم الجديد للمهمة التي يجب أن يقــوم بها بنك الجزائر :

-**إصــدار النقــد** : تتكون العملة النقدية من أوراق نقدية وقطع نقدية معدنية ، و يعود للدولة إمتياز إصدار العملة النقدية عبر التراب الوطني ، ويفوض ممارسة هذا الإمتياز البنك المركزي دون سواه الذي يدعى في صلب النص ضمن علاقاته مع الغير " بنك الجزائر " ، ويخضع لأحكام هذا الأمر و يتحدد عن طريق أنظمة تتخذ طبقا لأحكام هذا الأمر يأتي :*[2]*

- إصدار الأوراق النقدية والقطع النقدية المعدنية .

- إشارات تعريف الأوراق النقدية والقطع النقدية المعدنية ، لا سيما قيمتها الوجهية ومقاساتها وأنماطها ومواصفاتها الأخرى .

- شروط وكيفيات مراقبة صنع وإتلاف الأوراق النقدية والقطع النقدية المعدنية :

يصدر بنك الجزائر العملة النقدية ضمن شروط التغطية المحددة عن طريق التنظيم المتخذ ، و تتضمن تغطية النقد العناصر الأتية : *[3]*

* السبائك الذهبية والنقود الذهبية .

* العملات الأجنبية .

* سندات الخزينة .

---

[1] - الطاهر لطرش ، مرجع سابق ، ص : 211.

[2] -الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، أمر يتعلق بالنقد و القرض 03-11 ، العـــــدد 52 ، المادة 2 ، ص : 03.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، أمر يتعلق بالنقد و القرض 03-11 ، العدد 52 ، المادة 38 ، ص : 07.

* سندات مقبولة تحت نظام إعادة الخصم أو الضمان أو الرهن .

-**علاقة البنك المركزي بالبنوك :** تتحدد العلاقة بين البنك المركزي والبنوك في ظل قواعد قانون أفريل 1990 من خلال مبدأين تقليديين ، البنك المركزي هو بنك البنوك وهو الملجأ الأخير للإقتراض ، وإذا كانت الخاصية الأولى يستمدها من خلال تحكمه في تطورات السيولة ، فهو يستمد الخاصية الثانية من كونه معهدا للإصدار أي أنه يعتبر المصدر الأصلي للسيولة ، حيث يتحكم في إعادة تمويل البنوك .

-**تسيير السوق النقدية :** يمكن تعريف السوق النقدية على أنها المكان الذي تتم فيه عمليات القرض قصير الأجل والمؤسسات التي يمكنها الدخول في هذه السوق هي البنوك وهذا يعني أنه ما عدا البنوك والمؤسسات المالية ، فإن المؤسسات الأخرى لا يمكنها الدخول إلى السوق النقدية وإجراء المعاملات فيها إلا بعد حصولها على قرار صريح من مجلس النقد والقرض ، وعندما تتدخل فلا يمكنها إلا أن تكون مقرضة للأموال فقط .

ويقوم البنك المركزي بدور المنظم والمسير للسوق النقدية ، ويتدخل في هذا السوق بصفة عامة ، عندما يفوق طلب بعض المتدخلين على النقود المركزية أو عندما يرى أن الشروط المقترحة للوضع الذي يتصوره والمقاييس التـــي يحددها ويستطيع أن يتحكم في هذا السوق عندما تكون فيه شحة في عرض النقود المركزية ، حيث يسمح له ذلك بتوجيه السوق في الإتجاه الذي يراه مناسبا وذلك بإستعمال الثقل الذي يمثله تدخله في مثل هذه الحالات . *[1]*

2-إعادة تمويل البنوك :

عندما تقوم البنوك بمنح القروض ، يفترض على أنها تتوفر على الأموال الكافية للقيام بذلك ، وهذه الأموال يمكن أن تحصل عليها من ثلاث مصادر مختلفة هي الأموال الخاصة لهذه البنوك ، والودائع التي يحصل عليها من الجمهور وأخيرا من الأموال المتأتية من إعادة التمويل لدى مؤسسات مالية أخرى ، والبنوك يمكنها أن تلجأ إلى إعادة التمويل وتتم بطريقتين : *[2]*

-**إعـــادة الخصـــم :** يجوز لبنك الجزائر أن يشتري أو يبيع أو يخصم أوعيد الخصم أو يضع أو يأخذ تحت نظام الأمانة ويرهن ويسترهن أو يودع ويأخذ كوديعة كل سندات الدفع المحررة بالعملات الأجنبية ، وكذا كل الأرصدة بالعملات الأجنبية ، ويدير الإحتياطات للصرف ويوظفها ، كما يجوز

[1]- الطاهر لطرش ، مرجع سابق ، ص-ص : 213-214.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، أمر يتعلق بالنقد و القرض 03-11 ، العدد 52 ، المادة 40 ، ص : 08.

لبنك الجزائر ، في هذا الإطار الإقتراض والإكتتاب بسندات مالية محررة بعملات أجنبية ومسعـــرة بإنتظام مـــن الفئة الأولى لدى الأسواق المالية الدولية .

يحدد النظام الصادر عن مجلس النقد والقرض كيفيات وشروط إعادة الخصم وأخذ ووضع تحت نظام الأمان أو تسبيقات من سندات بالعملة الوطنية من قبل بنك الجزائر ، ويحدد حسم العملات المنصبة على السندات العمومية التي يقوم بها البنك المركزي والمنصوص عليها في المواد السابقة ، وفقا لأهداف السياسة النقدية .*[1] *

-**إعادة التمويل في السوق النقدية** : أمام القيود التي يفرضها البنك المركزي في اللجوء إلى إعادة الخصم ، وأمام الفرص التي تتيحها السوق النقدية ، يمكن للبنوك أن تلجأ إلى هذه الأخيرة للبحث عن إعادة التمويل ، وإعادة التمويل في السوق النقدية يتم عن طريق سوق ما بين البنوك أوعن طريق قيود البنك المركزي ، وفي هذه الحالة الأخيرة ، يمكن أن تكون تكلفة القروض عالية جدا خاصة في حالة السياسات الإنكماشية للبنك المركزي وشحة عرض الأموال من طرف البنوك الأخرى .

ويمكن أن تتم عمليات إعادة التمويـــل في الســـوق النقدية بطريقتين : فـــي الطريقة الأولى تتم عمليات إعادة التمويل مقابل تقديم سندات على سبيل الضمان أو الأمانة ، بينما في الطريقة الثانية :تتم عمليات إعادة التمويل دون تقديم سندات مقابل القرض ، وتسمى طريقة التمويل هذه بالعمليات على البياض .*[2]*

3-العمليات الخارجية للنظام البنكي الجزائري :

تعتبر العمليات الخارجية للنظام البنكي من الأنشطة الحساسة والمعقدة في إتجاه دعم موقف النظام البنكي الوطني وأدائه على المستوى الخارجي ، أتاح قانون النقد والقرض بعض الوسائل الأساسية لأداء الوظائف الرئيسية في هذا المجال، وسندرس المهام الأساسية لهذا النظام على المستوى الخارجي و الأدوات المتاحة أمامه:

أ /**التدخل في سوق الصرف** : يهدف التدخل في سوق الصرف من طرف البنك المركزي إلى تدعيم العملة الوطنية وضمان إستقرارها ، وفي إتجاه تحقيق الأهداف بامكان البنك المركزي القيام بالعمليات التالية :

- شراء وبيع سندات الدفع بالعملات الأجنبية .
- تنفيذ عمليات تخص نفس السندات على سبيل الرهن أو الإسترهان أو على سبيل نظام الأمانة .
- الحق في إعادة خصم هذه السندات .

[1]- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، أمر يتعلق بالنقد و القرض 03-11 ، العدد 52 ، المادة 41، ص : 08.

[2]- الطاهر لطرش ، مرجع سابق ، ص-ص : 220-222.

– قبولها كوديعة أو القيام بإيداعها لهيئات مالية أجنبية .
– إدارة إحتياطات الصرف وتوظيفها .
– فتح حسابات بالعملة الأجنبية للشركات الخاضعة للقانون الجزائري ، والتي لا تقوم بعمليات تصدير أو تتمتع بامتياز استثمار أملاك الدولة المنجمية والطاقوية وإجبار هذه الشركات أثناء تعاملاتها مع الخارج أن تقوم بذلك بإستعمال هذه الحسابات والعملات الصعبة المودعة بها .
–مراقبة الصرف : إن مراقبة الصرف وتنظيمه هي من إختصاصات البنك المركزي ويرخص لمجلس النقد والقرض بوضع معايير التي تنظم عمليات الصرف وحركات رؤوس الأموال من الجزائر وإليها وفي هذا الصدد ، لقد ميز قانون النقد والقرض بين المقيمين وغير مقيمين ويعتبر مقيما في الجزائر كل شخص طبيعي أو معنوي يكون مركز نشاطه الرئيسي داخل الجزائر ويعتبر غير مقيم من يكون مركز نشاطه خارج الجزائر .
ب/ قواعد وشروط الصرف : تقوم البنوك التجارية المعتمدة بعمليات الصرف لصالح زبائنها أو لحسابها الخاص ، ويمكن أن تكون هذه العمليات فيما بينها أو مع بنك الجزائر وحسب النظام رقم 91–07 المؤرخ في 14 أوت 1991 المتعلق بقواعد وشروط الصرف يمكن أن تكون عمليات الصرف نقدا أو لأجل .
* **الصرف نقدا** : الصرف نقدا هي كل عملية بيع أو شراء للعملات الأجنبية مقابل الدينار بسعر يسمى " السعر نقدا " ، والأسعار المطبقة على هذه العمليات هي الأسعار المتأتية عن التسعير الرسمي لبنك الجزائر المطبق وقت تنفيذها ، وتنفيذ هذه العمليات من طرف البنوك المعتمدة بعد طلب مقدم من الزبائن وتتحقق مع بنك الجزائر بأوامر من البنوك التجارية ، وتعتبر العملية تامة التنفيذ من طرف البنك التجاري عندما يعلم الزبون بذلك ، وتعتبر تامة التنفيذ من طرف بنك الجزائر عندما يعلم البنوك التجارية بها .
* **الصرف لأجل** : عمليات الصرف لأجل هي كل معاملة شراء أو بيع للعملات مقابل الدينار بسعر يسمى " السعر لأجل " ، ويتم وفقا لهذه العملية تسليم إحدى أو كلتا العمليتين في وقت لاحق يسمى تاريخ الاستحقاق ، وتقوم بهذه العمليات البنوك التجارية بعد أوامر تتلقاها من زبائنها .

المطلب الثالث: عراقيل الإصلاح

لقد إتخذت الجزائرعدة إجراءات لمواجهة التغيرات في الآونة الأخيرة حيث أن الإتفاقيات التي تفاوض الجزائر يمكن أن تشكل عاملا إيجابيا مثل إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي أو الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، وبالمقابل تمثل عاملا مهددا للمؤسسات ستفقد حصصا هامة في السوق وتسعى الجزائر إلى إصلاح القطاع البنكي لجعله أكثر فعالية ومواجهة تحديات العولمة .

غير انها واجهت العديد من العراقيل ناخذ منها :

أ- التعليمة التي تجبرالمؤسسات العمومية على إيداع أموالها في البنوك العمومية وتتمثل فيما يلي :

- قضية بنك الخليفة شكلت أول عامل أساسي في تردد البنوك الأجنبية في التعامل مع البنوك الخاصة الجزائرية .

- توجه البنوك الفرنسية الرئيسية مع الإنفتاح إلى التعامل مع البنوك العمومية التي لا تزال تمثل حوالي 65 % من قيمة التحويلات المالية وهذا خاصة بعد إعلان إفلاس العديد من البنوك الخاصة مثل : البنك التجاري والصناعي الجزائري .

- صدور تعليمة من الحكومة تقضي بتوجيه كل المدخرات والودائع العمومية إلى البنوك العمومية .

- منع البنوك الخاصة مـــن أن تكون بنوك ودائع .

- دعوة الهيئات الدولية إلى الإسراع في وتيرة الإنفتاح وخصخصة بنكين عموميـــــــن على الأقل .

- السياسات المتبعة في المجال المصرفي تهدف أساسا إلى سيطرة بنوك عمومية بنمـــط تسيير مالي .

- إن الوضعية الحالية التي تعيشها البنوك الخاصة تضاعف من فقدان مصداقية المنظومة البنكية بالجزائر

ب- جدل حول قانون النقد والقرض : يمنع على كل بنك أو مؤسسة مالية أن تمنح قروضا لمسيريها وللمساهمين فيها أو للمؤسسات التابعة لمجموعة البنك أو المؤسسةالمالية .

المسيرون في مفهوم هذه المادة هم المؤسسون وأعضاء مجلـــس الإدارة والممثلون والأشخاص المخولة لهم سلطة التوقيع ، وكذلك الأمر بالنسبة لأزواج المسيرين والمساهمين وأقاربهم من الدرجة الأولى .[1]

هذه المادة أصبحت تشكل عاملا معرقلا وكابحا للمؤسسات البنكية العمومية التي قد تضطر مع فرص هذه المادة على الإقتراض من بنوك أجنبية عاملة بالجزائر لإنجاز مشاريع تخصها ، وتقضي المادة التي جاءت في أعقاب قضية " الخليفة " تمنع تمويل أو تقديم قرض، لمؤسسة تابعة لها، كما كان ذلك بالنسبة لبنك الخليفة وفروعها ، وقد أثـــار هذا الإجراء الذي جاء بمعية وزير المالية ومحافظ بنك الجزائر وقائي إستياء العديد من الأطراف فقامت البنوك العمومية بإجراءات لرفع القضية لمجلس الدولة أو المطالبة بإصدار إجتهاد قضائي لتجاوز هذا الإشكال الذي يؤثر على سير العمليات المصرفية ويناقض مبدأ حرية التعاملات المالية وأشار السيد بن خالفة إلى أن هذه المادة تعيق التعاملات البنكية ونشاط المتعاملين ، ونلاحظ في الوقت الذي تصدر فيه السلطات العمومية إجراءات تحفيزية من الناحية الجبائية لشركات المخاطرة فإنها بالمقابل من خلال هذه المادة تكبح نشاطهم بصورة كبيرة .

[1]- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، أمر يتعلق بالنقد و القرض ، 27 أوت 2003 العدد 52 ، المادة 104، ص : 16.

خلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل إلى إصلاحات القطاع المصرفي الذي يشكل حجر الزاوية للتنمية الإقتصادية ، إذ يتطلب تلك الإصلاحات في بادىء إلى ميكانيزمات التمويل الحديثة و مرونة في إعادة هيكلة القطاع المالي ، فمنذ الإستقلال و حتى منتصف الثمانينات كان دور البنوك هو الوساطة بين الخزينة العمومية و المؤسسات العمومية و ليس ممارسة الوساطة المالية و غيرها من الأنشطة المصرفية.

و لتحسين دور البنوك أعطيت الإستقلالية في إتخاد العديد من القرارات و أعتبرت مؤسسات عمومية إقتصادية أي تخضع للقانون التجاري تبعا للقانون 86-12 الصادر في سنة 1986 المعدل و المتمم بالقانون 88-06 الصادر سنة 1988 .

تلي ذلك صدور قانون 90-10 المؤرخ في 1999 المتعلق بالنقد و القرض و الذي نظم عملية تمويل الإقتصاد الوطني و أبرز دور المؤسسات المالية و البنوك لا سيما البنك المركزي و الذي أصبح يعرف ببنك الجزائر و أفرزت ظهور بنكين جديدين إلى الساحة المصرفية هما بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، بنك التنمية المحلية ، و حمل بروز مؤسسات مالية و بنوك أجنبية على الساحة الوطنية منها بنوك تتعامل وفق الشريعة الإسلامية مثل بنك البركة كما يمكن للإستثمار الأجنبي الخاص إذ ينشىء بنوكا في الجزائر و يفتح فروعا لبنوك موجودة في بنوك أجنبية كما يمكن من إنشاء و ممارسة النشاطات المصرفية المعروفة.

يمكن القول بأن قانون النقد و القرض تم و لم يتم تطبيقه بصفة فعلية مادام القطاع البنكي العمومي يخضع لنفس الإجراءات المعمول بها منذ سنة 1970 في توزيع القروض ، و لم يعتمد حد أدنى من الصرامة في الميدان النقدي غير أنه في نفس الوقت لا ننكر الإصلاحات التي جاء بها و التي تعتبر تحولا جذريا في تنظيم المهنة و تصحيحها كإعادة عملية الوساطة المالية و تحديد الصيغ الجديدة لعملية التمويل السليم ووضع الآليات المناسبة لعملية الضبط المالي و رفع الحواجز أمام مبادرات الأجانب في حق الإستثمار .

و في الأخير يمكن أن نستخلص أنه بوجود قانون 90-10 و الأمر المعدل و المتمم 03-11 المؤرخ في 2003 نستطيع القول أنه بإمكان بنك الجزائر أن يحسن من تسييره ، و الرقابة المتواصلة لقمع الغش و ذلك من خلال زيادة و تشجيع الإستثمار بشكل مكثف للنشاطات الإقتصادية .

تمهيد:

إذا كان العمل الإنساني هو النشاط الذي يخلق القيمة، فالحاجة ولدت مفهوم المشاركة المالية في المنشآت التي يلتقي عندها عرض الأموال بالطلب عليها، و في ظل موجة التغيرات السريعة و المفاهيم الجديدة التي ظهرت، تأثر الجهاز المصرفي و خاصة العربي بهذه التغيرات باعتباره يمثل عصب النشاط الاقتصادي، إذ تشهد الآونة الاخيرة نموا ملحوظا في المؤسسات المصرفية و خاصة التجارية منها و في معظم دول العالم، حيث أصبحت تعمل و تنافس في سوق عالمي متسع مستخدمة في ذلك قوى عالمية متنوعة و غير متجانسة و تتعامل مع ثقافات متباينة،و على المصارف العربية أن تتساير و تتجاوب مع هذه التغيرات.

و سنتعرف في هذا الفصل على :

المبحث الاول: تعرفنا من خلاله على مفهوم العولمة و مراحل نشاتها،أبعادها و جوانبها،أنواعها و خصائصها،و انعكاساتها على الجهاز المصرفي.

المبحث الثاني: تعرفنا من خلاله على العولمة الاقتصادية .

المبحث الثالث :تطرقنا من خلاله تحديات البنوك العربية في ظل العولمة .

المبحث الرابع : العولمة والنظام المصرفي الجزائري

المبحث الاول: نظرة عامة حول العولمة

كان العالم مشغولا في السنين الأخيرة بمفهوم العولمة الذي برز تداوله في الأدب السياسي وفي وسائل الإعلام المختلفة كظاهرة متميزة أو لحد ما كمفهوم جديد في عالم السياسة والاقتصاد ، إذن فالعولمة ثمرة طبيعية لرغبة الكيانات الكبرى في التوسع والسيطرة والهيمنة وإملاء الإدارة وبسط النفوذ ، وهي نتيجة منطقية لزيادة احتياجات المشروعات الكبرى إلى أسواق مفتوحة تنمو بشكل دائم ومستمر .

المطلب الأول : ماهية العولمـــة،ابعادها و جوانبها

1- ماهيـــــــــة العولمة:

1-1 النشأة و التعريف:

1-1-1 نشأة العولمة:

لقد تداول مصطلح العولمة منذ نهاية عقد الستينات في لغة السياسة وخصوصا بعد إتضاح تفوق للولايات المتحدة الأمريكية على الإتحاد السوفياتي وفي التقنية الجديدة والدقيقة وتحديدا في مجالات غزو الفضاء ، هذا ما دفع الغرب للبحث عن الأرضية التي تمكنهم من البناء عليها ، وبالأنشطة المختلفة حتى إنتهى بهم المطاف إلى الإرتكاز على مفهوم العولمة هذه الأخيرة التي صاحبت الإنسان في كافة مراحل تاريخه على هذا الكون.*[1] *

وقد نشأ مصطلح العولمة على مراحل متتابعة من الزمن كمـــا يلـــي :*[2]*

المرحلة الاولى: " مرحلـــة التكويـــن ":

بإعتبار أن العولمة مثلها مثل الكائن الحي لا بد أن تمر بمرحلة تكوين جنينية مرحلة يكون فيها المصطلح محل مراجعة وتفاوض ونقاش ، حيث أن العولمة تعود جذورها إلى فتوحات الفراعنة القدامى ، وقد تطور هذا المصطلح ليرتبط بكل من مفهوم الغزو العسكري والرغبة الجامحة لقائد تاريخي ، من أجل تكوين إمبراطورية مترامية الأطراف .

ومن بين هذه الإمبراطوريات : الإغريقية ، الإسلامية ، إمبراطوريات أوروبا، وقد كانت هذه الإمبراطوريات تتضمن جوانب فكرية وعقائدية بشكل كبير وبالتالي يمكن القول أن هذه المرحلة تتعامل مع الذات ومن الذات إلى الذات .

---

[1]- حميد حمد السعدون : السياسة الدولية ،العولمة و قضايانا ، دار وائل للطباعة و النشر ، عمان ، 2000 ، ص: 12.

[2]-محسن أحمد الخضيري ، العولمة مقدمة في فكر و إقتصاد و إدارة عصر اللادولة ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2000 ، ص-ص 39-40.

إضافة إلى ذلك قد برزت عد قضايا إنسانية في هذه المرحلة من بينها: جوائز نوبل للسلام، إنشاء عصبة الأمم ، صندوق النقد الدولي ، وهناك عدة عوامل تفاعلت لتأسيس هذا المصطلح ومن بينها :

- السيطرة الحضارية بقيمتها ومبادئها .
- الحوار والفكر وما يتيحه من وسائل الإقناع .
- الغزو والإجتياح العسكري .
- التجارة والتبادل القائم بين الأفراد ... إلـــخ .

المرحلة الثـــانيـــة : " مرحلة ميلاد المصطلح "

كان ذلك مع بدء عمل منظمة التجارة الدولية وممارسة أنشطتها في إزالة كافة الحواجز والقيود الفاصلة بين الدول ، ويرجع ميلاد هذا المصطلح إلى فترة الوفاق التي سادت فترة التسعينات أي بعد إنتهاء الحرب الباردة وهذا بتفكك الإتحاد السوفياتي وفي الوقت ذاته أدى إلى وجود القطبية الواحدة المتمثلة في السيطرة الأمريكية ، وإجتياح الإعلام الأمريكي إلى تزايد الإهتمام بالعولمة ، هذه الأخيرة التي كانت نتيجة لتفاعل ثلاثة عوامل رئيسية هي : إنتشار المعلومات ، تذويب الحدود ، زيادة معدلات التشابه فالأولى ساعدت على توحيد وإيجاد تقارب فكري على مستوى العالم والثانية زادت في تلاشي الحدود والفوارق بين الدول ، أما الثالثة فساعدت على تزايد الإحساس وتعاظمه بالعولمة .*[1] *

المرحلة الثالثـــة : " مرحلة النمو والتمدد "

تتميز هذه المرحلة بالتداخل الواضح في أمور الإقتصاد وأمور السياسة والثقافة والإجتماع ، وبهذا تصبح المصالح متداخلة ويصبح العالم مفتوح دون وجود أي حدود أو فواصل .

إن العولمة تمثل وجود كياني كوني جديد ، إنتماءاته جديدة، وقواعده التفاعل معه وآلياته جديدة أيضا قائمة على الدمج والتكامل والحيازة .

ويرى بعض المفكرين أن العولمة الحديثة هي عولمة التحالفات الإستيراتيجية ولكن في الواقع أن العولمة تبني لذاتها كيانا أكثر شمولا من التحالفات ، بحيث أنها تفرز كينونة تضمن لها التفوق والإستمرار .

[1] محسن أحمد الخضيري ، مرجع سابق ، ص:40

1-1-2 تعريف العولمـــة:

تعددت التعاريف الخاصة بالعولمة وهذه بعضهـــا :

" العولمة هي الوجه الآخر للهيمنة الأمبريالية في العالم ، تحت الزعامة المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية .*[1]*

وعرفها " الدكتورإسماعيل صبري عبد الله "على أن الكلمة الإنجليزية التي تعبرعنها مشتقة من كلمة " global" بمعنى الكرة الأرضية، وليست كلمة العالم " world" والمقصودهنا التداخل الواضح لأمورالإقتصاد والسياسة والثقافة والإجتماع والسلوك.*[2]*

ويعرف صندوق النقد الدولي العولمة بأنها : "التعاون الإقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم والذي يحمه إزدياد حجم التعامل في السلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود بالإضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية والإنتشار المتسارع للتقنية في أرجاء العالم كله " *[3]*

ويرى آخرون : "أن العولمة هي تحول العالم بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وإنخفاض تكاليف التنقل وحرية التجارة الدولية إلى سوق واحد ، الأمر الذي أدى إلى منافسة أشد وطأة وأثر شمولية ليس في سوق السلع فقط بل في سوق العمل ورأس المال أيضا "*[4]*

وإضافة إلى ذلك يضع الكاتب "السيد ياسين" في كتابه العولمة والطريق الثالث أربعة تعاريف للعولمة في ميزان النقد ، حيث يراها التعريف الأول حقبة تاريخية ، بينما يعتبرها الثاني مجموعة ظواهر إقتصادية ، في حين يعتبرها الثالث هيمنة للقيم الأمريكية أما التعريف الرابع ، فيتمثل في الثورة التكنولوجية والإجتماعية .

ويقول أحد المتخصصين أنه إذا أردنا أن نقترب من صياغة تعريف شامل للعولمة يجب أن نأخذ بعين الإعتبار ثلاث عمليات مصاغة في الشكل الموالي .

---

[1] حميد حمد السعدون ، مرجع سابق،ص:12 . -

[2]- عمر الصقر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية ، 2003 ، ص : 06.

[3]- عاطف السيد ، العولمة في ميزان الفكر ، مطبعة الإنتصار ، القاهرة ، 2001 ، ص-ص : 08-09.

[4]- عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة و إقتصاديات البنوك ،الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2001 ،ص: 18.

الشكل رقم 01 : العوامـــل الرئيسيـــة المتفاعلـــة في مفهـــوم العولمـــة.

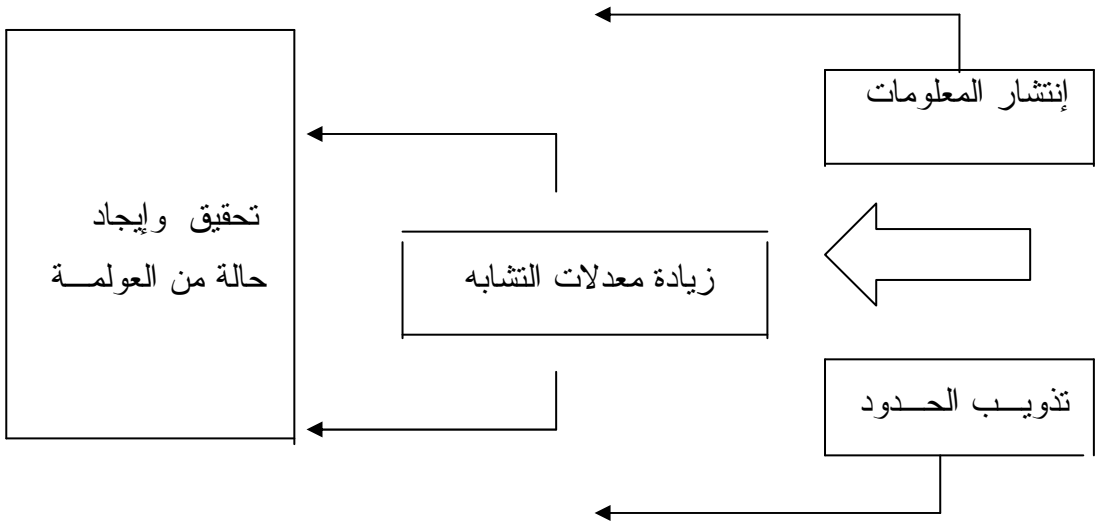

المصـــدر: محسن أحمد الخضيري ، العولمة الإجتياحية ، مجموعة النيل العربية –القاهرة–الطبعة الأولى–2001– ص 68 .

ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص التعريف التالي: "العولمة هي إنتقال العالم من مرحلة إلى مرحلة أخرى تفوقها في التطور لتصل إلى حد إعتبار العالم قرية صغيرة متنامية الأطراف ، تتكتل وتندمج فيما بينها في جميع النواحي " .

1–2–خصائص العولمة :

تتميز العولمة بعدة خصائص رئيسية تميزها عن غيرها من المفاهيم ذات التحولات الجذرية ولعل أهم هذه الخصائص ما يلي :*[1] *

01/ سيادة آليات السوق والسعي لإكتساب القدرات التنافسية :

أهم ما يميز العولمة هي سيادة آليات السوق في ظل التنافسية والأمثلية والجودة الشاملة وإكتساب القدرات التنافسية من خلال الإستفادة بالثورة التكنولوجية وثورة الإتصالات وتعميق تلك القدرات الممثلة في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة ، وبأحسن جودة وبأعلى إنتاجية وبأقل وقت ممكن ، حيث أصبح الزمن أحد القدرات التنافسية الهامة التي يجب إكتسابها عند التعامل في ظل العولمة .

02/ ديناميكية مفهوم العولمة :

إن ديناميكية العولمة لا تتمثل فقط في إلغاء الحدود السياسية والتأثير بقوة على دور الدولة في النشاط الإقتصادي ، بل يمكن أن تكمن فيما ستسفرعنه النتائج حول قضايا النزاع وردود الأفعال المضادة من قبل المستفيدين من الأوضاع الإقتصادية الحالية حفاظا على مكاسبهم وكذا إتجاه ردود الأفعال الصادرة

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص: 22.

عن الخاسرين من تلك الأوضاع وخاصة من الدول النامية ، وكشف ذلك في الإجتماع الثالث لمنظمة التجارة العالمية في ديسمبر 1999 م .

03/ تزايد الإتجاه نحو الإعتماد الإقتصادي المتبادل: ويتمثل فيما يلي : *[1]*

– تعاظم التشابك بين الأطراف المتاجرة حيث يؤدي هذا التشابك إلى خلق علاقة في إتجاهين بين كل بلد وآخر ، ومن هنا يتبين أن زيادة درجة الإعتماد الإقتصادي المتبادل كأحد الخصائص المميزة للعولمة .

– زيادة درجة التعرض "exposure" للصدمات الإقتصادية الوافدة من الخارج وهذا نتيجة الإرتفاع الكبير في نسبة النشاط الإقتصادي .

– سرعة إنتقال الصدمات الإقتصادية إيجابية كانت أو سلبية من ركن إلى آخر من أركان الإقتصاد العالمي .

– تزايد أهمية التجارة الدولية كعامل محدد من عوامل النمو في البلاد المختلفة ، حيث أصبحت الصادرات محرك النمو بعد زيادة درجة الإعتماد المتبادل .

– زيادة درجة التنافسية في الإقتصاد العالمي زيادة كبيرة وينتج عن ذلك إزالة أو تخفيض العوائق أمام التدفقات السلعية والمالية .

04/ وجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي :

إن العولمة تتسم بوجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي ويظهر ذلك بوضوح في طبيعة المنتج الصناعي ، حيث لم يعد في إمكان دولة واحدة مهما كانت قدرتها الذاتية أن تستقل بمفردها بهذا المنتج ويعود ذلك إلى تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة وإلى حدوث الثورة التكنولوجية والمعلوماتية والإتصالات ، ومن هنا ظهرت أشكال عدة لتقسيم العمل .

05/ تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات :

إن الشركات المتعددة الجنسيات " transnational corporation " هي أيضا الشركات عابرة القوميات وأخيرا هي شركات عالمية النشاط وتعتبر من أحد السمات الأساسية للعولمة ، ومن الدلائل الهامة التي تبين لنا مدى تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات هي :

– التقرير الذي نشرته مجلة فورشن في يوليو 1996 م والذي يشير إلى 500 شركة متعددة الجنسيات في العالم والتي إجمالي إيراداتها " revenues" تصل إلى 45 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

– وأن حوالي 80 % من مبيعات العالم تتم من خلال هذه الشركات .

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 22...25.

– توفر الأصول السائلة من الذهب والإحتياطات النقدية الدولية لدى هذه الشركات .

06/ تزايد دور المؤسسات الإقتصادية العالمية في إدارة العولمة :

إن من الخصائص الهامة للعولمة هي زيادة دور المؤسسات الإقتصادية في إدارة وتعميق العولمة وهذا يعد إنهيار المعسكر الإشتراكي ، وبالتالي تلاشي المؤسسات الإقتصادية لهذا المعسكر .

وبالتالي أصبح للعولمة ثلاث مؤسسات عالمية تقوم عليها وهذا ما يسمى بمثلث العولمة والمتمثـــل فـــي :

أ– صندوق النقد الدولي والمنعقد بموجب مؤتمر بروتن وودز في 1944 م بالولايات المتحدة الأمريكية ، هذا الأخير الذي أكد على الحاجة إلى التعاون الإقتصادي الدولي ومهمته هو إدارة النظام النقدي للعولمة .

ب– إنشاء البنك الدولي وتوابعه ومهمته إدارة النظام المالي للعولمة .

ج– إنعقاد منظمة التجارة العالمية في ميثاق هافانا في 1948 م ثم في 1994 م ، هذه المنظمة التي حلت محل " gatt " والتي هي مسؤولة عن إدارة النظام التجاري للعولمة .

وما يلاحظ على هذه المؤسسات في العقد الأخير من القرن العشرين أنه تتجه إلى إدارة العولمة من خلال آليات جديدة في إطار من التنسيق فيما بينها لضبط منظومة العولمة .

* تقليص درجة سيادة الدولة القومية وإضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسة النقدية والمالية :

في هذا المجال يمكن القول أنه مع التقدم نحو العولمة فإن دور الدولة يتقلص ولصالح قوى العولمة في صنع السياسة الإقتصادية الوطنية بما في ذلك تحديد معدلات الإستثمار والنمو الإقتصادي ومستويات التشغيل ، والبطالة ، ومستويات الدخل أو الرفاهية الإجتماعية ، وإنتعاش أو ركود أسواق المال وأسعار صرف العمـــلات الوطنية .

1–3–أنـــواع العولمـــة :

إن تكامل الأسواق العالمية في مجال السلع وظهور الشركات المتعددة الجنسيات وتكامل نظام الإتصالات بشكل كبير ، كل هذا أدى إلى إحداث تغيرات عالمية على نطاق واسع ، في مجال المعاملات المالية الدولية وكذا النموالسريع للإستثمارالأجنبي المباشر وبالتالي يتبين أن العولمة تتحدد في نوعين رئيسيين هما : العولمة الإنتاجية أو عولمة الإنتاج والعولمة المالية *[1]*

[1]المرجع السابق نفسه، ص33-34.

1-عولمـــة الإنتـــاج :

تتحقق هذه العولمة بدرجة كبيرة من خلال الشركات متعددة الجنسيات وتتبلور من خلال إتجاهين هما:

أ-إتجاه خاص بعولمة التجارة الدولية : هذه الأخيرة التي زادت بدرجة كبيرة في عقد التسعينات حيث زاد معدل التجارة العالمي بحوالي 09 % عام 1990 م وما يلاحظ هو أن الشركات متعددة الجنسيات هي التي تقف وراء تزايد معدل نمو التجارة العالمية بقوة.

ب-إتجاه خاص بالإستثمار الأجنبي المباشرة : يلاحظ في هذا الإتجاه أن معدل نمو الإستثمارالأجنبي المباشر زاد بمعدل أسرع وأكبر من معدل نمو التجارة العالمية حيث كان يصل معدل الإستثمار المباشر في المتوسط إلى حوالي 12 % ، ويرجع هذا إلى دور الشركات المتعددة الجنسيات في إحداث مزيد من العولمة .

2-العولمـــة الماليـــة :

يمكن الإستدلال عن العولمة المالية بمؤشرين هما : *[1]*

2-1-المؤشر الأول : وهو خاص بتطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة ، حيث أن المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات كانت تمثل أقل من 10 % من الناتج المحلي الإجمالي في تلك الدول في 1980 م .

2-2-المؤشر الثـــاني : خاص بتطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي، بحيث أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد إرتفعت من 200 مليار دولار أمريكي في عقد الثمانينات إلى حوالي 1.2 تريليون دولار أمريكي أي ما يزيد عن 84 % من الإحتياجات الدولية في عام 1995 م .

وعموما فإن العولمة المالية تتضمن تحرير المعاملات التاليـــة :

- المعاملات المتعلقة بالإستثمار في سوق الأوراق المالية ، مثل الأسهم والأوراق الإستثمارية .
- المعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية ،أي المعاملات الخاصة بشراء أو بيع العقارات التي تتم محليا بواسطة الغير مقيمين ، أو شراء العقارات في الخارج بواسطة المقيمين .
- المعاملات الخاصة بالإئتمان التجاري والمالي والضمانات والكفالات والتسهيلات المالية .
- المعاملات المتعلقة بالبنوك التجارية .
- المعاملات المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية كالهدايا أوالمنح .
- المعاملات المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر وتشمل التحرر من القيود المفروضة على الإستثمار الأجنبي المباشر .

[1] -رمزي زكي ، العولمة المالية ، دار المستقبل العربي القاهرة ، 1999 ، ص : 80-81.

2-أبعاد و جوانب العولمة :

للعولمة ثلاث أبعاد رئيسية هي : البعد الإقتصادي والسياسي والإجتماعي ، كما لها جانبا إتصاليا وآخر تقنيا وجوانب سلبية وإيجابية .

2-1-الأبعـــاد :

2-1-1-البعـد الإقتصادي : إن البعد الإقتصادي للعولمة يقوم على مبدأ حرية التجارة الدولة الذي يعني إنسياب السلع والخدمات وإنتقال رؤوس الأموال بين الدول دون عوائق أو حواجز ، وهذا ما عبرت عنه الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (gatt) في أهدافها ، ومن المظاهر الإقتصادية للعولمة زيادة الإعتماد المتبادل بين الدول والإقتصاديات القومية من خلال عولمة عمليات الإنتاج والتسويق لكثير من الصناعات الحديثة ، ويمكن ملاحظة هذه المظاهر أيضا في عمل التكتلات الإقتصادية العالمية والمؤسسات التي تدير العولمة ، وإرتبط تحرير الأسواق في نظام العولمة بمبدأ تقليص دور الدولة في الإقتصاد من خلال عدة أدوات التخصيص وتقليص العبء الضريبي على رأس المال لتشجيع الإستثمار والإنتقال عبر الحدود .

إضافة إلى ذلك فإن من أبرز خصائص العولمة ضمن البعد الإقتصادي ظاهرة إندماج الشركات والمصارف،حيث تقدر حالات الإندماج بنحو 2500 عملية تمت خلال النصف الأول من عام 1999 م بلغت قيمتها التقديرية 411 مليار دولار ، أما في القطاع المصرفي بلغ التسابق إلىالإندماج شأنا كبيرا حيث أعلنت ثلاثة مصارف يابانية كبرى في 19 أوت 1999 م عن تأسيس شركة قابضة عملاقة إبتداءا من خريف عام 2000 م .

ومن سمات عولمة الإقتصاد أيضا تعاظم دورالإستثمارالأجنبي المباشر في إقتصاد العالم بوجه عام وفي الدول النامية بوجه خاص ، وفي الأخير يتضح لنا أن السياسات الإقتصادية في ظل العولمة تتجه إلى مزيد من الإنفتاح وإعتماد إقتصاد السوق وفلسفة الميزة النسبية .

2-1-2-البعـد السياسي : يقوم هذا البعد السياسي للعولمة على الحرية في صورها المتعددة ، حرية العقيدة والفكر والتعبير ، حرية الإنظمام إلى التنظيمات السياسية وحرية الإختيار، ومن أهم المظاهر السياسية للعولمة سقوط النظم الديكتاتورية والشمولية والإتجاه إلى الديمقراطية والتأكيد على إحترام وصيانة حقوق الإنسان ، هذا الأخير الذي جاء في ميثاق الأمم المتحدة ، ولكن بالرغم من التأكيد النظري على إحترام حقوق الإنسان فأحيانا ما توجد فجوة بين النظرية والتطبيق .

إضافة إلى ذلك فإنه يدخل ضمن مظاهر العولمة السياسية النمو والنشاط الملحوظ للمنظمات الدولية غير الحكومية ، والتي تركز إهتمامها على قضايا ذات طابع عالمي مثل حقوق الإنسان وتحقيق السلام

2-1-3-البعـد الإجتماعي : إن العولمة تدفع إلى الإلتقاء والتقارب بين المجتمعات وزيادة التفاعل بين الحضارات ، وفي نفس الوقت تحدث العولمة أسس قوية لإقامة مجتمع عالمي إنساني رحب خال من العنصرية ، أي أن العولمة تسعى للقضاء على النزاعات العنصرية وجعلها في حدها الأدنى على

الأقل .وبالتالي فإن العولمة تسعى دوما إلى التكيف مع البيئة وهذا من أجل الكشف عن الحقيقة ألا وهي البقاء دائما للأصلح ، إضافة إلى هذه الأبعاد ، فإن العولمة لها أيضا جانبا إتصاليا وتقنيا :

* **إتصاليـــا** : وتتمثل في ثورة الإتصالات التي تخطت حواجز الزمان والمكان مما أدى إلى تأثرنا بالتطورات والتغيرات المتسارعة في العالم أجمع .

***تقـــنيـــا** : ويتمثل في الجانب التكنولوجي هذا الأخير الذي لا يقتصر على تكنولوجيا الإتصال ، بل يمتد إلى جميع مجالات الحياة .

2-**2-جوانب العولمة** : هناك جانبان سلبي وإيجابي :*[1]*

2-2-1-الجوانـــب الإيجابيـــة :

*الجانـــب السياسي : العولمة جعلت الإستثمارالسياسي في توازن المصالح بديلا عن توازن القوى ، فبزوغها وإنتشارها وإتباع مبادئها وقيمها يؤدي إلى سقوط النظم الشمولية والإهتداء بالنظم الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان إضافة إلى ذلك فإنها تعمل على تقوية الروابط بين الدول والتكتلات الدولية .

*الجانـــب الإقتصادي : إن الجانب الإقتصادي هو المحور الرئيسي للعولمة ، والتي يراها البعض أنها البديل المقبول للدول النامية من أجل التخلص من مشكلة التخصص في المنتجات الأولية ذات قيمة مضافة محدودة ، وهذا من خلال التعرف على القدرات التنافسية للسلع الأولية في كل دولة ، ومن أهم الأدوات الرئيسية للعولمة في هذا الجانب هي الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات ، التي تستخدم التكنولوجيا المتطورة والتي تزيد الإنتاج وترفع الإنتاجية وتقلل التكلفة وتخفض أسعار السلع .

2-2-الجوانـــب السلبيـــة :

*الجانـــب السياسي : يرى بعض الباحثين أن العولمة سوف تؤدي إلى فقدان الدول النامية الإستقرار النسبي الذي سبق وأن تحقق لها بعد جلاء المستعمرين أراضيها والعولمة تفرض فكرا وحيدا هو الليبرالية ولا شيء سواها ، إضافة إلى هذا يرى كثير من مفكري العالم الثالث أن العولمة تعمل على تجاهل الشعوب وتهميشها وإذلالها بالإضافة إلى تهميش دور الدولة وبالتالي تقليص أو إلغاء خدماتها الإجتماعية .

*الجانـــب الإقتصادي : في عصر العولمة المجموعات المالية والصناعية الحرة تتولى الفاعلية الإقتصادية من خلال شركات ومؤسسات متعددة الجنسيات هدفها تجاوز حدود الداخل والخارج ثم السيطرة على المجال الإقتصادي ، ومن أهم مظاهر العولمة في هذا الجانب هو تركيز النشاط

[1] -رمزي زكي ، العولمة المالية ، دار المستقبل العربي القاهرة ، 1999 ، ص - ص 61-81.

الإقتصادي على المستوى العالمي في عدد قليل من الدول والشركات ، حيث هناك 05 دول وهي : الو.م.أ ، اليابان ، ألمانيـــا ، فرنســا ، بريطانيــا تمتلك 172 شركة من أصل 200 من أكبر الشركات العالمية التي تسيطر فعلا على الإقتصاد العالمي .

إضافة إلى ذلك فإن العولمة تعمل على سحق الهوية والشخصية الوطنية وإعادة تشكيلها في قالب هوية وشخصية عالمية يفقد فيهاالفرد جذوره ويتخلى عن ولائه وإنتمائه ، وتقلص قدرة الحكومات على إعادة توزيع الدخل بمفردها وتنظيم سلوك الشركات.

المطلب الثـــانـــي : مؤشرات العولمة وآثارها على إقتصاديات الدول النامية :ومنها الجزائر

أصبحت العولمة من الظواهر البارزة في التطور العالمي على جميع المستويات ويتبين لنا ذلك من خلال محددات أو مؤشرات العولمة ومدى تأثيرها على إقتصاديات الدول النامية هذا بشكل عام ، ومؤشرات العولمة المالية وآثارها بشكل خاص .

1-مؤشرات العولمة بصفة عامة والعولمة المالية :

1-1-مؤشرات العولمة بصفة عامة : وتتمثل في :*[1]*

إن أهم مؤشرات ظاهرة العولمة إنخفاض القيود على التبادل التجاري والإستثمار وتكامل أسواق المال العالمية ، والتقدم التكنولوجي وإنخفاض تكلفة النقل والإتصالات ، وزيادة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر .

إضافة إلى ذلك إشتراك العولمة في إحدى الوحدات الإقتصادية لدولة ما في التجارة بمنتج وحيد مع كيان إقتصادي في دولة أخرى وهذا يتجسد في الشكل البسيط للعولمة أما شكلها العميق فيتمثل في قيام وحدة أو كيان إقتصادي بالتعامل مع عدد كبير من الكيانات الإقتصادية عبر العالم .

خفضت العولمة المسافات الإقتصادية بين المنشآت والمؤسسات والحكومات في الدول والمناطق المختلفة ، وأدت إلى زيادة الإعتماد المتبادل بين أنشطته .

تزايد مدى المعاملات المختلفة عبر الحدود .

تزايد قيمة الإنتاج الأجنبي للشركات والذي يمول بالإستثمار الأجنبي المباشر.

1-2-مؤشرات العولمة الماليـــة : وتتمثل في :

- تقليل القيود على التجارة والإستثمار أي تخفيض القيود على التجارة بصفة عامة.

[1] عمر صقر، مرجع سابق ، ص: 43

– إختفاء معظم القيود المفروضة على تحركات رؤوس الأموال في الدول المتقدمة إلى الخارج وفي نفس الوقت قامت الدول النامية بتخفيف القيود وتحسين الإجراءات وفتح المجال أمام رؤوس الأموال الواردة للإستثمار المباشر .

– التغلب على الحواجز الطبيعية والمكانية والزمنية التي تفصل بين الأسواق في الدول المختلفة .

– الضغوط على المنظمين من جانب المستهلكين والمنافسين الأمر الذي ترتب عليه إبتكار منتجات جديدة ، وتحسين في نوعية المنتجات القائمة مع تزايد تكاليف البحوث والتطوير .

– قيام كثير من الدول النامية والإشتراكية سابقا بتحرير إقتصادياتها ، حيث تخلت أكثر من 30 دولة عن التخطيط المركزي كنموذج لتخصيص الموارد النادرة إضافة إلى ذلك حررت أكثر من 80 دولة إجراءات تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إليها ، والقضاء على الإختلالات الهيكلية ، هذا ما أدى إلى تكامل الشركات عبر الحدود.

2–آثارالعولمة المالية على إقتصاديات الدول النامية :(ومنها الجزائر)

تشير الكثير من التغيرات والتطورات والدراسات والظواهر والإنعكاسات الخاصة بالعولمة المالية أن لها تأثير واسع النطاق على أي دولة من دول العالم وخاصة على إقتصاديات الدول النامية سواء كانت هذه التغيرات إيجابية أم سلبية .

والعولمة المالية ظهرت نتيجة لتحرير الأسواق المالية في كل الدول المصدرة والمتلقية لها ، فقد قامت العديد من الدول النامية بإلغاء القيود على التدفقات المالية عبر الحدود وبالتالي أصبحت الدول النامية أكثر تكاملا مع النظام المالي العالمي .

وقد أكدت بعض الدراسات على أن زيادة العولمة المالية في السنوات الأخيرة تؤدي إلى التأكيد على تقليل فاعلية السياسات المحلية ، وقد دعى بعض المفكرين إلى التدخل في الأسواق المالية الدولية من خلال فرض ضريبة على المعاملات المالية عبر الحدود والهدف من هذه الضريبة تثبيت تدفقات رأس المال قصير الأجل وهي التدفقات التي تزعزع الإستقرار ولكنها لا تؤثر على التدفقات طويلة الأجل .

إضافة إلى ذلك فقد أوضحت بعض الدراسات التي تبحث في أثر العولمة المالية على النمو الإقتصادي الوطني أن هناك عوامل أخرى مهمة تؤثر على النمو وليس لها علاقة بتنقل رؤوس الأموال ومنها : اليد العاملة الوطنية في النوعية والعدد ، وبالتالي نسبة العمالة من رأس المال وإنتاجية عوامل الإنتاج والإنتاجية العامة تحديدا التي تؤثر على نوعية البنية الوطنية الإجتماعية .

ومن هنا تختلف القدرة الإستعابية كثيرا بين الدول ، ويمكن القول أن نتائج العولمة المالية الإيجابية تظهرعلى المدى الطويل لا القصير ، أما المخاطر فتكون على المدى القصير ، حيث سمحت العولمة المالية للدول النامية الإستدانة بسهولة بالعملات الدولية بأسعار عالية تعكس المخاطرالوطنية ، هذه الإستدانة المدروسة تسمح بتنويع الإقتصاد وتخصصه ومع غياب سياسات وطنية صحيحة تتعثر مسيرة

النمو ، و يصبح من المستحيل على هذه الدول تسديد ديونها ، إضافة إلى هذا قامت بالإنفتاح وبسرعة دون أن يكون إقتصادها الحقيقي جاهزا من حيث القوانين والمؤسسات ، لهذا سقطت عملاتها ولجأت إلى توزيع الإستثمارات بشكل غير سليم .

المطلب الثالث:إنعكاسات العولمة على الجهاز المصرفي

في هذا المطلب سنتعرض إلى لجنة بازل وإتفاقيات تحرير تجارة الخدمات المصرفية ومؤسسات العولمة (omc-fmi-bird) ، و دوافع الاستثمار الاجنبي.

1- لجنـــة بـــازل :

1-1-تعرف لجنة بازل:

نتيجة لتفاقم أزمة الديون الخارجية للدول النامية ، والمنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية وهذا بسبب نقص رؤوس أموال تلك البنوك ، تم التفكير في البحث عن آليات جديدة لمواجهة تلك المشاكل والمتمثلة في تأسيس لجنة بازل مع نهاية 1974 م والمتكونة من مجموعة الدول الصناعية العشرة وتهدف هذه اللجنة إلى تحقيق ثلاثـــــة أهداف رئيسية تتلخص في :[1]

1-2-أهداف لجنـــة بـــازل :

أ- تقرير حدود دنيا لكفاية رأس مال البنوك وتحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك .

ب- تسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراءات وأساليب الرقابة .

ج- المساعدة في تقوية إستقرار النظام المصرفي العالمي .

2- تحريـــر الخدمات المصرفيـــة :

2-1-تعريف إتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية :

إن تحرير التجارة في حالة الخدمات تختلف عنه في حالة تحرير التجارة في السلع لأنه في معظم الحالات لا توجد مشكلة "عبر الحدود" ولا تعريفات جمركية بالنسبة إلى الخدمات ، وإنما القيود في تجارة الخدمات تظهر من خلال القوانين والقرارات والإجراءات التي تضعها كل دولة ، وتستند هذه الإتفاقية إلى نمط تأدية الخدمة في أي قطاع ما عدا الخدمات التي تقدم على أساس غير تجاري ، إذن فهذه الاتفاقية تضم كل الخدمات ذات الطابع التجاري القابلة للتداول والتي لا تدخل ضمن وظائف الدولة الرئيسية ومن بينها : الخدمات المصرفية ، مما أدخل البنوك في ظل الاتجاه نحو التحرير المالي إلى ما يسمى بالعولمة المالية بكل آثارها وتحدياتها على الجهاز المصرفي في أي دولة .*[2]*

[1]- عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص-ص : 80-81.

[2] - المرجع السابق نفسه ، ص 109- 110 .

2-2- **الخدمات المصرفية والمالية التي تشملها الإتفاقية :** وتتلخص فيما يلي :*[1]*

- الإقراض بكافة أشكاله وقبول الودائع من الجمهور .
- التجارة لحساب المؤسسة المالية ، أو للغير في السوق الأولية أو غيرها .
- المساهمة في إصدار كل أنواع الأوراق المالية .
- إدارة الأموال مثل : الإدارة النقدية أومحافظ الأوراق المالية والخدمات الإئتمانية.

3- مؤسســـات العولمـــة : *[2]*

3-1-منظمة التجارة العالميـــة : "OMC" :

هي أخطر المؤسسات المتعلقة بالعولمة تسعى إلى تحويل الإقتصاديات المحلية المغلقة إلى إقتصاديات الحرب العالمية الثانية ، وتضع مجموعة من القواعد والقوانين التي تلتزم بها الدول الأعضاء في مجال التجارة الدولية للسلع والخدمات ، وتعمل على تحقيق التفاعل الإيجابي الدولي من خلال صيانة وتأكيد المنافسة العادلة الحرة في التجارة الدولية .

إضافة إلى ذلك فقد أسهمت هذه المنظمة على تأكيد تيار العولمة ، وعلى عولمة الأسواق وإتجاه الدول إلى الإستفادة من مزاياها التنافسية .

3-2-صندوق النقـــد الدولي :"FMI" :

أنشأ بموجب إتفاقية بريتون وودز في جويلية 1944 م ، ومن أهم الوظائف التي يقوم بها هي : دعم إستقرار أسعار الصرف والمساهمة في إقامة نظام للمدفوعات متعدد الأطراف بالنسبة للعمليات الجارية بين الدول الأعضاء ، ولكن في واقع الأمر لم يكتف الصندوق بمنح تسهيلات إئتمانية للدول من خلال شراء العملات وإعادة شرائها وفقا لنصوص إتفاقية تأسيسه ، بل إنه إمتد إلى عمليات أخرى تستهدف دعم فاعليته على المستوى العالمي وتمكينه من تحقيق أهدافه من حيث موازين المدفوعات للدول الأعضاء والتخلص من القيود المفروضة على المدفوعات والمعاملات الدولية الجارية ، وفي الأخير يمكن تلخيص أهم الوظائف فيما يلي :

-تقديم المعونة الفنية عن طريق تخصيص بعض موظفيه وإرسالهم لعدد من الدول لتقديم المساعدة .
- تقديم برامج تدريـــب متقدمـــة .
- التنسيق الفعال ما بين نشاط الصندوق ونشاط البنك الدولي لخدمة الإقتصاد العالمي .

[1] ياسر زعيب ، محمد المجذوب ، إتفاقية الجات بين النشأة و التطور و الأهداف ، دار الندى للطباعة و النشر ، بيروت ، 2009 ، ص : 84.

[2] محسن أحمد الخضيري ، مرجع سابق ، ص-ص :100- 105 .

3-3-البنـــك الدولـــي : "BIRD " :

أنشأ عام 1945 م ، وهو أحد مؤسسات بريتن وودز جاء هذا البنك نتيجة لما دمرته الحرب العالمية الثانية وما ترتب عنه من خسائر وخاصة في الجانب المالي فالبنك الدولي يقدم قروضه عموما إلى الدول النامية التي بلغت مراحل متقدمة نوعا ما من النمو الإقتصادي والإجتماعي ، والبنك الدولي يعتمد بصفة رئيسية على ما يستطيع جذبه من رؤوس الأموال الخارجية ومن أهم وظائفه :

1- تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء المختلفة إقتصاديا .

2- فض المنازعات المالية بين الدول الأعضاء .

3- تشجيع الإستثمار الخاص ، وبما يضمن نمو وتوسيع القطاع الخاص .

4-الاستثمار الاجنبي المباشر:

. المبحث الثاني : العولمة الاقتصادية. "العولمة الاقتصادية ترتكز على تعميق الاعتماد المتبادل وتحول الاقتصاد العالمي إلى سوق واحد تزداد فيه نسبة المشاركة في المتبادل في التجارة العالمية على أساس إعادة النظر في بدأ التخصص وتقنية العمل الدولي والوصول إلى نمط جديد للتخصص.

-حسب تعريف صندوق النقد الدولي" .هي زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول مع تنوع وتكامل المعاملات التي تتم عبر الحدود- .العولمة الاقتصادية هي العملية التي تنطوي على التوسع المتزايد في تدويل الإنتاج من قبل شركات متعددة الجنسيات بالـــــتوازي مع الثـــــــــورة المستمرة في الاتصالات [1]

-العولمة الاقتصادية هي تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين بلدان العالم بوسائل منها -زيادة الحجم تنوع معاملات السلع والخدمات وصدى انتشار التكنولوجيا [2]

1- معالم و سمات العولمة الاقتصادية.

عند التأمل في المرحلة الحالية، يجد المرء أن النظام الاقتصادي العالمي الحالي له من المعالم و الخصائص مما يميزه عن المراحل السابقة. و إن كانت بعضها استمدت جذورها من الماضي[3].

فالنظام الاقتصادي العالمي في مرحلة العولمة يتسم بأنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي، و بالمزيد من الاعتماد المتبادل، و تزايد التكتلات الاقتصادية و تعاظم أدوار الشركات المتعددة الجنسيات، و

[1] عبد المطلب عبد الحميد -العولمة الاقتصادية" منظماتها، شركاتها، تداعياتها-"الدار الجامعية – 2006 -ص:14

[2] -المرجع السابق، ص :21

[3] Jaques Adda.Mondialisation de l' economie .T.1 .Casbah.ALGER 1998 p.5.

ظهور دور الاتصالات و التكنولوجيا في تعميق عولمة الاقتصاد. و يمكن تلخيص هذه المعالم و الخصائص كما يلي:

أولا: القطبية الاقتصادية.

يختلف النظام الاقتصادي العالمي الجديد مع بداية التسعينات عن تلك الترتيبات والأوضاع الاقتصادية الدولية السابقة لهذا التاريخ حيث انهارت القوى الشيوعية، و أصبح هناك نوع من الانفراد بالقمة القطبية الاقتصادية الواحدة، أي سيادة نموذج اقتصاد وآليات السوق بانتصار المعسكر الرأسمالي، و بالتالي فإن تلك المرحلة تغلب عليها إيديولوجية اقتصاد السوق و الحرية الاقتصادية و التخلي تدريجيا عن اقتصاد الأوامر.

إلا أن الانفراد بالقمة القطبية الواحدة لا تعني عدم وجود صراع على تلك القمة من الدول الرأسمالية المتقدمة ذاتها، بل تدور السيناريوهات حول أن العالم بسبيله لأن يشهد نوعا من تعددية الأقطاب ، و الأقطاب الثلاثة المرشحة لذلك هي الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا و اليابان و وفقا لهذا السيناريو فإن النظام الاقتصادي العالمي الجديد يأخذ الشكل الهرمي فيما يتعلق بترتيب مراكز القوى الاقتصادية الثلاثة، و يسمح هذا السيناريو بأن تتوحد فيما بينها بحيث تغلب على علاقاتها عوامل التجانس، و الاعتماد المتبادل على عوامل التنافر و الانفراط مع قبول مبدأ الصراع فيما بينها و خاصة من الناحية التجارية و الاقتصادية واقتسام أسواق العالم الثالث، و لكنها تترتب بحيث تقف الولايات المتحدة الأمريكية منفردة على قمة الهرم تتلوها كل من أوروبا و اليابان و خاصة مع نهاية القرن العشرين و بداية القرن الحادي والعشرين و يتوقف استمرار ذلك الوضع على العديد من العوامل المستقبلية التي تعكس طموحات كل من الاتحاد الأوروبي و اليابان في التربع على القمة الهرمية، وإدارة و قيادة النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

ثانيا: الاعتماد الاقتصادي المتبادل:

لعل وجود الثورة التكنولوجية و المعلوماتية مع تزايد حرية انتقال السلع رؤوس الأموال الدولية، قد يساعد بشكل واضح على الترابط و التشابك بين أجزاء العالم وتأكيد عالمية الأسواق. و يتجه النظام الاقتصادي العالمي الجديد في ذلك إلى إسقاط حاجز المسافات بين الدول و القارات مع ما يعنيه من تزايد احتمالات و إمكانيات التأثير و التأثر المتبادلين، و إيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولي الذي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية الصناعية بين أكثر من دولة بحيث يتم تصنيع مكونات أي منتج نهائي في أكثر من مكان واحد، و تشير هذه الاتجاهات إلى تغير موازين القوة الاقتصادية و هناك معايير جديدة تطرحها هذه القوة تتلخص في السعي إلى اكتساب الميزة التنافسية للأمم في التسعينات في إطار اتجاه لأطراف الاقتصاد العالمي إلى التنافسية، بالتالي لم تعد الركيزة الأساسية للقوة و القدرة

الاقتصادية هي الموارد الطبيعية، بل أصبحت الركيزة الأساسية في ذلك في امتلاك الميزة أو القدرة التنافسية في المجال الدولي، و التي تدور حول التكلفة و السعر و الإنتاجية والجودة و هو ما عمق الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل و بالتالي كان من شأن كل هذه التغيرات زيادة درجة الاعتماد المتبادل بين دول العالم المختلفة. و ينطوي هذا المفهوم على معنى تعاظم التشابك بين البلاد المتاجرة.

ثالثا: تقسيم جديد للعمل الدولي:

اتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل لم تكن معروفة، حيث كانت الصورة التقليدية لتقسيم العمل الدولي تتمثل في تخصص بعض البلاد في المواد الأولية و التعدينية و السلع الغذائية و تخصص بلاد أخرى في المنتجات الصناعية، و كان الافتراض أن البلاد النامية تتمتع بميزة نسبية في النوع الأول بينما تتمتع البلاد المتقدمة بميزة نسبية في السلع الصناعية.

و قد أثبتت التجربة أن هذا التقسيم لم يعد يتفق مع الواقع و المسألة هنا ليست مجرد تحول الميزات النسبية في السلع الصناعية إلى بعض البلاد النامية، إنما ما أحدثته الثورة التكنولوجية من إتاحة إمكانيات جديدة للتخصص، و يرجع ذلك إلى تعدد الأنواع من السلعة الواحدة، حيث لم يعد هناك نوع واحد من السيارات أو أجهزة الراديو أو التليفزيون أو الحاسب الآلي، و إنما هناك أنواع متعددة و ما يحتاجه نوع منها من حيث ظروف الإنتاج قد يختلف عما يحتاجه الآخر، و من هنا ظهر تقسيم العمل بين البلاد المختلفة في نفس السلعة، و أصبح من المألوف، بل الغالب بالنسبة لعدد كبير من السلع الاستهلاكية المعمرة و الآلات و المعدات، أن تظهر نفس السلعة في قائمة الصادرات و الواردات لنفس البلد. و هذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة ، بل أصبح من المألوف أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من البلاد بحيث يتخصص كل بلد في جزء أو أكثر منها، و هذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحد و قد أصبح هذا النوع من التخصص من أهم مظاهر تقسيم العمل بين البلاد الصناعية و بعضها البعض، و كذلك في حالات متزايدة بين البلاد الصناعية و النامية[1]

و بالتالي أصبحت قرارات الإنتاج و الاستثمار تتخذ من منظور عالمي، و وفقا لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة و العائد، بل و أصبحت هناك فرصة أمام الكثير من الدول النامية لاختراق السوق العالمية في الكثير من المنتجات، حيث تتيح الأنماط الجديدة لتقسيم العمل الدولي لتلك الدول اكتساب مزايا تنافسية في دائرة واسعة من السلع، و لعل تجربة النمور الأسيوية في جنوب شرق آسيا خير شاهد على ذلك.

[1] سعيد النجار، الاقتصاد العالمي و البلاد العربية في عقد التسعينات، دار الشروق، القاهرة، 1991، ص 15-19.

رابعا: الثورة التكنولوجية و تعميق العولمة الاقتصادية..

يشهد العالم حاليا ثورة عالمية جديدة في المعلومات و المعلوماتية و الاتصالات والمواصلات و التكنولوجية كثيفة المعرفة، هذه الثورة عمقت عولمة جميع جوانب الحياة الاقتصادية من حركة السلع و رؤوس الأموال و الخدمات و اليد العاملة المؤهلة (الأدمغة). و أصبحت لهذه الثورة التكنولوجية

و بالخصوص في جانبها المعلوماتي دورا محوريا في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث ترتب عنها العديد من النتائج لعل من أهمها[1]

1 – ثورة في الإنتاج تمثلت في احتلال المعرفة و المعلومات الأهمية النسبية الأولى في عملية الإنتاج، كما انعكست في ظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي حيث ظهر تقسيم العمل داخل السلعة الواحدة intra - firm بحيث يتم توزيع إنتاج الأجزاء المختلفة من السلعة الواحدة على دول العالم المختلفة وفقا لاعتبارات الكفاءة الاقتصادية.

2– نتيجة للثورة في عالم الاتصال و المواصلات، و ما ترتب عنها من ثورة في التسويق فقد أصبح أمرا حتميا لضمان الاستمرار، و قد يفسر ذلك جزئيا الاتجاه إلى تكون التكتلات الاقتصادية و الاندماج الاقتصادي و الإقليمي، بل و قيام التحالفات الإستراتيجية بين الشركات المتعددة الجنسيات التي تلعب دورا متزايدا في هذا المجال.

3– النمو الكبير و المتعاظم في التجارة الدولية و التدفقات المالية الناتجة عن الثورة التكنولوجية من ناحية، و تحرير التجارة الدولية من ناحية أخرى.

خامسا: تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات.

أصبحت هذه الشركات عالمية النشاط، و عابرة للقارات أو القوميات. من إحدى السمات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة، من نقل التكنولوجيا، و الخبرات التسويقية والإدارية. و تأكيد العولمة في كافة المستويات الاقتصادية.

[1] سميحة فوزي، النظام العالمي الجديد و انعكاساته الاقتصادية على الوطن العربي، مجلة البحوث و الدراسات العربية، العدد22 معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة، 1994، ص ص 43–44.

سادسا: الترتيبات الإقليمية الجديدة.

لعل وجود ترتيبات جديدة في اتجاه تكوين التكتلات الاقتصادية و تعميق المصالح الاقتصادية المشتركة المكونة لهذه الترتيبات الإقليمية ، و ربطها بالترتيبات الاقتصادية العالمية التي تشكل أو تشكلت هي من أهم الخصائص للنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

02-ديناميكية نظام العولمة الإقتصادية .

تشير هذه الخاصية إلى أن النظام الاقتصادي العالمي الحالي – منذ النصف الثاني من عقد التسعينات– في طور التكوين و التشكيل بالمقارنة بترتيبات الأوضاع الاقتصادية العالمية السابقة له قبل هذا التاريخ. ، بل تشير أيضا إلى ما ستكون عليه تلك الترتيبات والأوضاع في المستقبل القريب و البعيد.و بالتالي يمكن القول إن النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي بدأت خصائصه و ملامحه تظهر و تتحدد مع بداية التسعينات لا يزال في طور التكوين و التشكيل بالمقارنة بالأوضاع و الترتيبات السابقة، حيث يلاحظ أنه يستخدم أدوات و أساليب جديدة لتعظيم غاياته و أهدافه تماشيا مع المرحلة التطورية– مرحلة العولمة– التي بلغها و التغيرات العالمية التي حدثت، و الآليات الجديدة التي نشأت. و لذلك فالخاصية الديناميكية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد تتأكد يوما بعد يوم، بدليل احتمالات تبدل موازين القوى الاقتصادية القائم على أساسها في المستقبل، و بدليل أيضل وجود أكثر من سيناريو لما سيكون عليه النظام الاقتصادي العالمي الجديد في القرن الحادي و العشرين، فالبعض بطرح سيناريو القطب الواحد، و البعض الآخر يطرح سيناريو الشكل الهرمي، و البعض الثالث يطرح سيناريو الكتل المتوازية. و هذه السيناريوهات تطرح فقط لهيكلة النظام الاقتصادي العالمي، ناهيك عما ستكون عليه الآليات، و الأنظمة المكونة، و ما ستسفر عنه النتائج حول قضايا النزاع و ردود الأفعال المضادة من قبل المستفيدين من الأوضاع الاقتصادية الحالية – حفاظا على مكاسبهم و اتجاه ردود الأفعال الصادرة من الخاسرين من تلك الأوضاع و خاصة من الدول النامية في حالة تكتلها للدفاع عن مصالحها.

لكل هذه العناصر و غيرها فإن النظام الاقتصادي العالمي الجديد سيظل يتصف ويتسم بالديناميكية لفترة ليست بالقليلة. و لعل محاولة تحديد مفهوم النظام الاقتصادي العالمي في إطار ديناميكي هو الذي يمكن أن تضفي عليه صفة الجديد منذ أن بدأ هذا النظام يتكون و يتشكل مع نهاية الحرب العالمية الثانية و بالتحديد عام 1944 و حتى النصف الأول من التسعينات و ما بعدها، إلى وقتنا الحاضر.

03/التحولات في وظائف آليات العولمة.

يلاحظ في النظام الاقتصادي العالمي الجديد تحولات على مستوى آلياته نتيجة الاتجاهات الجديد ة للعولمة الاقتصادية.

3-1- التحول في النظام النقدي الدولي: تتلخص أهم التحولات في النظام النقدي الدولي في ما يلي:

*منذ انهيار نظام النقد الدولي، الذي اتفق عليه في بريتون وودز، في 1971 وتقنين نظام التعويم للعملات الرئيسية في 16 مارس 1973 و تحول العالم إلى نظام أسعار الصرف

المرنة، أصبح النظام النقدي منذ هذا التاريخ بلا قاعدة ، وهي مسألة تحتاج إلى علاج و إصلاح قد تجيب عليها الإصلاحات النقدية المتوقعة في السنوات القادمة و خاصة في ظل نمو التكتلات الاقتصادية العملاقة. حيث يلاحظ أنه قد حدث تحول في نظام تحديد سعر الصرف في معظم دول العالم، فأخذت بنظام أسعار الصرف العائمة بدلا من أسعار الصرف الثابتة. و هذا التحول الواسع النطاق ترجع جذوره إلى إيقاف الولايات المتحدة الأمريكية تحويل الدولار إلى ذهب عام 1971 معلنة انهيار الأساس الذي قامت عليه الاتفاقية المعروفة بنظام بريتون وودز، و ذلك بعد الهبوط السريع في احتياطات الذهب الأمريكية بسبب حرب فيتنام، وتزايد العجز الفيدرالي الأمريكي.

و بالتالي أصبح النظام السائد بعد أزمة الطاقة الأولى في أكتوبر 1973 هو نظام أسعار الصرف العائمة، أي تعويم سعر الصرف و من ناحية أخرى يؤخذ على نظام أسعار الصرف العائمة، أنه كثير ما يؤدي إلى الانحراف في أسعار الصرف و يقصد بالانحراف وجود اختلاف بين السعر السائد في السوق و بين سعر التوازن، و الأخير يعني بالنسبة لبلد العجز بأنه ذلك السعر الذي يحقق التساوي بين العجز في ميزان المدفوعات الجارية و الفائض في صافي التحويلات الرأسمالية العادية و العكس في حالة بلد الفائض، و يشترط في كل الأحوال أن يتحقق ذلك التساوي دون مستويات عالية للبطالة و دون الالتجاء إلى فرض قيود على التجارة الدولية أو وضع حوافز خاصة لانتقالات رؤوس الأموال.[1]

*الاعتماد على عملة واحدة في تسوية المعاملات الدولية و هي الدولار أصبح مصدرا للتقلبات الشديدة في أسعار الصرف للعملات الرئيسية المؤشرة على الاقتصاد العالمي، استدعى الدعوة لإصلاح هذا النظام و العمل بنظام الرقابة الجماعية على الآثار الدولية للسياسات النقدية والمالية و التجارية، و لهذا

[1] سعيد التجار، النظام الاقتصادي العالمي على عقبة القرن 21، مرجع سابق ص 23.

فإن النظام النقدي الدولي في حاجة إلى تغيير هذه الأوضاع النقدية لتحقيق الاستقرار النقدي المطلوب. سيما في ظل تعاظم الوضع النسبي للين الياباني و اليورو الأوروبي.

* تزايد استخدام صندوق النقد الدولي لما اصطلح على تسميته بالمشروطية، ومنها أنه يشترط إتباع سياسات معينة للإصلاح الاقتصادي في مجال عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة، و تخفيض معدلات التضخم و إصلاح سعر الصرف و تحرير الأسعار و تحرير التجارة الدولية في شكل برامج للإصلاح الاقتصادي يغلب عليها إدارة الطلب وخاصة في الأجل القصير و المتوسط. و بالتالي نميل سياسات الإصلاح الاقتصادي التي يضعها الصندوق في برامجه إلى أن تكون سياسات انكماشية تحتاج إلى إعادة نظر وإجراء التحسينات عليها بناء على ما أسفرت عنه التجارب في هذا المجال، و خاصة أن من الجوانب الخاصة بالمشروطية أن الدول النامية صارت لا تستطيع الحصول على المساعدات و القروض من جهات أخرى إلا بعد الرجوع للصندوق و إبرام الاتفاقيات المناسبة معه و الحصول على شهادة الصلاحية الاقتصادية الجدارة الائتمانية.

3-2- التحول في النظام المالي الدولي.

لعل التغير الهام في النظام المالي الدولي و الذي بدأ يؤثر بوضوح على آلية عمل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، هو ذلك التغير الذي حدث في نمط التمويل الدولي وخاصة بعد تفجر أزمة المديونية الخارجية بإعلان المكسيك توقفها عن الدفع في صيف 1982، فبعد هذا التاريخ بدأت تزداد الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر (و غير المباشر) في مصادر التمويل الدولي و خاصة بالنسبة للدول النامية، و ذلك ليتقدم و يحل محل المساعدات الإنمائية و القروض التجارية، و بالتالي يكون في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، البديل عن الديون الخارجية بآثارها في مجال التمويل الخارجي لعملية التنمية في تلك الدول، و لعل الدليل على ذلك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إطار التحول إلى اقتصاديات المشاركة الدولية قد أصبحت تمثل المصدر الرئيسي لرؤوس الأموال الأجنبية للغالبية العظمى من الدول النامية مع نهاية الثمانينات، و مثلت تلك الاستثمارات حوالي 75% من إجمالي التدفقات الرأسمالية من المصادر الخاصة و التي تشمل الاستثمارات الأجنبية و القروض المضمونة، و ذلك بالنسبة لحوالي 93 دولة نامية خلال الفترة 1986- 1990، بينما تتجاوز تلك النسبة 30 خلال الفترة 1980 - 1985 و قد أكد البنك الدولي الاتجاه على تحبيذ الاستثمار الأجنبي المباشر في تقاريره و خاصة في عامي 1991- 1992 من منظور أن الاستثمارات الدولية أفضل للدول المستقبلية لرأس المال من المديونية الدولية.

و يرجع التحول إلى تحبيذ الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التمويل الدولي إلى النمو الضخم في حركة رؤوس الأموال، بحيث فاقت بمعدلاتها معدل نمو حركة التجارة الدولية، و من ناحية أخرى فإن تفاقم أزمة المديونية الخارجية قد ترك بصماته على النظام المالي الدولي و كان أول أثر مباشر لتلك

الأزمة هو الانكماش الفجائي الكبير في حجم القروض التجارية، نظرا للتراجع الكبير الذي حث من البنوك التجارية المقرضة عن الإقراض الدولي، لأن الأزمة المتفجرة جعلها تترنخ، و توشك أن تصل إلى حافة الانهيار، و لولا التدخل السريع لصندوق النقد الدولي و البنك الدولي و الاتفاق على ما يسمى رابطة الإنقاذ بالتعاون الوثيق بين جميع الأطراف المعنية، لانهارت بعض البنوك الدائنة، و جرت معها مئات البنوك الأخرى في أنحاء العالم و لذلك لم يكن غريبا أن تنسحب من هذا الميدان، مما أدى إلى انكماش حجم القروض التجارية الصافية الاختيارية إلى نسبة ضئيلة من أحجامها السابقة، و ليس من المنتظر أن تعود لإقراض البلاد النامية على نطاق كبير بعد هذه التجربة المريرة.

و من ناحية أخرى يلاحظ أن المساعدات و القروض الإنمائية الرسمية، لم تسلم من تأثير أزمة المديونية الخارجية، حيث أصبحت تخضع للإستراتيجية الدولية أو المشروطية الجديدة السابق الإشارة إليها من كل من الصندوق و البنك الدوليين.

و هذا التحول أدى إلى تعاظم أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر من مصادر التمويل الدولي و خاصة للبلاد النامية، فالقروض التجارية نضبت أو أوشكت على النضوب و لم تعد متاحة باليسر أو النطاق الذي كانت عليه قبل ذلك. أما المساعدات والقروض الإنمائية الرسمية، فقد أصبحت هي الأخرى تخضع للاشتراطية (أو المشروطية) الدولية الشديدة التي أدت إلى عزوف عدد ليس بالقليل من البلاد النامية عن الاقتراض، و تفضيل الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كمصدر من مصادر التمويل الدولي.

و قد يرجع هذا التحول أيضا إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر من مصادر التمويل الدولي نظرا لبعض المزايا التي تتوافر في هذا المصدر من مصادر التمويل التي لا تتوافر في مصادر التمويل الأخرى، حيث إن تلك الاستثمارات الأجنبية غير منشئة للمديونية و لا تتولد عنها التزامات تعاقدية مثل التي تنشأ عن القروض.

3-3- التحول في النظام التجاري الدولي.

إن أهم ما يميز التحول في النظام التجاري الدولي نحو نظام الحرية التجارية أنه- بعد عام 1994 و بداية عام 1995 و بإنشاء منظمة التجارة العالمية - قد شمل تحرير التجارة ليس فقط في مجال

السلع الصناعية، بل شمل أيضا السلع الزراعية و السلع الصناعية الأخرى مثل المنسوجات و الملابس. هذا بالإضافة إلى تجارة الخدمات التي تعتبر نقطة تحول في العلاقات الاقتصادية الدولية، و يطبق تحرير تجارة الخدمات مبدأ التحرير التدريجي و تشمل التجارة الخدمات على الخدمات

المصرفية و التأمين و سوق المال والنقل البري و البحري و الجوي و المقاولات و السياحة و الاتصالات السلكية واللاسلكية و الخدمات المهنية مثل مكاتب الاستشارات الفنية و الخدمات المهنية.

و بالإضافة إلى تحرير الخدمات، فقد شمل التحول في النظام التجاري الدولي التحرير و التنظيم و الحماية للملكية الأدبية و الفنية والصناعية، و كذلك تحرير قوانين الاستثمار من القيود ذات الأثر على التجارة الدولية.

و بالتالي كان التحول نحو نظام حرية التجارة الدولية بعد جولة أوروجواي 1994 وإنشاء منظمة التجارة العالمية أول يناير 1995 أكثر شمولا في كثير من الأوضاع قبل هذا التاريخ، حيث يمكن القول إن ما تحقق في جولة أوروجواي يفوق بكثير ما تحقق قبل ذلك في السبع جولات الخاصة بالجات منذ عام 1947، و بالتالي فإن هذا التحول الكبير يؤكد تحول النظام التجاري الدولي بالفعل إلى نظام الحرية التجارية و الذي من المتوقع أن يحدث تغيرا كبيرا و زيادة هائلة في التجارة الدولية و النشاط الاقتصادي العالمي.

3-4- التحول في إستراتيجية التنمية

إن التحول من إستراتيجية التنمية ذات التوجه الداخلي أي إحلال الواردات إلى الإنتاج من أجل التصدير هو نتيجة الاتجاهات الجديدة للعولمة و الفرص الكبيرة التي يتيحها السوق العالمية.

و يأتي هذا التحول بصفة خاصة في عدد كبير من الدول النامية نتيجة لأن البلاد النامية استطاعت أن تحقق معدلات نمو عالية هي البلاد التي انتهجت إستراتيجية للتنمية ذات توجه تصديري تقوم على استغلال إمكانات السوق العالمية إلى أبعد الحدود الممكنة. حيث أثبتت بلاد شرق آسيا و معها عدد متزايد من البلاد النامية الأخرى مثل المكسيك وشيلي و الأرجنتين و البرازيل و غيرها أن السوق الدولية تتسع لكل من توافرت لديه الإرادة لاختراقها و المهم أن تكتمل مقومات إستراتيجية التوجه التصديري و التي تعمل على تشجيع التوسع في الصادرات من المنتجات التي تتمتع الدول محل البحث فيها بميزة نسبية أو ميزة تنافسية في الأسواق الدولية، و هي تلك المنتجات التي يتميز إنتاجها أو يمكن أن يتم إنتاجها حاضرا أو مستقبلا بتكلفة منخفضة نسبيا بالمقارنة بباقي الدول الأخرى و التي تتيح الاستفادة من مزايا التخصص و تقسيم العمل الدولي و أنماطه الجديدة، بما يعود بالفائدة على الاقتصاد

القومي لما تخلقه من قاعدة تصديرية تساهم في الأجل الطويل في نمو الاقتصاد القومي و تنويع مصادر دخله، ذلك لأن إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، تجعل قطاع التصدير أكثر ديناميكية من القطاعات الأخرى المكونة للاقتصاد القومي، حيث تتزايد الصادرات بمعدلات نمو تزيد عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

مع ملاحظة أن قيام اقتصاد تصديري غير تقليدي عملية تنموية طويلة الأجل، تتمثل في وضع ركائز للتحول تكون قادرة على إحداث التغيرات الهيكلة في الاقتصاد القومي، والتي تؤدي إلى خلق هيكل إنتاج متنوع الأنشطة و القطاعات يستخدم أفضل الطرق التكنولوجية، و يصبح هيكل إنتاج مركب يسمح باتساع قاعدة هيكل الصادرات، تدعمه قاعدة تكنولوجية متقدمة تحقق للمنتجات المطورة و المصدرة مزايا تنافسية مكتسبة، وتكسب المنتجات المصدرة عموما القدرة على غزو الأسواق العالمية . حيث تصبح ذات قوة و قدرة تنافسية عالية، و ينتهي هذا الاتجاه إلى إعادة هيكلة الصادرات، بما يصحح من موضع الدول النامية في أنماط التخصص، و تقسيم العمل الدولي و قد أثبتت تجربة جنوب شرق آسيا ذلك.

04/ أدوات العولمة الاقتصادية .

العولمة كظاهرة تقوم بوصف المرحلة الراهنة للنظام الاقتصادي العالمي بدراسة طبيعة التحولات التي طرأت على العلاقات الدولية بأبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية و الثقافية و تأثيراتها على اتجاهات التطور في المستقبل، ففي بعدها الاقتصادي تركز العولمة على دراسة الاتجاه الاقتصادي نحو المزيد من الاندماج بين الأسواق العالمية، و تحرير التجارة في السلع و الخدمات وحركة رؤوس الموال ضمن إطار قواعد الليبرالية الجديدة و الخضوع الكامل لقوى السوق العالمية.

و هكذا تطورت الأدوات بحيث أصبح تنظيم و تسيير الاقتصاد العالمي تحكم فيه المنظمات الدولية و الشركات العابرة للقارات بدل الدول، و حركة التجارة الدولية تخضع للتكتلات الجديدة، و اندماج اقتصاديات الأطراف يخضع لبرامج التثبيت و التكيف الهيكلي. كل هذه الأدوات ساهمت في تشكيل الاتجاهات المستقبلية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

4-1- الشركات المتعدية الجنسيات:

أصبح التطور الحاصل في أهمية الشركات متعدية الجنسية، " المنظم المركزي للأنشطة الاقتصادية في اقتصاد عالمي يتزايد تكاملا" كما يقول تقرير " الاستثمار في العالم 1992" الذي يصدر عن أمانة الأمم المتحدة [1]. و يتعاظم دور الشركات متعدية الجنسية في التجارة الدولية، حيث أصبحت الشركة الواحدة، تشكل شبكة تجارية دولية بين الشركات التابعة لها أو المرتبطة بها، و غالبا ما يكون موضوع تلك التجارة مكونات الصناعة، وتشير الإحصاءات على سبيل المثال أن فروع وتوابع الشركات متعدية الجنسية (الأمريكية المقر) تسيطر على 40% من صادرات المكسيك إلى الولايات المتحدة. وإن 20% من عجز الميزان التجاري الأمريكي مع كندا يرجع إلى واردات أمريكية من فروع و توابع الشركات الأم المستقرة في الولايات المتحدة[2].

و للتأكيد على دور الشركات متعدية الجنسية في المعاملات الاقتصادية الدولية، يمكن أن نشير إلى أن إجمالي إيرادات الشركات الخمسمائة الأكبر، بلغ 11.4تريليون دولار عام 1997. و لندرك ضخامة هذا الرقم نقارنه بإجمالي الصادرات العالمية البالغ 2.2 تريليون دولار بنفس العام، و تشير الإحصاءات إلى أن كبرى الشركات متعدية الجنسية تجاوزت قيمة مبيعاتها الناتج المحلي الإجمالي لكثير من البلدان في عام 1997[3].

تراجع دور و مكانة الدولة، انطلاقا من انحسار دور الدولة الاقتصادي و الاجتماعي، مع تنامي دور الشركات متعدية الجنسية، و في ظل آليات السوق و الاستغناء عن بعض وظائف الدولة الموروثة، بما في ذلك الأمن الداخلي و البريد و الاتصالات،و غيرها من القطاعات الإستراتيجية.

و الأهم هو أن التغير في مجال السياسة الاقتصادية و المالية في ظل تحكم آليات السوق في هذه السياسة قد أدى إلى إضعاف دور الدولة الاقتصادي، حتى في مجال النقدي و المالي حيث انتزع القطاع الخاص من الدولة الحق في خلق النقود بعد تعويم العملات، و التعامل ببطاقات الائتمان التي لا تخضع لإشراف أي جهة، و أصبحت أداة دفع تحل محل النقود، و أدى غياب الدولة الانضباطي للبنوك المركزية إلى تزايد حجم المضاربات المالية.

---

[1] – المركز العربي للدراسات الإستراتيجية: التحولات العالمية و مستقبل الوطني العربي في القرن الحادي و العشرين، دمشق 2000 ص 133.

[2] – نفس المرجع ص: 133.

[3] – نفس المرجع ص: 134.

3-2- الإقليمية الجديدة:

مع مجموعة التغيرات و التحولات، و مع قيام منظمة التجارة العالمية، برزت الإقليمية الجديدة على نحو واضح، إحياء لأفكار الستينات، و لكن في إطار جديد يتمثل في تزايد تحرير التجارة، و إزالة العوائق الجمركية و غير الجمركية. و انطلاقا من الحاجة إلى تدعيم التكتلات الاقتصادية الإقليمية، أعيد إحياء السوق المشتركة لأمريكا و السوق المشتركة الجنوبية في أمريكا اللاتينية بين الأرجنتين و البرازيل و الأرجواي وبارجواي. هذا إلى جانب الانطلاق الذي شهدته التكتلات الاقتصادية الدولية في أوربا (الاتحاد الأوربي) و في أمريكا (الولايات المتحدة – كندا- المكسيك-NAFTA).

و قد تبلورت سياسة التكتل الإقليمي في ظل الظروف المستجدة، انطلاقا من أن الدول الصناعية، رغم القوة الاقتصادية التي أصبحت تمتلكها، كل على حدة، أصبحت تشعر أنها ليست قادرة (لوحدها منفردة) على مواجهة ظروف المنافسة الحرة مع تنامي دور الشركات متعدية الجنسية، و إنها إذا أرادت أن تضاعف من فرصها في احتلال مواقع جديدة في السواق العالمية، فإن مقتضيات ذلك، هي بناء أسواق عالمية، وسيطة، تكون أكثر قدرة على حمايتها و السيطرة عليها، مما يساعدها في مواجهة المنافسة الحرة بحظوظ أكبر و وجود أقوى.

و تعكس هذه التكتلات الاقتصادية درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الدولي و الاستثمارات و التجارة و أنواع التبادل الأخرى، في نفس الوقت الذي تعمل فيه الشركات متعدية الجنسيات على إيجاد نوع من ترابط بين هذه التكتلات.

و إذا ما تذكرنا أن أنظمة التكامل الاقتصادي و التكتلات الاقتصادية بكل صورها تشمل حوالي 75% من دول العالم، و حوالي 80% من سكان العالم، وتسيطر على حوالي 85% من التجارة العالمية، لأدركنا مدى الآثار التي تحملها التكتلات الاقتصادية على الاقتصاد العالمي الجديد و توجهاته و خاصة إذا علمنا أن اتفاقية الجات و منظمة التجارة العالمية تسمحان بقيام التكتلات الاقتصادية الإقليمية[1].

[1] - المركز العربي للدراسات الإستراتيجية: التحولات العالمية و مستقبل الوطني العربي. مرجع سابق ص 119.

3 -2-1-التكتلات الاقتصادية الكبرى.

تعد التكتلات الاقتصادية من أهم السمات و الأدوات التي تميز النظام العالمي الجديد، حيث تسعى هذه التكتلات إلى مواجهة تحديات العولمة و الخروج بأكبر الفوائد المالية والتجارية في ظل التشابك المعقد لمنظمة المصالح الاقتصادية العالمية المستحدثة. و يشهد عالم اليوم عددا كبيرا من التكتلات الإقليمية و القارية التي تسعى إلى تحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو مشتركة، و قد شهدت أواخر الثمانينات و حقبة التسعينات ولادة الغالبية العظمى من هذه التنظيمات، بينما نجحت بعض التكتلات القديمة في إعادة ترتيب هياكلها و أهدافها بما يتناسب مع مستجدات المرحلة الاقتصادية الراهنة. و فيما يلي نستعرض بعض النماذج من هذه التنظيمات:

أولا: التكتل الاقتصادي الأوربي.

و هو من أكبر و أهم التكتلات الاقتصادية الأوربية، و الذي بلغ في تكامله الإقليمي مرحلة متقدمة بعد 50 سنة من النشاط بدأ من مشروع شومان لإنشاء جماعة الفحم والصلب سنة 1936 وصولا للوحدة النقدية مع بداية الألفية الثالثة، لقد انتقل هذا التكتل من مجموعة أوربية مشتركة إلى اتحاد أوربي عبر مراحل نذكر أهمها.

- السوق الأوربية المشتركة.

و هو الاسم الشائع للجماعة الأوربية التي تكونت بعد التوقيع على معاهدة روما يوم 25 مارس 1957 حيث اتفق فيها على إنشاء " الجماعة الاقتصادية الأوربية" و أيضا إنشاء " الجماعة الأوربية للطاقة الذرية" و مع حلول أول يوليو 1967 نجحت الدول الست الموقعة على تلك المعاهدة في دمج كل من جماعة الفحم و الصلب، و الجماعة الاقتصادية الأوربية، و جماعة الطاقة الذرية في منظمة واحدة هي " الجماعة الأوربية " التي أطلق عليها اسم " السوق الأوربية المشتركة" و اتفق على اكتمال مقوماتها في فترة تتراوح بين 12، 15 عاما و تلخصت أهداف تلك السوق في الآتي:[1]

- إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات بين الدول الأعضاء.

- إلغاء القيود الكمية على الصادرات و الواردات بين دول السوق.

- وضع تعريفة جمركية موحدة على الواردات من الدول غير الأعضاء.

[1] أحمد علي غنيم، السوق الأوربية المشتركة حاضرها و مستقبلها، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة 1986.

- إلغاء العقبات و إزالة العوائق التي تحد من انتقال العمل و رأس المال.

- إتباع سياسة زراعية مشتركة .

- رسم سياسة مشتركة للنقل.

- تعميق و تحقيق المنافسة الحرة في السوق المشتركة.

- تنسيق السياسة و معالجة الاختلال في موازين المدفوعات.

- تدعيم الاستثمار في دول السوق الخاصة في المناطق المتخلفة نسبيا داخل السوق.

- تحسين أحوال العمالة.

و يلاحظ أنه بعد عام واحد فقط من إنشاء السوق الأوروبية كانت الجماعة الأوروبية قد أنجزت إتمام الاتحاد الجمركي بين أعضائها و تم بموجبه إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء الست[1]، و كذا نجحت في إتباع سياسة زراعية مشتركة، و خلال العقدين التاليين توسعت الجماعة حيث ضمت في عام 1973 كلا من بريطانيا و الدانمرك وايرلندا ثم اليونان في عام 1981 و كلا من البرتغال و أسبانيا 1986، و بالتالي أصبح عدد الدول في هذا التاريخ اثني عشرة دولة.

و قد تم إنشاء بنك الاستثمار الأوروبي استكمالا لمقومات السوق، و الذي يهدف إلى تحقيق التوازن في التنمية الاقتصادية بين الدول الأعضاء، و كذلك صندوق التنمية لتشجيع الإنماء الاقتصادي داخل المقاطعات و مناطق النفوذ التابعة للدول الأعضاء، طبقا لاتفاقية روما.

- معاهدة ماستريخت و الاتحاد الأوربي.

لقد أصبح الاتحاد الأوربي ساري المفعول ابتداء من سنة 1993 طبقا لمقتضيات معاهدة ماستريخت لسنة 1992. و قد حددت هذه المعاهدة ثلاثة مراحل لتحقيق الوحدة الأوربية و تتمثل في ما يلي:

- **المرحلة الأولى (1994-2000)** ، و تهدف إلى تحرير عمليات الدفع و حركة رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى زيادة التعاون بين الهيئات العامة، ومزيد من التطابق في السياسة الاقتصادية و التعاون بين البنوك المركزية و الوطنية داخل المجموعة الأوربية.

[1] الدول الست المؤسسة للسوق طبقا لمعاهدة روما هي: بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، لوكسمبورج، هولندا.

* **المرحلة الثانية (1995- 1998)**، و تهدف إلى استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصديق على اتفاقية السوق الأوربية الموحدة من قبل جميع الأعضاء و التخلي عن سد العجز في الموازنات الحكومية عن طريق التعديل، و يتم في هذه المرحلة تقييم أداء اقتصاديات الدول الأعضاء، و التأكد من استعدادها للدخول في المرحلة الثالثة بعد تحقيق بعض الشروط منها على سبيل المثال، ألا يزيد معدل التضخم عن 1.5% من معدل التضخم في أكثر ثلاث دول تضخما في الاتحاد الأوربي بالإضافة إلى عدم زيادة سعر الفائدة للقروض طويلة الأجل من 2% بالنسبة لمتوسط سعر الفائدة في أقل ثلاث دول في الاتحاد من حيث معدلات التضخم، و أن تتحرك أسعار الصرف بدون انحرافات عن الأهداف الموضوعة، و تطبيق سياسة للإصلاح المالي بحيث لا يزيد العجز في الموازنة العامة للدول عن 3% من الناتج المحلي الإجمالي و ألا تزيد قيمة الدين العام عن 60 من هذا الناتج.

* **المرحلة الثالثة (1999-2002)**، و كانت تهدف إلى إنشاء البك المركزي الأوربي و الذي يقوم برسم السياسة النقدية للمجموعة الأوربية و إصدار العملة الموحدة على أن يبدأ برأسمال قدره 4 مليارات إيكو و تبلغ حصة ألمانيا فيه 25%. و قد تحققت هذه المرحلة بالفعل بإصدار العملة الأوربية الموحدة المتمثلة في اليورو في يناير 2001 من خلال تخلي دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي عن عملاتهم و العمل من خلال عملة اليورو التي أصبحت ثاني عملة في تسوية المعاملات الدولية بعد الدولار الأمريكي. و يلاحظ أن التكتل الاقتصادي الأوروبي قد دخل باستكمال هذه المرحلة إلى مرحلة الاندماج الكامل.

و من ناحية أخرى يلاحظ أن التكتل الاقتصادي الأوروبي يعمل على اتساع العضوية و ضم دول جديدة للاتحاد، فعند إعلان قيام الاتحاد الأوروبي في أول يناير 1993 كان عدد الدول الأعضاء 12 عضوا، و في عام 1994 وصل عدد الأعضاء إلى 15 عضوا بانضمام ثلاث دول جدد و هي السويد و النمسا و فنلندا، و في الطريق النرويج و دول أخرى .

و انتقل عدد أعضائه حاليا إلى 25 عضوا بعد انضمام عشرة دول من أوروبا الشرقية سنة 2004[1]. إضافة إلى توسيع عضوية ، قام الاتحاد الأوروبي بتوسيع علاقاته الاقتصادية مع دول البحر الأبيض المتوسط من خلال ما يسمى بالشراكة، حيث وقع اتفاقات شراكة مع كل من المغرب و تونس و الجزائر ومصر و سوريا...

[1] هذه الدول هي: بولونيا، المجر، التشيك، سلوفاكيا، سلوفينيا، لستوانيا، ليتونيا، لاتفيا، قبرص و مالطا.

و لعل أهم ما يميز الاتحاد الأوروبي، أن الاندماج الأوروبي يستمد صلابته الحقيقية من أسسه الاقتصادية كما وضعتها معاهدة ماسريخت، بالإضافة إلى المعايير الاقتصادية اللازم توافرها في الدول التي ترغب في الانضمام للتكتل الاقتصادي و الوحدة النقدية الأوروبية، لذلك فإن القرن الحادي و العشرين سيشهد تصاعد و تزايد قوة التكتل الاقتصادي الأوروبي ليكون من أهم التكتلات الاقتصادية التي سوف تلعب دورا رئيسيا في إدارة النظام الاقتصادي العالمي الجديدحيث يهدف الى :

– خلق سوق تجارية موحدة ذات قدرة إنتاجية أكثر كفاءة و طاقة استيعابية ضخمة بدون حواجز حدودية، و إلغاء القيود التعريفية، و القيود الكمية و التمييزية بين الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي.

–تعميق الاقتصاد الحر القائم على آليات السوق و تفاعل قوى العرض و الطلب و احترام مبدأ المنافسة و زيادة قدرة المنتجات على التواجد في الأسواق العالمية أو الدولية.

–انتقال دول التكتل الاقتصادي الأوروبي من مرحلة التكامل و التنسيق إلى مرحلة الاندماج الفعلي بما يسهل من عملية الاستخدام الأمثل للطاقات و الموارد، و بما يعزز من دفع معدلات التقدم الاقتصادي و العلمي و التطور الاجتماعي و الثقافي.

– دخول القرن الحادي و العشرين بصورة تسمح للتكتل الأوروبي بأن يلعب دورا أكثر فعالية في كافة المجالات الاقتصادية بل و السياسية.

– تحقيق الوحدة النقدية الأوربية و الاستقرار في أوروبا، و إقامة البنك المركزي الأوروبي، و تحويل وحدة النقد الأوروبية من وحدة حسابية إلى وحدة نقد حقيقية، من خلال تعزيز تنسيق السياسات النقدية للدول الأعضاء في التكتل.

–العمل بصفة مستمرة صوب تقريب السياسات الاقتصادية و النقدية بين الدول الأوروبية الأعضاء في التكتل الاقتصادي.

– العمل بشكل أكثر فعالية على خفض معدلات التضخم، و كذا زيادة معدلات النمو، وخفض نسب البطالة بالإضافة إلى خفض معدلات الفائدة لإحداث الاستقرار الاقتصادي والرواج المطلوب في الدول الأعضاء في التكتل الاقتصادي الأوروبي.

ثانيا: التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية (NAFTA)

جاءت اتفاقية نافتا سنة 1992 بين الولايات المتحدة الأمريكية و كندا والمكسيك لتوسيع اتفاقية التجارة الحرة التي كانت قد أبرمت بين الولايات المتحدة الأمريكية و كندا سنة 1989.

و هذا التكتل خلافا للتكتل الأوروبي يترك الباب مفتوحا أمام بلدان أمريكا اللاتينية وبلدان حوض المحيط الهادي للانضمام. و تجدر الإشارة إلى أن الاتجاه لضم المكسيك إلى التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية، ابتداء من أول يناير 1989، جاء بسبب ما حققته اتفاقية التجارة الحرة من مكاسب لكل الولايات المتحدة و كندا، حيث ازداد حجم التجارة والاستثمارات من 131 مليار دولار عام 1987 إلى 375 مليار دولار عام 1990، بمعدل نمو 33.6% ، كما نمت تجارة الخدمات بين الجانبين من 8،14 مليار دولار عام 1987 إلى20.2% مليار دولار عام 1990 بمعدل نمو 36.5%، و نمت أيضا استثمارات الولايات المتحدة الأمريكية المباشرة في كندا من 57 مليار دولار عام 1987 إلى 71 مليار دولار في عام 1990، أي بمعدل نمو 24.6%و ازدادت الاستثمارات الكندية في الولايات المتحدة بنسبة 50% أثناء الفترة 1987-1990 من 22 مليار إلى 33 مليار دولار[1*].

و يضاف إلى هذا السبب، سببا آخر هو السعي إلى زيادة الاستثمارات الأمريكية والكندية في المكسيك، إلى جانب سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى تكوين تكتل اقتصادي يتكافأ مع التكتل الاقتصادي الأوروبي الذي دخل مرحلة الوحدة الاقتصادية في أول يناير 1993، و لذلك يمكن القول إن إستراتيجية التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية هي إستراتيجية دفاعية هجومية.

* **أهداف التكتل:** يسعى هذا التكتل إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها:

- زيادة معدلات النمو للبلدان الأعضاء.

- إلغاء الحواجز الجمركية، و تحرير التجارة و زيادة الاستثمارات بصورة تؤدي إلى زيادة حجم التجارة الدولية للدول الأعضاء مع العالم الخارجي ، و في نفس الوقت زيادة حجم التجارة البينية فيما بين الدول الثلاث الأعضاء.

- زيادة الاستثمارات الأمريكية و الكندية في المكسيك لزيادة فرص العمل أمام العمالة المكسيكيـــــــة، و في نفس الوقت فتح السوق المكسيكية التي كانت مغلقة أمام السلع الأمريكية.

[1] - عبد المطلب عبد الحميد: النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مرجع سابق ص : 128.

– علاج مشكلات البطالة في الدول أطراف التكتل، بزيادة الطاقات الإنتاجية الجديدة وبالتالي تعظيم فرص العمل أمام الراغبين.

– تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول التكتل الاقتصادي، القائم على المزايا النسبية والمزايا التنافسية لكل دولة.

– زيادة القدرة لدول التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية، على التعامل مع التكتلات الاقتصادية العملاقة الأخرى، و تحقيق ميزة تنافسية في مواجهة الصادرات من دول تلك التكتلات الأخرى، و زيادة القدرة التنافسية على الدخول إلى منطقة جنوب شرق آسيا بصفة خاصة و التي تشهد أعلى معدلات نمو في العالم.

– محاولة تعزيز موقف الولايات المتحدة الأمريكية في سعيها لقيادة الاقتصاد العالمي، و تنشيط التجارة العالمية و محاربة انتشار الكساد الاقتصادي، و مواجهة سياسات الحماية التجارية في أوروبا و آسيا و بالتحديد اليابان[1].

تشير الكثير من التوقعات و الدراسات حول المزايا و مدى الاستفادة التي يمكن أن تعود من قيام التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية، إلى أن هذه المزايا كثيرة، حيث يكفي القول إن إحدى الدراسات أشارت إلى أن هذا التكتل ، سيؤدي إلى زيادة الرفاهية (الدخل) بين 2,2 –6,1 مليار دولار في الولايات المتحدة و 1,6 – 5,8 مليار دولار في المكسيك، و2,8 مليار دولار في كندا[2].

ثالثا: التكتل الاقتصادي الأسيوي:

في ظل تزايد معدلات النمو الاقتصادي في جنوب شرق آسيا و ازدياد مساهماتها في التجارة الدولية، تعرف التكتلات في هذه القارة تطورا و تغيرا مستمرا، و اهتماما كبيرا سواء من جانب اليابان أو من جانب النمور الأسيوية الصاعدة أو ما يسمى بالدول الصناعية الجديدة، و يهدف هذا الاتجاه في إقامة وتفضيل هذه التكتلات إلى رغبة الدول الأسيوية من حماية نفسها من التكتلات الأخرى و خاصة م ن التكتلات الأمريكية والأوروبية و من التغيرات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

و الملاحظ هو أن إمكانيات هذه القارة قادرة على خلق تكتل اقتصادي يكن على قدم المساواة مع التكتل الاقتصادي الأوروبي و التكتل الاقتصادي الأمريكي.

---

[1] – عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سابق ص 129.

[2] – نفس المرجع ص 140.

بل و إذا نظرنا إلى القوة الاقتصادية المتنامية للصين، و يبدو أن المسألة تتوقف برمتها على تصحيح العلاقات و تصفية الخلافات التاريخية بين اليابان و دول جنوب شرق آسيا، و هو ما أدى إلى إعلان ما يسمى بمبدأ كايفو Kaifo Doctrine و يعني هذا المبدأ التأكيد على عدم رغبة اليابان في السيطرة الاقتصادية و السياسية على هذه المنطقة و رغبتها في إجراء مصالحات شاملة مع الأيديولوجيات السابقة و خاصة كوريا الشمالية و فيتنام و تحسين البيئة النفسية في المنطقة عموما[1].

و في هذا الإطار يمكن أن نجد أن هناك محورين للتكتل الاقتصادي في منطقة شرق آسيا و غرب الباسيفكي: المحور الأول يتمثل في قيام رابطة جنوب شرق آسيا المعروفة باسم الآسيان ASEAN و المحور الثاني نجده في جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكية و المعروفة اختصارا باسم APEC والذي أصبح حاليا تكتلا عابرا للإقليم بحيث انضمت إليه دول من خارج أسيا.

- رابطة جنوب شرق آسياASEAN:

و يتكون تكتل الآسيان من سبعة دول هي تايلاند و سنغافورة و ماليزيا و بروتاي و اندونيسيا و الفلبين و الفيتنام[2].

فرغم الوزن النسبي لهذا التكتل في التأثير على اتجاهات النظام الاقتصادي العالمي الجديد، فقد أرسى خطة هامة على طريق تأسيس جبهة منظمة مضادة ضد الولايات المتحدة الأمريكية في جنوب شرق آسيا على الرغم من أن النمو في التعاون الاقتصادي وتكامل أسواق دول التكتل ظل محدودا إلا أنه من الملاحظ أن دول هذه الرابطة الأسيوية تتجه إلى تعميق مجالات التعاون الاقتصادي فيما بينها و زيادة التبادل التجاري، بل ومحاولة اتخاذ منهجية لتحسين الروابط الاقتصادية مع الأعداء الأيديولوجيين في المنطقة، بدليل انضمام فيتنام إلى رابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان) في 28-7-1995 مع ملاحظة أن تكتل رابطة جنوب شرق آسيا يتزايد دوره في التجارة العالمية بشكل مطرد، بدليل أنه بعد أن كانت صادراته تمثل حوالي 3,1 %من إجمالي الصادرات في العالم عام 1987، (وحوالي 11,3 %من إجمالي صادرات الدول النامية)، فقد وصلت هذه الصادرات إلى حوالي 5,2% من إجمالي الصادرات في العالم (و حوالي 16,8% من إجمالي صادرات الدول النامية)[3]. بالإضافة إلى أن رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان) كانت لها وضع مميز في مفاوضات الجات، زادتها قدرة على المساومة الجماعية والتفاوض.

---

[1] - محمد السعيد سعيد، الكتل التجارية الدولية و انعكاساتها على الوطن العربي، مرجع سبق ذكره ، ص 333.

[2] - أنظمت فيتنام في 1995/07/28.

[3] - مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي ، ص 192.

إضافة إلى هذه التكتلات الكبرى التي تقودها الدول القوية، شهدت إفريقيا و أمريكا اللاتينية عددا من التجمعات و التكتلات الاقتصادية الإقليمية ذات الأوزان الضعيفة الأثر في الاقتصاد العالمي، لأنها كانت تشكل من دول ضعيفة التقدم الاقتصادي و التكنولوجي و مساهمتها في التجارة الدولية لا تمثل وزنا كبيرا.

و يلاحظ أن التكتلات تمثل أهم أدوات النظام الاقتصادي العالمي الجديد للزيادة في حجم التجارة الدولية، و تعميق الاعتماد المتبادل. الآثار المصاحبة لها في زيادة الاستمارات الأجنبية المباشرة عبر مناطق العالم المختلفة.

فأهمية هذه التكتلات في النظام الاقتصادي العالمي الجديد جعلت الدول الكبيرة والعملاقة اقتصاديا تبحث عن أشكال جديدة للتعاون و الشراكة الاقتصادية للاستفادة من أسواق أوسع و أكبر.

المبحث الثالث : تحديات البنوك العربية في ظل العولمة

- **البنـــوك وأزمات سعـــر الصرف في ظل العولمة:**

إن حدوث أزمة 1994 م بالمكسيك أثارت تساؤلات عديدة حول مدى قدرة الإقتصاديات الناهضة والأسواق الناشئة على التكيف مع الصدمات الخارجية التي تحدث في ظل العولمة وهذا نتيجة للتحرير الإقتصادي والمالي وزادت حدة هذه الأزمة عند إنخفاض قيمة العملة الوطنية البيزو في 1995 وهذا بحوالي 40 % من قيمتها .وترجع اسباب مثل هذه الازمات الى :

أ- إرتفاع سعر الفائدة ، والتوسع في الإئتمان الممنوح من الجهاز المصرفي .

ب- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية

ج- سلسلة الإضطرابات المالية والتقلبات في سعر الصرف أدت إلى إنخفاض الإستثمار غير المباشر من جهة ، ومن جهة أخرى التساهل في السياسة النقدية

- **البنـــوك وغسيـــل الأموال في ظـــل العولمة :**

تمثل ظاهرة ما يعرف بغسيل الأموال وعائدات الجرائم إحدى الظواهر المقلقة للعالم في الآونة الأخيرة.واحدى التحديات التي تواجه الانظمة المصرفية وهو مزاولة نشاط ظاهري مشروع في ذاته (كالمطاعم الفاخرة ومحال بيع الملابس ... إلخ) ويعتبر ذلك غطاء لنشاط آخر غير مشروع كالإتجار في المخدرات أو أي نشاط إجرامي آخر ، ويتم إيداع الأموال غير النظيفة المتحصلة عن النشاط الإجرامي ، كما لو كانت متحصلة عن النشاط الظاهري المشروع وبصفة عامة فإن إيداع أو توظيف أو إستثمار الأموال الغير النظيفة يستهدف إلباسها صورة مشروعة في نهاية المطاف .

غسيل الأموال هي عمليات متتابعة ومستمرة في محاولة متعمدة لإدخال الأموال القذرة الناتجة عن الأنشطة الخفية غير المشروعة التي تمارس من خلال ما يسمى بالإقتصاد الخفي ، في دور النشاط الإقتصادي للإقتصاد الرسمي أو الظاهرة لإكتسابها صفة شرعية عبر الجهاز المصرفي وأجهزة الوساطة المالية الأخرى .وبالتالي:

- غسيل الأموال هو إعطاء صيغة جديدة ونظيفة للأموال غير شرعية الناتجة عن مزاولة الأعمال الغير شريفة .و يشير الواقع العملي إلى أن بعض القيادات المصرفية ، تتردد في قبول مبدأ مواجهة ومكافحة غسيل الأموال ، لسببين رئيسيين : السبب الأول يتلخص في أن المبدأ العام في قبول الإيداعات هو تشجيع المودع على الإيداع لأنه الممول للبنك ، ولذا كانت سرية الحسابات ، والسبب الثاني هو أنه قد ينتهي الأمر إلى تحميل البنوك المسؤولية عن قبول إيداعات غير نظيفة رغم أن ذلك قد يتم بحسن نيـــة .

بالإضافة إلى ذلك فإن هؤلاء المترددون في مواجهة غسيل الأموال سيوقونهم و غيرهم من صناع القرار ، العديد من الأسانيد لتأييد وجهة نظرهم ، تتلخص الحجـــة الأولـــى في أن المال ليس له رائحة ، أما الحجة الثانية فتشير إلى أن المجتمعات بحاجة إلى رؤوس الأموال للتنمية الإقتصادية ، أما الحجة الثالثة فترتكز حول أنه قد يترتب على مواجهة ومكافحة غسيل الأموال زعزعة الثقة في المؤسسات المصرفية والمالية ، أما الحجة الرابعة فتشير إلى أن الدعوى إلى إتخاذ إجراءات ضد غسيل الأموال تتعارض مع التحرير الإقتصادي ، ويضيفون في الحجة الخامسة ، التي تعني أن إجراءات مكافحة غسيل الأموال قد تضر بالوضع التنافسي بالبنوك .

ورغم كل هذه الحجج الخمسة وغيرها فإنه قد ثبت بالأدلة القاطعة بأن عمليات غسيل الأموال تضر ضررا بالغا ، وتؤثر سلبيا على البنوك ذاتها ، وعلى البنك نفسه الذي يتعامل معتمدا في عمليات غسيل الأموال ناهيك عن الآثار السلبية الضارة بالإقتصاد القومي بل بالإقتصاد العالمي ، ومن ثم تزايدت بقوة إستراتيجيات المواجهة لعمليات غسيل الأموال في ظل العولمة سواء على المستوى المحلي أو على المستوى العالمي .

فلا ينبغي لحداثة ظاهرة غسيل الأموال القذرة بفرضياتها المتنوعة ،وحيل التمويه المصرفي المعقدة التي تتم بها أن تحول دون إهتمام المشرع الوطني بمكافحتها بالتحريم والعقاب ، ورغم أهمية السلاح الجنائي بوظيفته الرادعة فلا يجب إهمال دور الإستراتيجيات الوقائية في مكافحة هذه الظاهرة وتلك مهمة قطاعات عديدة في الدول المعنية ، فليس ثمة ما يحول دون تطوير النظم الرقابية المصرفية الوطنية على نحو يجعل ممكنا رصد حركة الأموال غير النظيفة وتسيير إكتشافها منذ البداية ، دونما الإخلال بمبدأ سرية الحسابات والمعاملات المصرفية ويتطلب ذلك إستحداث أجهزة أو لجان مصرفية داخل القطاع المصرفي نفسه تضمن من ناحية شفافية حركة رؤوس الأموال المودعة وسائر المعاملات المصرفية الأخرى ، وتحرص من ناحية أخرى على سرية هذه المعاملات ، ومن الملائم كذلك إعطاء المؤسسات المصرفية حق التثبت من شرعية مصدر الأموال المودعة ، لا سيما في الحالات التي تثور فيها الشكوك المستفادة من بعض الملابسات ، وعلى أية حال وفيما عدا الوسائل الوقائية ، فليس من شك في ضرورة تحريم وعقاب مختلف جوانب هذه الظاهرة ، ومع هذا فلا يجب الإستهانة ببعض الإشكاليات القانونية المرتبطة بتحريم غسيل الأموال وعائدات الجرائم ، وتجدر الإشارة إلى وجود طائفتين من الإشكاليات التي قد تنتقص ، وربما تعطل أحيانا هذا الدور الجنائي في نطاق التشريع الجنائي الوطني وهمـــا :

1- إشكاليات التكييف القانوني لظاهرة غسيل الأموال وعائدات الجرائم .

2- إشكاليات التوفيق مع المبادئ القانونية المعترف بها وقواعد العمل المصرفي .

*** العولمة و النشاط المصرفي العربي :**

أظهرت الأزمات الإقتصادية اتي تعرضت لها بعض دول العالم كأزمة دول جنوب شرق آسيا خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين ، أن ضعف صحة الجهاز المصرفي كانت السبب في هذه الأزمات ، و لا شك أن هذه النتيجة تثير في الأذهان سؤالا في غاية الأهمية عن صحة الجهاز المصرفي العربي و موقعه على الخريطة المصرفية العالمية و ما يصادفه من تحديات راهنة و مستقبلية و يمكن الإجابة عن ذلك من خلال التحليل التالي :

1- سلبيات المصارف العربية : إن المصارف العربية في ضوء أوضاعها الحالية تتسم بسلبيات كثيرة تضعف دورها و أهمية أعمالها الإنمائية ، و يمكن تلخيص هذه السلبيات بأربعة أمور أساسية هي :**1**

أولها :شدة التركز المصرفي :في غالبية الدول العربية و هذا ما يطلق عليه البعض "التخمة المصرفية" و هذا ما يبرز الحاجة الملحة إلى عمليات إندماج واسعة بين المصارف العربية ، لقيام مصارف كبيرة قادرة على تطوير الصناعة المصرفية ، أسوة بما قامت به المصارف في الدول الغربية من تأسيس مصارف عملاقة .

ثانيها : ضآلة حجم المصارف العربية: مقارنة بالمعايير العالمية فعلى الرغم من أن عدد المصارف العربية التجارية يبلغ 267 مصرفا و إجمالي موجوداتها المبنية في موازناتها المجمعة بحسب بيانات إتحاد المصارف العربية تجاوز ترليون دولار عام 2005 ، فإنها مبالغ ضئيلة مقارنة بالمصارف العالمية ، أو حتى بمصرف عالمي واحد.

ثالثها : عدم قدرة المصارف العربية ذات الكفاءة المتدنية على منافسة المصارف الأجنبية في ال أسواق المصرفية المحلية لإستخدام هذه المصارف الأساليب الجديدة القائمة على التقنية العالمية و الرساميل الكبيرة و الخدمات المستحدثة و الكفاءات البشريةالمميزة.

رابعها : زيادة تكاليف خدمات المصارف العربية نظرا لضخامة بند الأجور و الرواتب منسوبا إلى الإيرادات ، ما يعكس مدى الإنفاق الزائد على تأدية الأعمال المصرفية التقليدية في وقت تتجه فيه المصارف العالمية إلى خفض مصاريفها التشغيلية.

---

1 سميح مسعود ، المصارف العربية بين التفتيت و الإندماج ، الأسواق العربية ، جريدة الحياة اللندنية ، 2006 .http://www.alaswaq.net/views/2006/10/14/3486.html

2- البنوك العربية و تحديات العولمة : شهد القطاع المصرفي العالمي العديد من التطورات خلال العشر سنوات الأخيرة ، و يمكن إيجاز هذه التطورات في هذا المجال و التي ستأثر على مستقبل المارف العربية في الآتي :[1]

1- تزايد عمليات الإندماج بين المصارف العالمية مما أدى إلى خلق كيانات مصرفية عملاقة أصبحت تهدد المصارف الصغيرة و تجعل من القرن الراهن قرن المؤسسات.

2- حدود تقدم تكنولوجي ضخم في مجال العمل المصرفي ، مما ساعد المصارف العالمية على تحسين و تنوع الخدمة و سرعة تقديمها خارج الحدود بإستغلال ثورة الإتصالات و المعلومات.

3- الإنتشار السريع لمفهوم البنوك الشاملة و دخول العديد من البنوك الدولية إلى مجال الوساطة المالية في أسواق المال و خدمات التأمين و عدم الإقتصار على عملية تلقي الودائع و الإقراض ظهور أفكار مصرفية جديدة مثل البنك الإلكتروني و بنك العميل و الربط بين البنوك.

4- إحتدام المنافسة العالمية و مواجهة الدول العربية بالمنافسة بين المصارف الأجنبية داخل الأسواق العربية نفسها.

5- ظهور بعض العمليات المالية الحديثة مثل عمليات غسيل الأموال من خلال المصارف و حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل أو ما يعرف بالنقود الساخنة ، و التي تهدد الجهاز المصرفي العربي و يتطلب الأمر التنبه لها.*

أمام هذه التحديات تحتاج من المصرفين العرب إلى إدراك واع لها و لاتجاهاتها وهذا يقتضي من الدول العربية إعادة هيكلة قطاع المصارف، و تطوير التشريعات والقوانين المنظمة لاعماله و النهوض بعمليات التحديث و استخدام التكنولوجيا، و التركيز على التدريب، وتفعيل دور إتحاد المصارف و الاستفادة من التجربة الأوروبية في مجال التعاون المصرفي.

و في ظل هذا التطور المنتظر للمصارف العربية هناك آمال معقودة على ان ينجح القطاع المصرفي العربي في توفير المناخ اللازم للاستثمارات المشتركة و التجارة البينية، و أن ينجح كذلك في تنشيط عمليات الاندماج بين المصاف العربية لتكوين تكتلات قوية تستطيع المنافسة، و أن يقدم خدمات مصرفية حديثة لكل العملاء العرب، و أن ينجح في استعادة الاموال العربية المودعة في الخارج.

[1] - المرجع السابق .

العولمة ، البنوك و أزمات سعر الصرف في الجزائر.

في ظل العولمة وفي عقد التسعينات لوحظ أن التحرر المالي و المزيد من العولمة المالية يـــؤدي إلى حدوث أزمات مالية ذات آثار ضخمة ، وفي الغالب تكون مصحوبة بانهيار في بعض العملات الوطنية ومن ثم تغيرات شديدة و قوية في سعر صرف العملة في البلد محل الأزمة ، بما يطلق عليه أزمـــات سعر الصرف تعود أولى بدايات الأزمة إلى انخفاض سعر النفط الذي أدى بدوره إلى انخفاض السيولة الجزائرية من العملة الصعبة و منه تخفيض الاستيراد و الشروع مباشرة في تخفيـــــض الدينار منذ 1986 وهذا بسبب:

* محاولة تقريب سعر الصرف الرسمي بسعر الصرف الموازي .
* تشجيع الصادرات الجزائرية و إعطائها تنافسية اكثر في السوق العالمية .
* تحرير الأسعار الداخلية للكثر من المنتجات المدعمة و التي لا نعكس في الواقع السعر الاقتصادي التوازني.
* محاولة تقليص العجز المالي الذي تعاني منه المؤسسات الاقتصادية العمومية عن طريق إعطـــائها الحرية التامة في تقرير سعر متوجاتها.
* تطبيق شروط صندوق النقد الدولي من اجل الحصول على المساعدات المالية كعقد من نوع (stand by) .
* محاولة إعطاء الدينار الجزائري صبغة التحويل.

تأثير العولمة على سلطة البنك المركزي

في ظل حرية انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود بحيث عن أعلى عائد قد تتدفق للبلد مكيات ضخمة من الأموال بشكل مفاجئ و يدفعها في ذلك انخفاض أســـعار الفائـــدةو تردي النمو في البـــــلـــــدان الصناعية وسعيا لاغتنام فرص ارتفاع سعر الفائدة المحلي إذا كان سعر الصرف ثابتا في هذه الحالة تفقد السلـــطة النقدية سيطرتها على الكتلة النقدية ، مما قد تؤدي إلى حدوث التضخم و تغير أســـــعار الفائدة الحقيقية ، مع تزايد درجة العولمة المالية تخرج مسالة تحديد سعر الفـــــــائدة من سلطة البنك المركزي، إذا يفترض انه مع زيادة حرية رؤوس الأموال تصبح أسعار الفائدة المحلية قصيرة الآجل مرتبطة بشكل متزايد مع أسعار الفائدة العالمية قصيرة الآجل ،و بتوقعات الحركة القصـــــيرة الآجل

لسعرالصرف أي حاله تكافئ سعـــــر الصرف المغطى و عليه فإن محاولات بلد ما لوضع أسعار الفائدة و أسعار الصرف لا تتفق مع حالة تكافؤ سعر الفائـــــدة يمكن أن يؤدي إلى تدفقات كبيرة للداخل أو الخارج لرؤوس الأموال قصيرة الآجل ومن ثم فإن قدرة البلد على استخدام السياسة النقدية و سعر الصرف لتحقيق أهداف منفصلة للاقتصاد الكلي ستصبح مقيدة بزيادة حركة راس المال ناهيك عن وقوع الاقتصاد القومي في يد المضاربين الماليين ،حيث يشير البعض على انه إذا ما اتفقت كافة البنوك المركزية في العالم فيما بينها على اتخاذ موقف معين لحماية عملية ما في مواجهة هجوم المضاربين فإن أقصى ما يمكن أن تجمعه هذه البنوك المركزية هو 14 مليار دولار يوميا مقارنة مع 800 مليار دولار يستطيع المضاربون الماليـــون العالميـــون ضخها في السوق و هذا يعني أن .إمكانياتهم تفوق 55 مرة البنوك المركزية الموجودة في العالم مجتمعة.

<u>تأثير العولمة على السيادة الوطنية في مجال السياسة المالية:</u>

إ ذ أنها تحد من هذه السيادة فمع تحرير حساب رأس المال يصبح في إمكان المستثمرين المحليين من أبناء البلد استثمار أموالهم في أي مكان تبعها لارتفاع معدل العائد المتوقع، و في الحالات التي يتأثر فيها الاستثمار بالاعتبارات الضريبية تلجا الشركات المتعددة الجنسيات و كبار المستثمـــــــــرين في البلدان الصناعية إلى الخروج باستثماراتهم إلى المناطق و الدول التي تنخفض فيها معدلات الضـــــــرائب على الدخول و الأرباح .

و هناك تسابق الآن على تخفيض الضرائب إلى أدنى حد كوسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية ،الأمر الذي أدى ليس فقط إلى خفض حصيلة موارد الدولة من الضرائب، بل و إضعاف فاعلية السياسة المالية في تحقيق أهدافها .

ومع تزايد خروج رؤوس الأموال للاستثمار خارج الحدود الوطنية تزداد معدلات البطالة في البلدان التي يحدث فيها هذا الخروج و لمواجهة هذا السلوك تلجأ الحكومات إلى خفض الضرائب على دخول الشركات و هو ما يؤدي إلى زيادة العجز للموازنة العامة و إجبار الدولة على التخلي عن جزء من سيادتها

خلاصـــة:

نظرا لأهمية الجهاز المصرفي فإن الكثير من الدراسات تشير إلى أن للعولمة آثار واسعة النطاق عليه في جميع دول العالم، و خاصة منه العالم العربي لذا يجب عليه أن يجد الطرق و السبل الممكنة ليصنع القوة الاقتصادية التي تستطيع أن تنافس القوى العالمية الكبرى.

الخاتمة

الخاتمـــــــــــة

حدثت تغيرات كبيرة على الساحة العالمية، و قد صاحب هذا التغير موجات مماثلة من التطور على القطاع المالي و المصرفي، من خلال بحثنا هذا الذي حاولنا أن نعالجه بطريقة مختلفة متمثلة في الصعوبات و التحديات.

كانت بدايتها بالجهاز المصرفي الذي هو أساس اقتصاد أي دولة، المتخلفة منها و المتقدم، فهو يثر بشكل مباشر على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و يعكس ثقافة الشعوب، فيما إذا كانت متفتحة على كل ما يحدث في عالم المال و الأعمال.

أما فيما يخص ظاهرة العولمة التي تعتبر من بين أهم التحولات الإقليمية و العالمية المعاصرة فهي بمختلف تجلياتها و أشكالها تعني سيطرة الرأس مالية العالمية من خلال انفتاح الاقتصاديات و الأسواق على بعضها البعض مما يعني حرية المبادلات و العيش فيما يسمى بالقرية الكونية، و لقد كان وراء هذا الإنفتاح الكبير للأسواق عدة عوامل من بينها، المنظمات الدولية بمختلف إتجاهاتها (البنك العالمي ، صندوق النقد الدولي ، المنظمة العالمية للتجارة) كل ذلك خدمة لمصلحة الشركات العالمية وضمانا لتوسعها و تسهيلا لعملية غزوها للأسواق الأجنبية الجديدة، و بإمتيازات كبيرة و من دون حواجز (يد عاملة ، مواد أولية ، ضرائب ...، ومما زاد قوة للعولمة هو التطور التكنولوجي و السريع في مختلف المجالات و خاصة في مجال الإعلام و الإتصال و هذا ما يؤكد صحة الفرضية التي تقضي بأن العولمة ظاهرة من صنع القوى العظمى في العالم، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ضمانا لنمو مؤسساتها وإقتصادها على حساب دول العالم الثالث.

و لقد ركزنا في موضوع العولمة على تأثيرها على الجهاز المصرفي، إذ يعتبر هذا الأخير أحد المجالات الحساسة و الهامة لأي مجتمع فهو الركيزة و القاعدة التي يستند لها نجاح أو فشل أي إقتصاد.

فقد شهد الجهاز المصرفي عبر أعوام متتالية تغيرات كان سببها الوحيد مجاراة العولمة من خلال سن قوانين عالمية جديدة تطبق على كافة الأنظمة المصرفية في مختلف الدول النامية منها و المتقدمة، و الجزائر كدولة نامية يواجه لإقتصادها حاليا تحديات داخلية و خارجية تمثلت إحداها في عملية تأهيل مؤسساتها الإقتصادية و المصرفية بغرض مواكبة التطورات و التغيرات العالمية الحاصلة.

وقد تم التأكيد في هذا البحث من أن محاولة التحديث و العصرنة للمنظومة المصرفية الجزائرية أصبح ضرورة ملحة في المرحلة الراهنة لإستكمال مسار الإصلاحات المصرفية، وتمكين البنوك الجزائرية من إكتساب المقومات التنافسية لمواجهة التحديات و الآثار السلبية التي فرضتها تغيرات البيئة المصرفية على المستويين الداخلي و الخارجي.

فقد كانت البنوك الجزائرية منظمة حسب قطاعات النشاط، و لا تتدخل إلا في تمويل إستغلال المؤسسات العمومية خلال مرحلة التخطيط المركزي، فإنها تطورت تدريجيا نحو إقتصاد السوق، و يتجلى ذلك من خلال سلسلة الإصلاحات التي قامت بها لمواكبة الركب الإقتصادي العالمي.

فلقد أصدر قانون النقد و القرض 90-10 والذي جعل ل "بنك الجزائر" مكانة مكنته من أن يكون أعلى سلطة نقدية في البلاد مجسدة فيه دور المراقب الصارم على البنوك الاخرى.

بالإظافة إلى عدة إصلاحات أخرى جعلت الجزائر تتخد إجراءات أكثر فاعلية خاصة وأنها في مرحلة جديدة تهدف إلى التعايش مع بيئة دولية قانونها الإنجاز و البقاء للإصلاح في ظل إنفتاح عالمي واسع على كل ما هو جديد بإسم العولمة.

و بالرجوع إلى نتائج الإصلاحات، فالقطاع المصرفي العمومي مازال يعاني لأن إطارات البنوك لم تكن قادرة على الإلمام بكل المعايير اللازمة لتسيير النظام و لإتخاذ القرار الخاص بإعتماد السوق، زيادة على ذلك تأثر المنظومة المصرفية حاليا تأثرا بالغا بمحيط غير مستقر و مقيد و لهذا وجب تجذير الإصلاحات و في نفس الوقت عليها أن تستمر في تأدية مهامها القديمة، إلا أنه ليس من الصعب إعادة تنظيم المحيط المصرفي بما أن السلطات الإقتصادية كانت دوما تحل محل البنوك بإصدار أوامر و تعليمات، إذ يجب على السلطات النقدية و المالية سواء تعلق الأمر بالتنظيم أو الإجراءات، أن تتكيف مع متطلبات إقتصاد السوق و العولمة لاسيما عن طريق إستقلالية أكبر و تنفيذ علاقات تعاقدية متوازية (إقتصاد منسق).

<u>النتائج العامة للدراسة:</u>

لقد قادنا هذا العمل للوصول إلى مجموعة من النتائج نورد أهمها فيما يلي:

1- لكي تساير البنوك الجزائرية التطورات الحديثة يجب عليها التطبيق الفعلي لقوانين النقد و القرض، و الرقابة على تنفيذها.

2- إننا لا نزال نعمل وفق نموذج يسود فيه النظام الإداري الموجه دون مراعات مقاييس المردودية، و بالتالي فإن الإصلاح يمر عبر شرط أن تعمل البنوك بعيدا عن الوصايا و الإملاءات و تأثير التوجه الإداري.

3- إن كافة الدراسات التي تم القيام بها منذ العشرية الأخيرة و المتعلقة ببرامج إصلاحات البنوك الجزائرية بقيت حبرا على ورق إذ أن هناك قوى داخل المنظومة المصرفية و خارجها من مصلحتها الإبقاء على هوامش من الضبابية الحالية.

4- التطور التكنولوجي القائم في ظل العولمة جعل الجهاز المصرفي يواجه العديد من الصعوبات خاصة في الدول المتخلفة.

5- يلاحظ أن التشريع المصرفي الجزائري قد ساير إتفاقية بازل الأولى و لكنه لم يساير بعد إتفاقية بازل الثانية، و ذلك بسبب أن هذه الإتفاقية لم تدخل حيز التنفيذ أو التطبيق النهائي إلا أن ذلك يجب أن لا يمنع المسؤولين عن الجهاز المصرفي من التحضير الجدي لذلك كما يحدث في معظم دول العالم.

6- مازالت البنوك الجزائرية لم تلعب بعد الدور الحقيق في الوساطة المالية نظرا لتأخرها عن مواكبة التطور الحاصل.

7- أصبحت العولمة تشمل جميع النواحي الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية.

8- هيمنة دولية لمجموعة محددة من الدول على العالم و بأدوات من صنعها، متحكمة في القرارات الداخلية للدول الضعيفة، أما أدواتها إقتصاديا (الشركات المتعددة الجنسيات، صندوق النقد الدولي و البنك العالمي).

<u>إقتراحات و توصيات :</u>

1- يجب التفكير في إعتماد أسلوب جديد للتسيير يتوقف على نوع التسيير المتلائم مع إقتصاد السوق.

2- على الرغم من أن بعض البنوك الجزائرية بدلت جهودا كبيرة للتطوير في الآونة الأخيرة، إلا أنها بعيدة بدرجة كبيرة عن المواصفات المطلوب توفرها للتعامل مع العالم الخارجي إذ لا يجوز التباطؤ بالعمل على تطبيق المعايير الدولية المطلوب توافرها في المؤسسات المصرفية، لأن الإلتزام بها يضعنا في موقف تفاوضي جيد.

3- يجب على السلطات النقدية و المالية أن تقوم بتطبيق النصوص التشريعية و التنظيمية لتنظيم المهنة المصرفية و ذلك عن طريق تطهير محافظ البنوك العمومية و إعادة رسملتها.

4- العمل على إقامة منظومة مصرفية ملائمة و ناجعة لضمان التمويل العادي للنشاط الإقتصادي عن طريق مجموعة من البنوك الكبرى التي تتماع بخدمات دفع موثوق بها و ناجعة.

5- إنشاء مصالح جوارية ذات نوعية عن طريق توسيع الخدمات عبر كامل التراب الوطني و نشر تكنولوجيات الإعلام و الإتصال الجديدة و تسهيل إستعمال شبكة الإنترنت.

6- محاولة التأقلم مع التغيرات الناتجة عن العولمة و العمل بما هو مفيد و يخدم مصالحنا.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1 / عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود و البنوك، الاساسيات و المستحدثات، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الاسكندرية 2007

2/ شاكر القزويني، محاضرات في إقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000

3/ عبد الرحمان توفيق، المناهج التدريبية المتكاملة، المفاهيم الحديثة لادارة البنوك، مركز الخبرات المهنية للادارة، الطبعة الثالثة، مصر، 2004

4/ عبد الاله نعمة جعفر، محاسبة المنشآت المالية، دار حنين و مكتبة الفلاح للنشر و التوزيع، الاردن، 1996

5/ زياد سليم رمضان و محفوظ أحمد جودة، ادارة البنوك، دار المسيرة و دار صفاء للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، الاردن 1996

6/ زكريا الدوري و يسرى السامرائي، البنوك المركزية و السياسات النقدية، دار اليازوري للنشر و التوزيع، عمان، 2006

7/ هيثم صاحب عجام، علي محمد سعود، التمويل الدولي، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن،2002

8/محمد الشمري، ناظم محمد نوري، الّنقود والمصارف، دار الكتب للطباعة والّنشر، جامعة الموصل العراق،1989

9/ مدحت صادق،" الّنقود الدّولية وعمليات الصّرف الأجنبي"، دار غريب للطباعة والّنشر والّتوزيع، مصر،1997

10/–حميد حمد السعدون ، السياسة الدولية ،العولمة و قضايانا ، دار وائل للطباعة و النشر ، عمان ، 1999–2000.

11/ محسن أحمد الخضيري ، العولمة مقدمة فب فكر و إقتصاد و إدارة عصر اللادولة ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2000

12/ محسن أحمد الخضيري ، العولمة الإجتياحية ، مجموعة النيل للعربية ، مدينة نصر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 2001

13/ عمر الصقر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية ، 2003.

14/ عاطف السيد ، العولمة في ميزان الفكر ، مطبعة الإنتصار ، القاهرة ، 2001.

15/ رمزي زكي ، العولمة المالية ، دار المستقبل العربي القاهرة ، 1999.

16/ ياسر زعيب ، محمد المجذوب ، إتفاقية الجات بين النشأة و التطور و الأهداف ، دار الندى للطباعة و النشر ، بيروت، 1999

17/ فارس فضيل ،الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية حالة الجزائر، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة الجزائر ، معهد الإقتصاد ، 1998

18/ زياد رمضان ، مبادئ الإستثمار المالي و الحقيقي ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 1998

19/ طاهر مرسي عطية ، أساسيات الأعمال الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر

20/ سليمان عبد المنعم ، مسؤولية المصرف الجنائية عن الأموال الغير نظيفة ، الإسكندرية ، 1999

21/ سميح مسعود ، المصارف العربية بين التفتيت و الإندماج ، الأسواق العربية ، جريدة الحياة اللندنية 2006

22/ بخزاز يعدل فريدة ، تقنيات و سياسات التسيير المصرفي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الساحة المركزية بن عكنون ، الجزائر ، طبعة 2000

23/ الطاهر لطرش ، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، طبعة 2003

المذكرات والرسائل الجامعية :

01/ زهواني ناهد إيمان و جنيدي إيمان ، أنظمة الدفع الحديثة في البنوك ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس ، تخصص مالية ، جامعة الجزائر ، دفعة 2006-2007

02/ حمو ليلى محمد ، و بافكر عبد الله ، و حمداوي حسان ، الجهاز المصرفي الجزائري ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الدراسات التطبيقية ، فرع قانون الأعمال ، المركز الجامعي أدرار، 2001

03/ زرقاني سمية و مولاي مصطفى نصيرة ، النظام المصرفي في ظل العولمة ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس تخصص محاسبة ، المركز الجامعي : يحي فارس بالمدية ، 2005

04/ جليد كريمة ، خليفة حكيمة ، تطور الخدمة المصرفية في الجهاز المصرفي الجزائري ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس ، تخصص نقود و مالية وبنوك ، قسم العلوم الإقتصادية ، المركز الجامعي يحي فارس بالمدية، 2007

الوثائق الرسمية:

* الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، أمر يتعلق بالنقد و القرض 03-11 العدد 52 ، المادة 2

* الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، أمر يتعلق بالنقد و القرض 03-11 العدد 52 ، المادة 38

* الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، أمر يتعلق بالنقد و القرض 03-11 ، العدد 52 ، المادة 40

* الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، أمر يتعلق بالنقد و القرض 03-11 ، العدد 52 ، المادة 41

المواقع الالكترونية:

* http://www.majalima.com/bulletin/index-php?abb=shouflat&Number:336787, 25/01/2006

* تكوين و تطور النظام المصرفي في الجزائر ، موقع : www.majalisna.com

*http://www.alaswaq.net/views/2006/10/14/3486.htm

* موقع : www.islamonline.net